المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
ISESCO إيسيسكو

المسلمون والآخر: حوار لا صِدام

الدكتور علي القريشي

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو -
الثقافة
1428 هـ / 2007 م



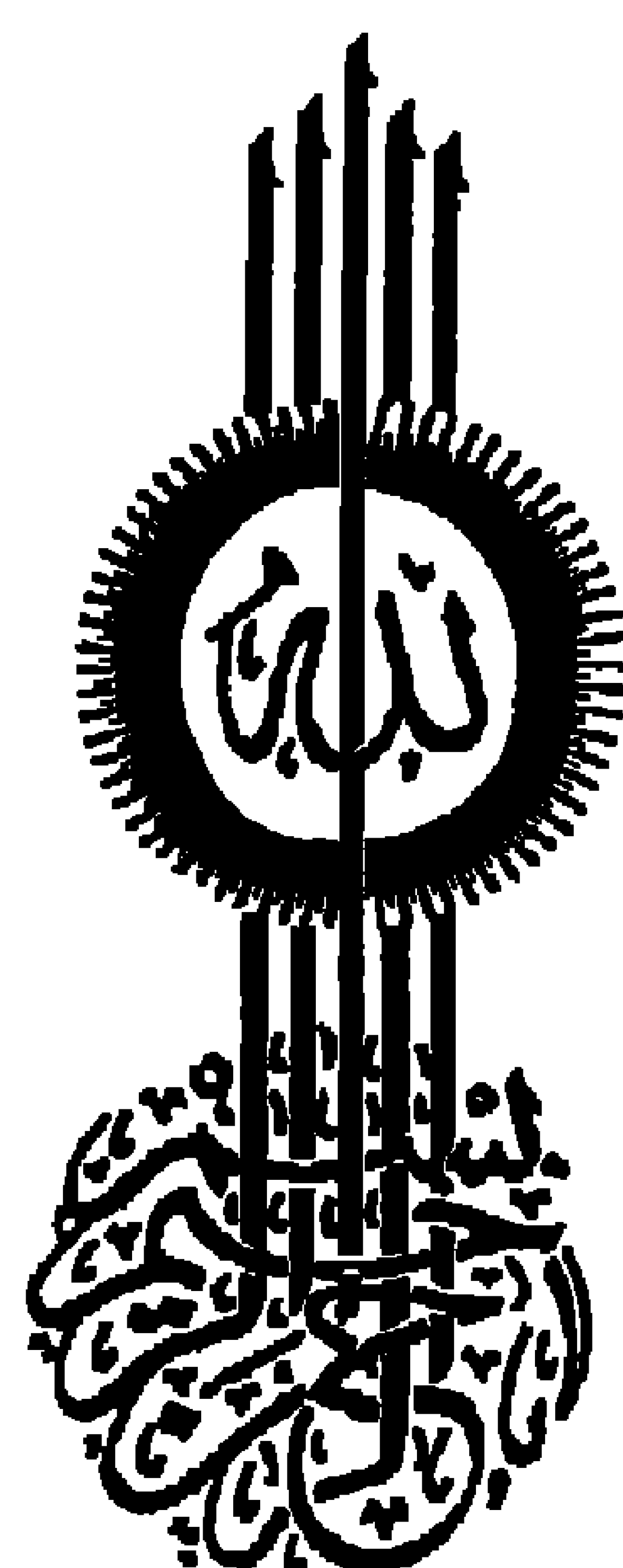
المسلمون والآخر:
حوار لا صِدام

الدكتور علي القريشي

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - 1428هـ/2007م

رقم الإيداع القانوني: 2007/2207
ردمك 4-402-26-9981

التصفيف والتوضيب والسحب بالإيسيسكو
الرباط - المملكة المغربية



تقديم

تقوم علاقة المسلمين بغيرهم من أتباع الديانات الأخرى، على أساس التعايش والحوار والإنصاف. ولهذه القيم الثلاث نصوص شرعية من الكتاب والسنة، تعززها وتؤكد أهمية نشرها بين العالمين، وهي سياج التعارف البنَّاء وأساس المساواة الواردَيْن في قوله تعالى : ﴿ **يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم** ﴾.

أما التعايش فهو يستند إلى أحكام المعاملات العادلة بين الناس في المجتمع الإسلامي، على اختلاف أعراقهم وطوائفهم، بحيث تقوم مبادىء ذلك التعايش على المودة والرحمة، وتحكم بالعدل والمساواة، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ **كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين** ﴾، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : «**الناس سواسية كأسنان المشط**»، وقوله عليه السلام «**كلكم لآدم وآدم من تراب**». والمساواة في الخلق تفرض المساواة في المعاملة، وتتيح الفرصة للتعايش بين الأكفاء الذين ينتفي بينهم التمييز العنصري.

وأما الحوار فهو التنظيم الفكري لتطبيع العلاقة مع الآخر في الإسلام، قال تعالى ﴿ **وجادلهم بالتي هي أحسن** ﴾، وقال سبحانه : ﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن** ﴾. ولذلك كانت الكلمة الطيبة في الإسلام صدقة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، وكانت الكلمة الخبيثة كشجرة خبيثة يدعو الإسلام إلى اجتنابها. وقد جعل الدين الحنيف من نعمة الله على الناس هدايتهم للطيب من القول، وكره سبحانه الجهر بالسوء من القول، ليبنى الحوار على الكلمات الطيبة التي تخرج من القلب لتصل إلى القلوب فتمتلىء مودة ورحمة، وتبنى علاقة الناس على الفهم والتفاهم اللذين يؤديان إلى التعايش السلمي، ويحولان دون الصدام والصراع بجميع أنواعهما.

أما قيمة الإنصاف والعدل، فهي أبرز القيم وضوحاً في الثقافة الإسلامية، من خلال النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الكثيرة التي تنهى عن الظلم، وتنفّر من فعله، وتدعو إلى العدل وتلحّ على اتباعه مع من نعرف ومن لانعرف.

والاختلاف المباح مع الآخر في الإسلام، مرهونٌ بما يضمنه من أسس تنظم ذلك الاختلاف وتجعله إيجابياً، بحيث لايفسد للودّ قضية، وهو مادعا علماء الإسلام إلى وضع قواعد للبحث والمناظرة، تحدّد آداب الاختلاف وأصوله، وتحذر من الإخلال بتلك الآداب، والتمادي في اتّباع الهوى في المناظرة والجدال، وتجعل للمناظرة فضلاً على الجدال لما فيها من طلب الحقّ دون الرغبة في إفحام الخصم بحقّ أو بباطل. ومن يراجع آداب المناظرة في الثقافة الإسلامية يجد تركيز علماء الإسلام على الأخلاق الداعية إلى تساوي الفرص في الحديث، واحترام الخصم، والخروج عن منطق المناظرة، بحيث يبنى الحوار على الإنصاف وطلب الحق.

لقد سعى مؤلف هذا الكتاب (**المسلمون والآخر: حوار لاصدام**) إلى إيضاح المنظور الإسلامي لمفهوم الآخر وقواعد التعامل معه، من خلال مثال " المسلمون والغرب " ، بقراءة متعمقة في أصول العولمة وتجلياتها، معرجاً على الحوار بين الحضارات ومايقتضيه من تصور لشروط الفهم، ومعوقات التفاهم، ومقومات التعايش، ومعادلات الحوار بين واقع العولمة ورهان المستقبل، وانتقل من ذلك إلى حوار آخر بين قضايا الجنوب والعالم، مفصلاً فيه القول عن أهم المشكلات والمعضلات التي يعانيها الجنوب وأسبابها التي لم يبرأ العالم المتقدم من صنعها أو الوقوف حيالها وقفة المتفرج.

وقد خصص المؤلف في هذا الكتاب القيم فصلاً للحديث عن الاتصال الإسلامي الخارجي وحوار الحضارات بهدف تنويع قنوات الاتصال وتفعيلها، وتوظيف الاتصال لخدمة قضايا العالم الإسلامي، وتكييف الاتصال الإسلامي في ضوء متغيرات البيئة الدولية المعاصرة.

ولايسعني إلا أن أشكر الباحث الدكتور عليّ القريشي على هذا الكتاب الذي ينسجم مع رغبة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - في تقديم منظور إسلامي لعلاقة المسلمين مع الآخر، يجمع بين النظرية والواقع، ويستمد أصول توجيهه من الأصول الثقافية المتفق عليها في العالم الإسلامي.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

د. عبد العزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة

مقدمة

حين كان الناس أمة واحدة لم تكن ثنائية " الذات" و " الآخر" قيد التداول لا على مستوى " الهوية" ولا على صعيد العلاقات، فالناس كانوا قلة وما كان التباين بينهم قد ظهر، إلا أن تكاثرهم وازدحام الأرض بهم وتشعب أصولهم وتعدد معتقداتهم وتصادم مصالحهم قد أخذ يدفع بهم نحو الاختلاف.

وأقصى ما يبلغه الاختلاف هو أن يكون مبنياً على أساس حضاري ويشمل عناصر الدين واللغة والعرق والثقافة والجغرافيا.

وإشكالية التباين بين الذات والآخر على هذا الأساس لم تطف كأزمة إلا في اللحظات التي تختل فيها موازين العلاقة بين الأطراف، ولهذا ما كان للتأزم أن يظهر بين سكان ضفتي المتوسط من مسلمين وأوربيين إلا عندما ارتبط التباين بوقائع وسجالات عاشها الطرفان وما برحوا يعيشونها تحت عناوين جديدة مثل : الاستعمار، والغزو الثقافي، والعولمة، والصراع، وحرب الكفار، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والحرب الاستباقية، ومكافحة الإرهاب ومشاريع الشرق الأوسط الكبير، ونحو ذلك مما يفيض به الواقع الآن.

لقد أضحى العالم اليوم في حالة من التململ والقلق وهو يشهد تزاحم الأحداث وقوة التفاعلات الخطيرة، ولم يعد يحتمل مزيداً من تداعيات المشهد، لهذا تنادى البعض هنا وهناك إلى تبني أطروحات السلام والتعايش وحوار الحضارات، وقد بات من المهم على الصعيد الإسلامي التعامل مع هذه الأطروحات ومناقشتها في سياق الحاجة إلى بلورة رؤية واضحة نحو العالم.

إن الآخر كثيراً ما يتشكل في مرآة الذات وفقاً لمركزية لا تكعس صورته إلاّ وهي مشوهة ومُحاطة بكثير من التجني والازدراء، لهذا فإن مقاربتنا لإشكالية الآخر ستنطلق من مسلمات: وحدة الخلق، وحقيقة الاختلاف، ونسبية الحقيقة بالنحو الذي يساعدنا للوقوف على منهجية نحاول من خلالها تحديد الآخر بشكل موضوعي، ومن ثم الاهتداء إلى بلورة الصيغ المناسبة للتعامل معه وفقاً لمبادئ اللاعنف والتعايش والحوار.

تُرى لو أن هذا الطرح أضحى ثقافة في المجال العربي الإسلامي فهل سيتقبل الغرب المسلمين بقبول حسن؟ وهل سيتعامل معهم وفقاً لمبادىء العدل والحرية والتكافؤ واحترام الخصوصيات؟.

إن ذلك يقودنا إلى موضوع الحوار بين الحضارات فنسأل : ما حقيقة ما تنطوي عليه علاقة الغرب بالمسلمين؟ وهل ثمة حوار قائم بينهم الآن؟ وما آفاق هذا الحوار ومستقبله في ظل عولمة تبرر في طبيعة منطقها وواقع مساراتها البحث عن أخرى بديلة؟.

وهل الشروع في طرح مثل هذا البديل عبر إثارة المسكوت عنه والمهمش من قضايا الجنوب والعالم سيغني الحوار ويعيد لنظام التفاوض توازنه المختل، أم أنه سيكون مجرد جهد لا طائل وراءه ؟ وأخيراً هل الاتصال الإسلامي الخارجي، وهو يجعل من " الدعوة " واحدة من وظائفه، سينعش حركة الحوار أم سيفقدها المعنى الذي نرجوه؟.

هذا ما سنحاول متابعته على صفحات هذا الكتاب.

الفصل الأول

الآخر ـ في المنظور الإسلامي

مسلمات أساسية :

حين تشكل " الآخرية" أزمة في مواجهة " الذات" فذلك قد ينبع من الاعتقاد بأن تباين الآخر يعني انتقاص الذات وأن اختلافه يعني تهديدها، وبالتالي فاصطناع العداوة أو الخصومة مع الآخر قد يعبر عن آلية دفاعية تحركها تلكم المخاوف والأوهام.

كما أنّ الشعور المتضخم بمركزية الذات من شأنه أن يثير نزعة الاستعلاء التي لا يغدو في ظلها الآخر غير هامش لا معنى له.

أما حين تستوطن الذهن فكرة التفوق والسيادة فسيُستَوحش كل من لايقف موقف التابع وستبدو أية محاولة للتمايز من قبيل التمرد الذي لا يستوجب غير القمع، وهذا ماتستشعره الإمبراطوريات والهويات المتغطرسة ساعة تمددها خارج المكان.

إن الذات إذا ما استشعرت تحملها عبء تبليغ رسالة ما أو نهوضها بعملية "تحضير" العالم واستقطاب أطرافه، فإن ذلك يعني الحكم مسبقاً على الآخر بشكل سلبي والمصادرة على اختياراته، ومن ثم تنظيم التعامل معه على نحو إكراهي لا يقبل التفاوض.

إنها لمفارقة أن تستبطن مثل هذا التفكير قُوًى وكيانات معاصرة تدعي الحضارة والحداثة.

والحقيقة أن تلك حالة تتبادل مفارقاتها كل من الذات والآخر.

إن الآخر هو المختلف، وللاختلاف مستويات أقواها ما كان حضارياً تتمايز في أطره عناصر الدين واللغة والثقافة والجغرافيا لتميز هذا الطرف عن ذلك.

وعلى الرغم من أن الشعور بالخصوصية هو أمر طبيعي، وأن ثنائية الذات والآخر قد تظل حالة عادية ولا تنطوي على أي استفزاز ولا تعبر بمفرداتها عن

إشكال اجتماعي حاد، إلاّ أن التأزم يرتبط في العادة بظواهر التحدي واختلال الموازين بين أطراف العلاقة. ففي مجالنا العربي الإسلامي لعبت الظاهرة الاستعمارية وما صاحبها من سيطرة واستتباع دوراً كبيراً في بلورة مواقف ضدية تجسدت بحركات التحرر وأنشطة الممانعة ودعاوي الهوية التي شكلت في صورتها الإسلامية أقصى حالات جدل الذات والآخر.

ولكي نعرف طبيعة الموقف الإسلامي من الآخر، علينا أن نبدأ بمعرفة المدركات التالية :

1. **وحدة النوع الإنساني** : بعض الأصوليات العنصرية والنزعات المركزية لا تتعامل مع الآخر إلاّ بوصفه الأدنى، وهذه النظرة قد يُشار إليها من خلال مقاربات ميتافيزيقية أو تحليلات تتهم البنية الدماغية أو التكوين الوجداني أو تشكيلات اللون أو الجسد، وهو ما نجده عند بعض الانثروبولوجيين وعلماء النفس من الغربيين أثناء تفسيرهم لسيكولوجية الأفارقة، أو كما يفعل آخرون حين يصفون العرب فيزعمون بأن لهم أذناباً أو ذيولاً أو حين يشبهونهم بالإبل، الأمر الذي قد لانبرأ منه أحياناً حين نتناول الآخرين.

إن تصوير طرف طرفاً آخر على نحو سيء أو مشين يعيق، ولا شك، أي تأسيس لعلاقة صحية بينهما.

والإسلام إذ أوضح بجلاء وحدة الأصل والنوع "كلكم لآدم وآدم من تراب" (1) فإن القرآن ما فتىء يوجه خطابه إلى "الإنسان" و"الناس" و"بني آدم" تأكيداً للمعنى المشار إليه. وبناء على ذلك تكرّس مبدأ التساوي وتم الإعلان بقوة عن قيمة التكريم ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم ﴾(2) حتى أن النبي ﷺ كان ينهض واقفاً حين تمر من أمامه جنازة يهودي ويرد على من يبدي استغرابه بالقول : « أليست نفساً»(3). وفي ضوء ذلك تبلورت سياسة في التعامل قوامها احترام الآدمية على وجه الإطلاق، وهو ما عبّر عنه الإمام علي حين أوصى واليه على مصر مالك الأشتر بالقول: و"اعلم أن الناس صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق"(4).

---

(1) رواه أحمد والترمذي.

(2) سورة الإسراء، الآية 70.

(3) رواه البخاري ومسلم.

(4) نهج البلاغة، تحقيق د. صبحي الصالح، بيروت، 1967م، ص 427.

ولا شك أن وحدة العنصر وشراكة الخلق تمثل قيمة إنسانية وقاعدة تفسيرية ومن ثمّ مدخلاً أساسياً في بناء منهجية التعامل مع الآخر.

2. ظاهرة الاختلاف: الاختلاف ظاهرة يزخر بها الكون وتحفل بها مفردات التكوين ويعيشها المخلوق على مختلف المستويات، لهذا ليس بالمستغرب أن تسوّغ التعددية وتكتسب شرعيتها بصفتها سنّة من سنن الوجود ﴿ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربك، ولذلك خلقهم ﴾[1].

وإذا كانت التعددية بمعناها الديني تكتسب شرعيتها بالشرط التاريخي ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا﴾ [2]، فإن ذلك لايعني رفض المختلف وإلغاء حريته الدينية، فإذا كان لا يُقبل في مرحلة الختم النبوي غير الإسلام ديناً (سورة آل عمران، الآية 75)، فعدم القبول على صعيد الإبراء الأخروي للذمة شيء وإمكانية الوجود والتعايش داخل الأمة الخاتمة أو خارجها شيء آخر، ذلك أن المبدأ هو ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾[3]، والحكم على الصعيد الإيماني يظل مُعلقاً، الأمر الذي لا يجعل من المخالفة مبرراً لدكتاتورية اليقين، ومن ثم ليس على المتدين بالإسلام غير الاعتراف بالآخر وقبول التعايش معه على ماهو عليه ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إنّ الله على كل شيء شهيد﴾[4]، ﴿أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون﴾[5].

3. نسبية الحقيقة : نظراً لمحدودية القطع " الدلالي " في نصوص الكتاب والقطع " الورودي " و " الدلالي " في المروي من السُنّة، تظل " ثوابت " الإسلام تبعاً لذلك محدودة، فيما تتسع مساحات " الفراغ التشريعي " والمسائل المسكوت عنها والتي يظل الحكم أو الإفتاء في شأنها أمراً ظنياً لا يحمل صفة الجزم أو الإلزام المطلق، ناهيك عن اتساع مجالات الشأن الدنيوي التي تدخل في دائرة المباحات والتي لاتقوّم إلاّ بمحكات " العقل " أو " الخبرة " أو " العلم التجريبي " والتي تتسع بطبيعتها وطبيعة حقولها المتعددة إلى إضاءات الفكر وفرق البحث وأعمال التدبر والتدبير والتي يصيب في أمورها من يصيب ويخفق من يخفق. وفي مثل هذا

(1) سورة هود، الآيتان 118 - 119.

(2) سورة المائدة، الآية 48.

(3) سورة الكهف، الآية 29.

(4) سورة الحج، الآية 17.

(5) سورة الزمر، الآية 46.

المضمار لا مفر من القول بضرورة أن يشارك أهل الرأي والعلم والخبرة من كل العالم، وأن يدلي كل ذي دراية بدلوه، طالما ليس بالوسع الادعاء بأن المسلم يملك كل الأجوبة أو أنه بمقدور أهل الشريعة الانفراد بكل المقترحات على النحو الذي يمكن معه الاستغناء عمّا تجود به قرائح أو خبرات الآخرين.

إن الحقيقة - بما فيها الفكرية - يمكن أن تتوزع وقد نجد أجزاء منها هنا وأجزاء منها هناك، وليس من الحتم أن نحوز عليها كاملة نحن المسلمين لندعي بعد ذلك بأننا وحدنا الذين نملك المشروع الأكمل والأمثل فيما الواقع البشري بتواريخه ومشاهده المختلفة وتعقيداته وتعدد مستوياته هو أكبر من أن يُختزل في صيغة واحدة[1].

بل إن النسبية قد تطال الحقيقة إذا ما ميزنا بين "صدقها" من جهة" و" صلاحيتها" من جهة أخرى. فبعض الأفكار أو النظريات أو الصيغ قد تكون صادقة حتى بالمعنى الشرعي لكنها قد تفقد صلاحيتها في لحظة أو مكان ويصير من العبث العمل على فرضها في حالة الآخرين. فالفكرة الميتة - كما يقول مالك بن نبي - هي فكرة خذلت أصولها وانحرفت عن أنموذجها المثالي ولم تعد لها جذور في محيط ثقافتها الأصلي وبالتالي هي فكرة فاقدة للتوازن ولايمكن تعاطيها في غير مكانها المناسب.

كما أن الفكرة الواحدة قد تتباين فاعليتها الاجتماعية في المجتمع الواحد عبر ظرفين مختلفين، ففكرة " التقدم" مثلاً كان لها دور مؤثر في ثقافة المجتمع الأوروبي لكونها مؤيدة بالنظرية الوضعية "لأوجست كونت" وبنظرية التطور لداروين لكنها أصيبت بصدمة في القرن العشرين حين فقد إشعاعها فاعليته ولم يعد له فيما بعد من تأثير[2].

ولعلنا قد نكتشف النسبية في دائرة الكثير من المواقف والاتجاهات التي قد نتبناها في مرحلة ونجد أنفسنا مضطرين للتخلي عنها أو تبديلها في مرحلة أخرى، كما هو الحال مع فكرة الديموقراطية التي كانت قبل عقدين من الزمان

---

(1) انظر. علي حرب : العالم ومأزقه ، منطق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، ط 1، الدار البيضاء، ص 120.

(2) مالك بن نبي : مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة محمد عبد العظيم علي، مكتبة عمار، ط 1 ، القاهرة، 1971م، ص 209، وكذلك : مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق ، 1979. ص 45.

مستهجنة في الخطاب الإسلامي فيما نجدها اليوم طافحة في ثنايا هذا الخطاب. كذلك عمل المرأة - إن لم نقل تعليمها - الذي لم يلق الحماس عند معظم رجال الشريعة في مبتدأ القرن الماضي فيما أضحى اليوم مقبولاً ويجد ما يسوّغه عند الغالب من هؤلاء.

ومن هنا يتبين لنا خطل التوسع في دائرة الثوابت والأفكار المطلقة والادعاءات الواثقة حول الحقيقة.

إن التثقيف بالمسلمات الثلاث التي ذكرناها والعمل على ترجمتها تربوياً، جدير بأن يشكل مدخلاً يساعد على التحرك الموضوعي نحو تحديد الآخر، والوقوف على أرضية مناسبة لتأسيس قيم وقواعد للتعامل معه على نحو حضاري بناء.

مرآة الذات وصورة الآخر: عقدة التمركز واختراع الصورة:

حين تحتل الذات قطب الرحى وحولها تدور الأشياء وبمقاييسها تتحدد المعاني تغدو "الأنا" قاعدة الحقيقة ومركز المعنى، فيما يظل "الآخر" باهتاً ولا يملك أي اعتبار.

وهذا هو جوهر الرؤية المركزية التي لا تعكس مرآتها الآخر إلاّ على النحو الذي يُظهره في مرتبة سمتها النقيصة وعنوانها الانحطاط.

وإذا كانت هذه هي حقيقة المرآة الغربية، فإن ذلك لايعني أن المرآة العربية المسلمة تستخدم بالضرورة زجاجاً صافياً وهي تعكس صورة الغير، فما تقع فيه المركزية الغربية يمكن أن تقع فيه المشاعر المركزية في المجال العربي الإسلامي.

لذا فالتخلص من نزعة التمركز هو أحد شروط القراءة الموضوعية وهو أمر يستلزم التطهر من كل "وساوس الوعي وكوابيس الذاكرة ... وخيمياء الخيال وأوهام العقل وهوامات الرغبة وتشبيحات القوة"[1] التي قد تترسب على مرايا الذات فتحول بينها وبين الانعكاسات المحايدة.

ولوضع مقومات منهجية لقراءة صحيحة للآخر، نقترح:

1. تحديد الآخر كما هو لا كما نتخيله: حين يوصف الآخر من خلال معلومات وهمية أو خاطئة أو ناقصة، أو حين لا يُقرأ ضمن سياقات الظرف

---

(1) علي حرب، المرجع السابق، ص 16.

والمعنى فلاشك أن وصفاً كهذا لا يقدم صورة حقيقية، ناهيك عن الحالات التي يتم فيها التقديم بشكل ينطوي على تعمد المغالطة أو التشويه وهو ما يحدث عادة في ظل فترات الخصومة والتنافر حيث كثيراً ما تُضاف إلى الصورة المرسومة مثالب وادعاءات أخرى.

فنحن المسلمين كثيراً ما شُوهت صورتنا في مرآة الغرب، حدث ذلك منذ نشوء ردود الفعل الأولى لوصول الإسلام إلى أراضي الدولة البيزنطية، وكذلك عبر ما كان يروج له حَمَلَة مشاعل الحروب الصليبية، وما قد سجله لاحقاً رحالة ومستشرقون حتى أن صورتنا أضحت مجرد " اختراع " طال التشوه أطرافها العضوية. ففي نص للرحالة الألماني " يوليوس أو يتنغ " يشبه فيه العرب بالإبل [1]، ولاغرابة بعد ذلك من أن تُطمس الكثير من معالم الحضارة الإسلامية وينال التشويه حتى شخصياتنا الدينية.

ولم نكن نحن بمبرئين من تعسف التناول حيث لم يفتأ البعض منا يكتب عن الحضارة الغربية بشكل تجزيئي فلا يستحضر إلاّ معايبها وينسى أن لها أوجهاً أخرى إيجابية.

إن التحديد الموضوعي هو الوجه الآخر للعدل الذي أمرنا أن نأخذ به منهجاً في التقويم كما في التعامل حتى مع من كان لنا في عِداد الأعداء ﴿ولا يجرمنكم شنئان قومٍ على ألاّ تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾[2].

ويظل هذا المبدأ صحيحاً في كل الأحوال.

2. التمييز بين النموذج والواقع : ارتفاع نسبة الأمية أو تزايُد مؤشرات التخلف التي يعاني منها المسلمون اليوم لا يصح إرجاعها إلى الإسلام بصفته ديناً، مثلما لاتصح المطابقة بين النظم الاستبدادية التي شهدها التاريخ الإسلامي والنموذج المثالي للإسلام نفسه، لأن المطابقة في هذه الحالة تمثل إجحافاً بحق الإسلام الذي يدعو إلى العلم والنمو والشورى، كما تمثل تجاوزاً للمنهج الذي تتوجب فيه التفرقة بين " الواقع " و " المثال.

---

(1) أورده : محي الدين اللاذقاني : الأصوليات ليست العقبة الوحيدة أمام الحوار الحضاري، "جريدة "الشرق الأوسط"، في 2004/1/2م، ص 19.

(2) سورة المائدة، الآية 8.

وفي المقابل لا يصح أن نطابق في كل الأحوال بين المسيحيين والمسيحية ولا حتى بين الرأسمالية كمنهج وبعض الأنشطة الطفيلية، فقد تكون النظرية شيئاً والواقع شيئاً آخر.

كما من غير الصحيح أن تصف جماعة نفسها من خلال مواصفات نموذجها المتعالي متجاوزة بذلك واقعها الفعلي الذي قد لا يتسق مع ذلك النموذج، كما نفعل نحن حين نتبجح بقيمنا ونتباهى بماضينا في لحظة قد نكون فيها بعيدين عن تلكم القيم وذلك الماضي.

ثم إنه من المطلوب حين نشرع في تحليل ظاهرة أو واقع سلبي يعيشه الآخر أن لاننسى ما نعيشه نحن من ظواهر أو وقائع سلبية مماثلة، مثلما يجب على الآخر حين يوجه سهام اتهاماته لنا بالتعصب أو العنف أو الإرهاب أن لا ينسى بأن له سجلاً حافلاً في مثل هذه السلوكيات التي لادين لها في الأصل ولا قومية ولا أوطان.

أخيراً لابد من القول بأن المقارنة لا تستقيم إلا إذا تمت بين نص ونص أو نموذج ونموذج أو نظام ونظام أو واقع وواقع. وفي كل الأحوال يجب أن نخرج بصيغة نستطيع من خلالها تكوين صورة موضوعية عن الذات والآخر دونما تشويه أو مغالطة أو تدليس أو إجحاف.

3. تجنب التعميم، وأن لا يُنظر للآخر على أنه بالضرورة واحد: اختزال الآخر في صورة واحدة استناداً إلى استثناءات بارزة أو غير بارزة، أو بناء على عدد من الحالات الشاذة أو المنفردة إنما يمثل تغييباً للصورة الكلية.

إنه يجب التمييز بين القاعدة والاستثناء، كما ليس من الأمانة أن يُعمم سلوك جماعة أو فئة ضمن حضارة معينة ثم يُنسب ذلك السلوك إلى مجمل تلك الحضارة، كما يفعل الغرب حين ينسب بعض أعمال التطرف وجرائم العنف التي يمارسها نفر من المسلمين إلى جملة المسلمين وربما إلى الإسلام نفسه، أو كما نفعل نحن حين نهاجم طغيان القوة في الغرب وننسى أن ثمة أصواتاً في داخله تقف ضد كثير من الحركات والسياسات المؤسسة لذلكم الطغيان، وليست أسماء " أرنولد توبيني" و " كارل مانهايم " و"غارودي" و"تشومسكي " و" ميشيل فوكو " و" جاك دريدا" وغيرهم إلاّ أمثلة لتلكم الأصوات.

إذن فكما يجب على الغرب أن لا يتعامل مع المسلمين ككتلة ينعدم بين عناصرها وأطيافها التمييز، فكذلك يجب أن لا يتعامل المسلمون مع الغرب بصفته

واحداً، فالغرب " الاستراتيجي " الذي تحكمه نزعات القوة والاحتواء هو غير الغرب " الثقافي " الذي يعارض تلكم النزعات، كما هو غير الغرب " الشعبي " الذي لا تنقصه مشاعر المسالمة والتعاطف مع الآخرين.

4. إمكانية أن نرى الآخر متغيراً أو متطوراً دون التوقف عند صورته النمطية : إن تاريخ الأفكار والجماعات يشهد على أن صيرورة كل هوية أو ثقافة هو الانفتاح على الهويات والثقافات الأخرى، فإذا كان الموقف الغربي من المسلمين قد بدأ بعد سقوط الأندلس شديد العدائية، واستمر كذلك أثناء سجالات الحروب الصليبية وخلال مراحل الاستعمار والتبعية، إلاّ أن ضفاف الغرب لم تُعدم منصفاً يتحدث عن الإسلام والمسلمين بنزاهة وإيجابية، فهذا "جوستاف لوبون" ينصف المسلمين في كتابه " حضارة العرب " وهذه المستشرقة الألمانية " سيجرد هو نكه " تؤكد " فضل العرب على أوربا " وتكتب العديد من الكتابات في هذا الموضوع، شأنها شأن مواطنتها " أنا ماري شيمل " التي بذلت جهداً كبيراً في نقل صورة طيبة عن الإسلام لقارئها الأوربي، وكثير غير هؤلاء فعل مثل ذلك، بل إن الغرب الديني عرف تحولاً غير مسبوق عندما أصدر المجمع الكنسي التابع للفاتيكان في العام 1965م وثيقة توضيحية تحدث فيها عن المسلمين بشكل إيجابي، ومما جاء فيها : " إن الكنيسة تنظر بكل تقدير إلى المسلمين الذين يعبدون الله الواحد الحي الدائم الرحمن الرحيم والجبار المقتدر خالق السماوات والأرض والذي تكلم إلى البشر. إنهم أي المسلمين يحاولون أن يخضعوا بكل أرواحهم لأوامر الله حتى ولو كانت مخبوءة في ضمير الغيب، كما خضع لأوامر الله من قبل إبراهيم الذي يتعلق به المسلمون أيضاً وعن طيب خاطر. وعلى الرغم من أنهم لا يعترفون بيسوع كإله إلاّ أنهم يبجلونه ويعظمونه كنبي كما يعظمون أمه العذراء مريم ويبتهلون إليها أحياناً بكل تقى وورع، وعلاوة على ذلك فإنهم يؤمنون بالآخرة مثلنا وينتظرون يوم الحساب حيث يبعث الله الناس من قبورهم لكي يحاسبهم على أعمالهم، كما أنهم يكنون كل التقدير للحياة الأخلاقية الفاضلة ويعبدون الله عن طريق الصلاة والزكاة والصيام "(1).

---

(1) أورد النص : هاشم صالح في عرضه لكتاب : "العرب أو الشرقيون" لجون تولان، جريدة "الشرق الأوسط"، في 2004/2/8 م، ص 11. كما ورد مع تغيير طفيف في : د. صبحي محمصاني : القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم للملايين، ط 2 ، بيروت، 1982 ، ص 64.

ثم توالت الكتابات والمواقف التي تُشيد بمُثل الإسلام وتُعيد لوجهه ما يستحق من إشراق، ولم يتردد البعض من الاعتراف بالدور الذي لعبته الحضارة الإسلامية في حركة التمدن الإنساني عامة وحركة النهضة الأوروبية على وجه الخصوص، ناهيك عن مراجعات البعض الآخر التي لامست قضايا تتصل بمفاهيم حساسة كالتوحيد وطبيعة السيد المسيح وغير ذلك مما يمكن أن يُقرب المسافات بين المسيحية والإسلام.

إنه لا يصح أن نُسقط من توقعاتنا إمكانية أن يصحح الآخر من مواقفة أو أن يخضع في لحظة إلى ما تُفيد به الحقيقة ﴿ بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون ﴾[1].

هانحن أولاء نرى كيف تنشط ومنذ عقود حركة التوجه نحو الإسلام واعتناق عقيدته من قبل الكثير من مواطني الديار الغربية ودون أن يمنعهم عن ذلك مانع.

صحيح أنه حتى اللحظة ما برح استراتيجيو الغرب وأصحاب القرار السياسي فيه يفكرون بعقلية استكبارية تجد صداها عند الكثير من الدوائر والأجهزة والمؤسسات التي تختزن مواريث التجاذب وأفكار الصراع، إلاّ أنه بالوسع أن نتحدث عن غير هذا الصنف من الناس ونشير إلى دعاة الحوار والقائلين بإمكانيات التفاهم وفتح الصفحات الجديدة.

لنتأمل أنشطة مناهضي العولمة ممن يواجهون ميدانياً قوى المال والسيطرة في بلادهم ويرفعون بحماس شعارات الدفاع عن فقراء العالم الثالث ومهمشيه من دون أن يطلب منهم ذلك أحد.

ألا يثير كل ذلك التساؤل عن مدى الحدود التي تفصل بين الذات والآخر على الأقل على مستوى هذه الصُعد الإنسانية المحسوسة؟.

إن حنقنا مما يصدر عن الغرب من أذى أو سياسات لايبرر لنا اللجوء إلى كهوف العزلة وإدمان الكراهية أو الانصراف إلى صناعة العنف والأوهام.

قواعد التعامل مع الآخر في المنظور الإسلامي

استناداً إلى الرؤية الإسلامية في تحديد ماهية الآخر تبرز مجموعة من القواعد التي تحكم علاقة المسلم بغيره، في مقدمتها :

(1) سورة المائدة، الآية 82.

أ) مبدأ التعايش السلمي : كلمة الإسلام مشتقة من الجذر اللغوي الذي اشتقت منه كلمات السِلم و السَلم و السلام و السلامة ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً﴾ (1). وقد صور الله هدايته في القرآن ﴿ يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام﴾(2).

والسلام من أسماء الله الحسنى، والجنة " دار السلام ". وأفضل ما ندعو به لمرسل أو نبي قولنا " عليه السلام ". كما أن عبارة " السلام عليكم " هي أحسن تحية يحيي بها بعضنا البعض.

وإذا كانت السلام كمفردة وردت بمشتقاتها في أكثر من مائة آية، فلم ترد مفردة الحرب في القرآن إلاّ مرات معدودة (3).

ولم تُشرَع الحرب في الإسلام أساساً إلاّ لحالة الدفاع ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم﴾(4) و﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾(5).

حتى الحرب المشروعة تظل في تصويرها القرآني مكروهة ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم ﴾(6) ومن ثم هي لا تُشن إلاّ للضرورة التي ليس من ضمنها إشباع هاجس القوة أو حب التحكم أو رغبة الاستحواذ، بل هي في هذه الاتجاهات محرمة على الإطلاق ﴿ولاتعتدوا إن الله لايحب المعتدين﴾(7)، ﴿وتلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولافساداً﴾(8).

ثم إن الحرب المشروعة قُيدت بجملة من الأحكام، كحرمة قتل غير المحاربين من النساء والولدان والشيوخ ورجال الدين والمرضى، أو حرمة الانتقام الجماعي والتمثيل بالجثث والتجويع والإضماء وتخريب الديار وحرق الأشجار لغير ما ضرورة حربية (9).

(1) سورة الفرقان، الآية 63.
(2) سورة المائدة، الآية 16.
(3) د. صبحي محمصاني، المرجع السابق، ص 51-53 وص 194.
(4) سورة البقرة، الآية 190.
(5) سورة الممتحنة، الآية 8.
(6) سورة البقرة، الآية 216.
(7) سورة البقرة، الآية 190.
(8) سورة القصص، الآية 83.
(9) د.مصطفى ديب البغا : نظام الإسلام في العقيدة والأخلاق والتشريع، دار الفكر، ط 1، دمشق، بيروت، 1418 هـ/ 1997م، ص ؟.

والقتال الشرعي لم يُسوغ استمراره إذا ما تنادى الخصم إلى إيقافه ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ﴾[1] ومن ثم فإنه من غير الجائز مقاتلة من ألقى السلم صادقاً ورد الغصب وكفَّ عن الحرب[2] ﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ﴾[3] ﴿ وكفى الله المؤمنين القتال﴾[4].

كل ذلك ليؤكد أن الأصل هو التعايش، وأن لا معنى للتحدث عن دعوة إسلامية تتم تحت ضغط السلام، فالله لو أراد هداية الخلق لهداهم لكنه تركهم ومايشاءون ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلُّهم جميعاً أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾[5] لهذا تحدث بعض العلماء كابن الصلاح عن عدم جواز قتل الكفار باعتبار أن الله لم يخلق الخلق ليُقتلوا وإنما أبيح قتلهم لعارض ضرر وُجِد منهم وليس جزاءً على كفرهم، ثم إن الدنيا ليست على أية حال دار جزاء[6]، ولهذا حُرم العدوان بإطلاق.

وإذا كان ثمة استثناء للحرب الدفاعية فهو في حالتين :

الأولى : الحالة التي تستدعي استنقاذ مستضعف مسلم أو غير مسلم يعاني الظلم كما في قوله تعالى : ﴿ ومالكم لاتقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ﴾[7].

الثانية : الحالة التي تستدعي الاستنصار في الدين، كما في قوله تعالى : ﴿ وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾[8]. والاستنصار مشروط بأن لا يكون ثمة ميثاق بين الطرف الإسلامي والطرف الآخر الذي استُنصر ضده.

وفي الحالتين يظل كل استثناء خاضعاً لموازين القوى ومتغيرات القوة وظروف كل عصر وحالة.

---

(1) سورة الأنفال، الآية 61.
(2) المرجع الأسبق، ص 194.
(3) سورة البقرة، الآية 208.
(4) سورة الأحزاب، الآية 25.
(5) سورة يونس، الآية 99.
(6) د. مصطفى ديب البغا، المرجع السابق، ص 332-333.
(7) سورة النساء، الآية 75.
(8) سورة الأنفال، الآية 72.

ولكن لا يعني ذلك أنه ليس من بين المسلمين من لا يفكر بذهنية هجومية. بل هناك من يعتبر الحرب مع الآخر هي الأصل [1] ويستدل هذا الفريق لموقفه هذا بقوله تعالى : ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولايدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾[2] . وهو استدلال يغفل أن الحكم الوارد في هذه الآية خاص بالمحاربين وليس عاماً، كما أن استدلالهم بالحديث النبوي القائل : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » هو الآخر استدلال في غير موضعه، فالنص وإن ورد عاماً إلا أنه قد أريد به الخصوص، وهم هنا كفار مكة، بدليل أنه ﷺ حين أعلن دولة المدينة لم يُقاتل سكانها من أهل الكتاب أو المشركين، بل نص في دستوره على أن « لليهود دينهم وللمسلمين دينهم»[3].

ومع ذلك لابد من القول بأن هذا المنحى، وإن كانت آثاره تتجلى في كثير من الفتن والتشويهات التي يعاني منها العالم الإسلامي اليوم سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، إلا أنه يجب القول بأنه منحى لايجد له من صدى في دائرة الإسلام الواسعة التي تتلمس الألفة والتعايش مع الآخر خُلقاً وطريقاً.

ب) معرفة الآخر والاعتراف به :

حين يتوزع الناس بين شعوب وقبائل يظل المقصد هو التعارف : ﴿وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾[4]. ولا تبرز أهمية التعارف دون استصحاب مدركات وحدة الخلق وحقيقة الاختلاف ونسبية الحقيقة. فالتعارف في ظل هذه المسلمات يُنتج بالضرورة اعترافاً، فيما يظل التعرف في ظل سيكولوجية تختزن التفاضل والاستعلاء قاصراً عن بلوغ حالة التعارف ناهيك عن الاعتراف. فالنازي الذي يستبد بعرقيته والإسرائيلي الذي يعتقد بأنه المفضل على بقية العباد لايجد عنده من السعة والموضوعية ما يدفعه إلى الإقرار بأي امتياز يمكن أن يحوزه

---

(1) راجع عرضاً لهذا الاتجاه والاتجاه المخالف له في : صلاح عبد الرزاق : العالم الإسلامي والغرب، دراسة في القانون الدولي الإسلامي، مؤسسة دار الإسلام، لندن، 1423 هـ 2002م، ص 156-174.

(2) سورة التوبة، الآية 29.

(3) سالم البهنساوي : التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم، مجلة "الوعي الإسلامي"، العدد (461)، السنة (41)، الكويت، 1425هـ 2004م، ص 24.

(4) سورة الحجرات، الآية 13.

الآخـر. وهـذا مـا يمكن أن يقع فيـه بـعض المسلمين عندمـا يقـرأون قـوله تعـالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾[1] على غير معناهـا الكامل والصحيح.

إن الإسلام "دعوة" تنطوي على نشاط تعريفي حر، ولاتسمح أصولها بأن تتحول إلى دعاية" تقوم على استلاب الذهن والسيطرة السحرية، فالحرية شرط لأي استجابة ولا استجابة في ظل الإكراه. وفي هذا نفي لمقولة التعارض التي يتوهمها الانثروبولوجي الفرنسي "ليفي ستراوس" حين يتساءل عن الكيفية التي سيوفق فيها المسلمون بين ظاهرة التعددية وفكرة العالمية[2]، وكأنه لا يدرك بأن "العالمية" في منظورها الإسلامي لاتعني "عولمة" Globalisation " الآخر، لأنه لا وجود في إطار مشروعها لأي برنامج يقوم على الإدماج، فالعقائد وبخاصة الدينية تمثل يقيناً عند أصحابها، ومن العبث التفكير بتغييرها بوسائل القهر والإكراه، كما أنه من غير المنطقي - في حالة الاعتقاد بفسادها أو بطلانها - أن يتم اللجوء إلى مقاطعة أصحابها أو إقصائهم أو قفل أبواب التواصل معهم، ذلك أن التعارف الذي يحث عليه الإسلام لا يضع التغيير أو الاحتواء غاية ولا شرطاً طالما أن ما يجمع الإنسان مع نظيره الإنسان في هذه الدنيا هو أكثر بكثير مما يفرقه عنه.

إن التربية الإسلامية توجه المسلم نحو الاعتراف بالآخر حتى في ظل الحالة التي يسود فيها "نظام" الآخر، كما في لحظة دخول المسلم بلداً أجنبياً سائحاً أو مقيماً، حيث يتوجب عليه الالتزام بقوانين ذلك البلد واحترام مقرراته وضوابطه ونظامه العام، وهو ما عالجه بعض المعاصرين من العلماء تحت باب "فقه الاغتراب" حتى أن بعضهم اعتبر سمة الدخول "الفيزا" بمثابة "عهد" يترتب بموجبها الإيفاء بما يرد فيها من إلزامات مقبولة، لذلك "لا تجوز السرقة من أموالهم الخاصة والعامة وكذا إتلافها إذا كان ذلك يسيء إلى سمعة المسلم أو المسلمين بشكل عام، وكذا لايجوز إذا لم يكن كذلك ولكن عُدَّ غدراً ونقضاً للأمان الضمني المُعطى لهم حين طلب رخصة الدخول في بلادهم أو طلب رخصة الإقامة فيها لحرمة الغدر ونقض الأمان بالنسبة إلى كل أحد»[3].

---

(1) سورة آل عمران، الآية 110.

(2) انظر: إدريس هاني: حوار الحضارات، المركز الثقافي العربي، ط 1، الدار البيضاء، بيروت، ص 41.

(3) انظر الفتوى المذكورة كما أوردها: صلاح عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 237.

كما لايجوز بيع أو ترويج المخدرات أو تعاطي العملة المزورة ـ كما أفتى بذلك السيد محمد حسين فضل الله في " المسائل الفقهية "[1]، ناهيك عن التوصية بعدم التهرب من دفع الضرائب المستوجبة قانوناً على المتجنس أو المقيم على ما يذهب إليه الدكتور كليم صديقي [2].

بل إن من الأوجه الأخرى لهذا التطور الذي طرأ على فكرة الاعتراف، جواز عدد من الفقهاء، كالقرضاوي وفضل الله [3]، حصول المسلم على الجنسية الأجنبية بل الانتماء إلى الأحزاب السياسية القائمة في بلدان المهجر وحرية ممارسة الترشح لعضوية المجالس البلدية والبرلمان، شريطة أن لا يكون في أي من ذلك مايتعارض مع الضوابط الشرعية أو يتصادم مع مبدأ صيانة الحقوق العامة للأمة.

وهذا ما يؤكده الدكتور محمد سليم العوا بقوله : إن المسلم الذي يقيم في بلد أجنبي لابد أن يتعامل في حياته المدنية والسياسية وفق قوانين ذلك البلد، وإن الإسلام يُلزمه بالوفاء بالعهد، ويوجب عليه ألا يكون منعزلاً عن المجتمع الذي يعيش فيه، أي أن لايعيش في "جيتو عرقي" بعيداً عن الآخرين، ذلك أن الإسلام يشجع سياسة الانفتاح ويدعو أبناءه في البلاد التي يعيشون فيها إلى الاندماج في الحياة العامة وقبول الوظائف والمشاركة في الانتخابات وتولي المناصب والمشاركة في الجداول الانتخابية. ثم وصف العوا الفتاوى الداعية إلى العزلة بقصر الفهم والجهل بأحكام السياسة الشرعية والمقاصد وأحكام الإقامة في دول غير المسلمين [4].

وفي كل هذا يتبنى الاتجاه الفقهي المتجدد موقفاً مرناً لايرفض التكيف ضمن سياقات الآخر حين لا يعني ذلك الذوبان أو التنازل عن الخصوصية [5]، وبهذا تتكشف أمامنا سعة مبدأ الاعتراف بالآخر.

---

(1) المرجع السابق، ص 237.

(2) Van Koningasveld, Islam as Religion in Europe, p. 8

اورده : صلاح عبد الرزاق ، المرجع السابق، ص 237.

(3) انظر : المرجع السابق، ص 251-253.

(4) راجع: جريدة "الشرق الأوسط"، العدد (9245)، لندن في 2004/3/21 م، ص 16.

(5) ليس الرضوخ التام للأوامر التي تطالب بالتخلي عن الزي الإسلامي للمرأة في بعض المدارس الأوربية هو من مقتضيات التكيف المقبول مع سياقات الآخر، بل هو خروج على الالتزامات الشرعية، كما أنه من جهة الدولة الملزمة يعكس حالة التجاوز على الحرية الشخصية حتى بمعناها الليبرالي.

جـ) قواعد التعامل مع الآخر وفق القانون الدولي الإسلامي :

وضع جانب من الفكر الإسلامي الآخر " الكتابي " بين ثلاثة خيارات" : إما أن يعتنق الإسلام أو يدفع " الجزية " أو يواجه بالقوة. أما غير الكتابي فليس أمامه غير اعتناق الإسلام أو المواجهة ولا خيار ثالث أمامه، وربما ترجم هذا التفكير على نحو ما فقهاء الأحكام السلطانية وهم يقسمون العالم إلى " دار الإسلام " و" دار الحرب " " أو دار الكفر كما في تسميات أخرى، حيث يُعبّر في الأولى عن الكيان الذي تعيش فيه أغلبية مسلمة تحكمها شرائع غير إسلامية وتسوسها سلطة غير إسلامية، فيما يُعد الكيان الثاني " دار حرب " سواء أكان يعيش حالة الحرب مع " دار الإسلام " أم لم يكن يعيشها.

وهذه الثنائية هي من إنتاج فقهاء القرن الرابع الهجري الذين نظّروا لحالة التأزم التي كانت تعيشها الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول المحيطة بها. ولم يدُر بخلد هؤلاء العلماء أن العلاقات مع الدول والشعوب يمكن أن تتسع لصيغ وأحكام أخرى. فمع التغيرات التي طرأت على خارطة العالم السياسية والجيوسياسية لايمكن الاعتماد على مثل هذا التقسيم الحاد، لا في ثنائيته ولا في مضمونه، فدار الإسلام نفسها قد لحقها التغيير، وكثير من أقاليمها قد افتقد الشرعية سواء القانونية منها أو السياسية، فيما ظل أهلها المسلمون على إسلامهم. فهل تجري على هؤلاء، نتيجة هذا التحول، الأحكام التي تترتب على أهل " دار الكفر "؟.

إننا نقترح اعتبار دار هؤلاء " دار مسلمين "، وأن يتم التعامل مع سكانها بمثل ما يتم التعامل مع مسلمي دار الإسلام، بصرف النظر عن التقويم الشرعي للنظام القانوني أو طبيعة السلطة الحاكمة.

من جهة أخرى، لم تعد علاقات الدول غير الإسلامية بالدول الإسلامية هي بالضرورة علاقة حربية، فكثير من دول اليوم أخذت ترتبط بدول المسلمين بمعاهدات أو اتفاقيات أو مواثيق ثنائية أو دولية، الأمر الذي يجعل منها " دار عهد " بصرف النظر عن توصيفها الشرعي كدول "كافرة " أو " وثنية"، بل هناك من العلماء من اعتبر مجرد التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة كاف لاعتبار الدول الموقعة دار عهد، طالما لم تكن في حالة حرب فعلية مع المسلمين.

فإذا أدركنا بأن هذا المنظور يتسق مع المنطلقات الإسلامية ويتماشى مع المقاصد الشرعية، فإننا نكون قد حضينا بنظام جديد للعلاقة يؤمن بحرية الإنسان وبحقه في الاختيار، ويحرص على التعايش مع كل الناس.

د) **التفاهم مع الآخر**: لا تفاهم دون تواصل، ولا تواصل إذا لم يكن مسبوقاً بمعرفة واعتراف، لهذا فالانطلاق من قاعدة صحيحة للمعلومات كفيل بتوفير أساس لعلاقة واضحة مع الطرف الآخر.

والحقيقة أن البدء بالمعرفة يمثل مدخلاً طيباً للتواصل ثم التفاهم الذي لا يمكن نسجه في ظل الجهل أو سياسات التجاهل.

لقد ثمن المسلمون منجزات الآخر وهم يترجمون أمهات الفكر اليوناني حتى أنهم لم يترددوا في منح " أرسطو "لقب" المعلم الأول "، فيما اكتفوا بتلقيب فيلسوفهم الفارابي بـ " المعلم الثاني ". ولعل العديد من مناهج التعليم العربية والإسلامية لم تألُ جهداً في إعطاء مساحات واسعة لحضارة الآخر، سيما الغربية منها، ولم تكن أسماء أرسطو" و" أفلاطون" و" ونيوتن " و" اينشتاين" و" جون ديوي "و" توينبي" وغيرهم من أعلام المعرفة والعلم والحضارة في الغرب، إلاّ نماذج لما تحفل به المناهج المذكورة، فيما لم تفعل مثل ذلك مناهج التعليم الغربية التي أغفلت أسماء العشرات من العلماء العرب والمسلمين ممن لهم فضل على الحضارة الغربية نفسها، كالبيروني وجابر بن حيان وابن سينا والخوارزمي وابن الهيثم وابن النفيس، وعشرات ممن سُجل له قصب السبق في هذا الحقل أو ذاك، الأمر الذي يكشف عن مدى ما تنطوي عليه تلك المناهج من جهل أو تجاهل[1].

إنه من الصعب التحدث عن تفاهم بين الحضارات ما لم يتم التخلص من المواقف التي تحاول تهميش الآخر وازدراء ثقافته والاستنكاف عن الاعتراف له بالفضل المستحق. لهذا يمكن القول بأن التواضع والتقدير واتخاذ المواقف التصحيحية هي سبل ضرورية لتحقيق التفاهم المطلوب.

ومن هنا، وضمن هذا السياق، ثمة ملاحظة علينا أن ننبه إليها، وهي أنه إذا كان عالمنا العربي الإسلامي ما زال يعيش تحت ضغط الآخر، وضمن خرائط استراتيجياته، إلاّ أن ذلك لاينبغي أن يدعنا نتكفيء أسرى الهواجس، تستغرقنا نظرية المؤامرة وننسى مهمة التحري عن أمراضنا الداخلية ونذهل عن واجب نقد الذات. فمثلاً حين توصي الولايات المتحدة الأمريكية بعض دول العالم العربي الإسلامي بأهمية أن يُعاد النظر في بعض المناهج الدراسية بحجة احتوائها على ما

---

(1) انظر مثلاً : مجموعة من الباحثين : صورة العرب والمسلمين في المناهج الدراسية حول العالم، سلسلة كتاب المعرفة، ط 1، الرياض، 1424هـ - 2003م.

يثير الحمية ويبعث على العنف، هي بلاشك توصية تعبر عن تدخل سافر يبرر الاستياء ورد الفعل الغاضب، إلا أن ذلك لايبرر الانصراف عن استثمار المناسبة والذي يمكن أن يأخذ أكثر من اتجاه:

في اتجاه العمل على مراجعة ما قد نؤمن به فعلاً بأنه من العيوب أو النواقص في مناهجنا، وأن نبادر إلى التنقية مما نراه فيها من الأفكار الميتة والاتجاهات السلبية الضارة، ثم الإغناء بما هو حيوي وأصيل ويعكس روح التجديد.

وفي اتجاه آخر، يمكن التحرك نحو تقديم توصيات مقابلة توضح أوجه الجهل وعناصر التشويه والتحيز التي تطفح بها المناهج الغربية بشكل عام، سيما وأن بحوثاً منجزة كشفت أوجه ما تنطوي عليه تلك المناهج من تحيز وتشويه.

إن في علاقات الدول والشعوب متسع لأن يستمع كل طرف لما يقوله الآخر، وأنه ليس من العقلانية أن تظل سلبيات الماضي وتعقيداته عقبة في الطريق. فإذا كنا نتذكر تجاوزات الغرب وجرائمه بحقنا، فإنه يجب أن لاننسى بأننا، كجماعة بشرية، لسنا بمنأى عن اقتراف التجاوز، بل لعل بعض ماصدر عنا في لحظة ما قد نستنكره الآن إذا ما صدر عن غيرنا أشد الاستنكار.

لهذا، فإن ما يعيق التفاهم والتقارب هو أن نؤصل الحقد ونرسخه كثقافة عامة. ولقد وعى هذا المعنى مولانا أبو الكلام آزاد في الهند حين أكد على " أن مسؤولية التربية خطيرة، إذ ينبغي ألاّ تدع الحقد يتأصل في قلوب الجيل الجديد في الهند وعقولهم تحت ستار النزعة المعادية للاستعمار"[1].

ولعل في تقديم " الاعتذارات" أو" التعويضات لمن تعرض لآلام وخسائر في ظل علاقات التبعية، فيه ما يُلئم الجرح ويؤسس لعلاقة عادلة وأكثر إنسانية.

إن بوسعنا التواصل مع الآخر من أجل تحقيق التفاهم والتقارب، وذلك على قاعدة تعظيم الاحترام وعلاقات التكافؤ ومنطق الإقرار بخصوصية كل طرف وحريته في الاختيار، طالما كان كل ذلك يخدم التعايش ولايشكل إضراراً بأحد.

---

(1) راجع كتابنا : التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي، دار الزهراء للإعلام العربي، ط 1، 1409هـ - 1989، القاهرة، ص 265.

هـ) التعاون مع الآخر: إن التفاهم مع الآخر هو المدخل الطبيعي للوصول إلى التعاون، والتعاون قد تحكمه الاعتبارات النفعية دون التفات إلى أي من الاختلافات الدينية أو الآيديولوجية، طالما أن التعاون على قاعدة التبادل هو سنة من سنن الخلق ﴿ ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ﴾[1]. لذا فقد تبادلت الحضارات الإنسانية فيما بينها التجارب والخبرات والمعارف وأنماط الحياة، حتى استعارت كل حضارة من جارتها المفردات اللغوية، ناهيك عن الصيغ والأساليب الحياتية التي كانت تتميز بها كل حضارة. وقد كانت كل هذه التبادلات تحدث بشكل تلقائي أو بتخطيط تعاوني مقصود.

وإذا كان للخبرة الإسلامية في هذا المجال تاريخ مع الشرق والغرب وعلى غير ما صعيد، فإن التعاون مع الآخر يمكن أن يشمل اليوم الكثير من المجالات العلمية والاقتصادية والتقنية وغيرها، ويمكن في هذا السياق عقد المعاهدات والاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية شريطة أن لايكون في ذلك ما يخالف القواعد الشرعية والمصالح العامة، ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الإثم والعدوان ﴾[2].

وتظل فكرة التعاون مع الآخر مفتوحة على مصراعيها سيما ما يتصل منها بمصالح البشرية وقضاياها الحيوية؛ كقضية السلام، ومكافحة المخدرات والجريمة والأمراض والأوبئة، والتلوث البيئي، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان ونهب ممتلكات الأمم، وتهريب الآثار، ونحو ذلك من القضايا التي تستدعي الاهتمام والتعاون المشترك.

ولا مندوحة من أن يمارس المسلمون تعاونهم مع الآخر حتى على الصعيد العسكري إذا ما كان في ذلك خدمة لأمنهم العام، أو حفاظاً على بلدانهم من أذى محتمل، حتى أن بعض العلماء قد أثار مسألة التعاون العسكري مع غير المسلمين وجرى نقاش بين العلماء المسلمين حول هذه المسألة الحساسة [3].

---

(1) سورة الزخرف، الآية 32.

(2) سورة المائدة، الآية 2.

(3) راجع الآراء المطروحة في هذا الخصوص : صلاح عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 266 ـ 275.

وأخيراً يمكننا القول بأن التعاون مع الآخر قد يأخذ أشكال المساعدة وتقديم النفع إلى الآخر دون مقابل، انطلاقاً من مبدأ خير الناس من نفع الناس، وفي هذا تأكيد على النزعة الإنسانية وروح التضامن اللتين يغرسهما الإسلام في الشخصية الإسلامية ويجعلهما من سماتها البارزة.

الفصل الثاني

نحن والغرب والعولمة

قراءة في العولمة وتجلياتها في المجال العربي الإسلامي(*)

إذا كنا نرى بأن الغرب كان ولم يزل محكوماً بعقدة التمركز (Euro- Centrism) على الصعيد النفسي، فإنه وبحكم اكتسابه لعناصر القوة ومزايا التأثير والانتشار، قد احتل بالفعل موقع المركز العالمي، وصار الجميع يتعامل معه على هذا الأساس، حتى أضحت مقولة المركز والأطراف - في ضوء واقع القوة المختل - حقيقة لايمكن نكرانها، وتصلح من ثم لوصف جدليات التقدم والتأخر وتحليل معادلات الاستكبار والاستضعاف في عالم اليوم.

وحين يكون المد العولمي مصدره المركز وليس للأطراف شأن فيه، فلانحسب أنفسنا مجافين المنطق إذا ماقرأنا العولمة في ضوء مصادرها والعناصر التي تقودها وأهداف المركز الذي منه تنطلق.

المعنى الحقيقي للعولمة

ابتداء لابد أن نوضح المعنى الحقيقي للعولمة فنقول بأن العولمة (Globalization) تعني، وببساطة، محاولة إعادة صياغة العالم[1] اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وفقاً للرؤى والسياسات التي يتبناها المركز المنتج والمحرك لها، انطلاقاً من مفاهيمه عن الكون والإنسان والطبيعة والحياة.

(*) في الأصل ورقة بحث، قدمت إلى مؤتمر الأسرة الخامس الذي انعقد في مدينة البيضاء الليبية برعاية الجمعية العربية للأسرة في 1999/10/3، تحت شعار (الأسرة وتحديات العصر).

(1) لغوياً : العولمة من (العالم) بما يتصل بها من فعل (عولم) على صيغة (فوعل)، وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، وبدلالة صيغتها هذه تفيد بوجود فاعل يفعل، وهو مايلاحظ أيضاً على الصيغة الإنجليزية (Zation) في (Globalization).

راجع : د.أحمد صدقي الدجاني: مناقشة في: العرب والعولمة، بحوث ومناقشات، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1998، ص 62.

وإذا كان التحديد الشائع لمفهومها يفيد بأنها تمثل حرية حركة السلع والخدمات ورؤس الأموال والاستثمارات والعمالة والأشخاص والمعرفة والمعلومات بين كافة أرجاء العالم في إطار من الحرية والعقلانية والديموقراطية ووحدة الإنسانية، بعيداً عن أي حد أو قيد أو أيديولوجية، إلاّ أنه، وبعيداً عن هذا التوصيف المعطر بالرومانسية والذي يبدو مغرياً للوهلة الأولى، لم يكن أمام الدارس لتاريخ هذه الظاهرة وماتحمله في صيغها الجديدة من أفكار واتجاهات وماتنطوي عليه من مضامين وأهداف، إلاّ أن ينتهي إلى حقيقة أساسية هي أن العولمة لاتمثل في جوهرها إلاّ آخر مابلغته الرأسمالية من تطور، ولاتعبر في النهاية إلاّ عن احتياجاتها ومقتضياتها ومصالحها وأهدافها المتجددة التي هي بالضرورة احتياجات المركز ومصالحه وأهدافه، حتى وإن أصاب بعض سكان الأطراف شيئاً من ثمراتها، وهذا ما سيفسر لنا فيما بعد جملة التناقضات والمعايير المزدوجة التي تنطوي عليها عبر ممارسات مركزها المذكور.

ولانريد بهذا التشخيص أن نتجاوز الإشارة إلى المعنى الأولي للعولمة الذي تدل عليه ماكان يتمخض عن حركة القوى والامبراطوريات الكبرى التي شهدها التاريخ - على اختلاف المراكز - من غلبة وانتشار لبعض القيم والعادات واللغات، لنؤكد من خلال هذا المعنى على حقيقة أن العولمة تظل إمكانية قائمة لكل من يمتلك القوة والغنى وعناصر التأثير.

غير أن حديثنا عن العولمة الغربية كتيار يعصف في جنبات هذا العالم ومن كل الاتجاهات، يقتضي التأكيد على أنها ليست ظاهرة فجائية، بل هي عملية تدريجية بدأت منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر وماتلاها من امتداد استعماري وضع البلدان المستعمرة وشعوبها في حالة من التعامل مع لغات المركز ونظمه وثقافته وبعض أنماطه وسلوكياته السائدة، ناهيك عن تقبل أكثر الأطراف - وبشكل تلقائي - لبعض معطيات هذا المركز التي كانت تبرز في هذا السياق، كالتقويم الميلادي، والزي الأوربي، والألعاب الأولمبية، واستخدام الدولار، والجوائز العالمية، ومسابقات جمال الكون وغيرها.

وإذا كان يؤرخ لبروز العولمة ببداية التسعينيات باعتبارها تمثل المنعطف الذي ظهرت خلاله الظاهرة على نطاق واسع وعميق، فإنه يجب أن لانغفل حقيقة أن العولمة ماكانت لتبرز على هذا النحو لولا تضافر جملة من العوامل والمتغيرات المتسارعة:

بعضـها تم في سيـاق التداعي الذي ترتب على الفعل التـاريخي للمركز نفسه، كما في حالة الغزو الاستعماري والتراكم الرأسمالي، والانتشار الحضاري والنمو العلمي والاقتصـادي، ومن ثم تدويل الرساميل ووحدة الأسواق المالية وتداخلها، ناهيك عن التغيرات العميقة التي حدثت في سوق العمل وأساليب الإنتاج، وفي تركز التجـارة العالمية لصـالح المركز وعولمة سلعـه وعولمة الدعاية لهـا، وماواكب ذلك من بروز مؤسسات مالية دولية وظهور شركات عملاقة عابرة للقارات.

وبعضـها تم نتيجـة لسقوط قوى التجـاذب والتوازن العالمي وما انتـهى إليه ذلك من بروز القطب العـالمي الواحد الذي أخذ ينفـرد باتخـاذ القـرار، وهو مـا بدا واضحـاً بُعيد حرب الخليج الثـانية التي دفـعت نتائجـها الرئيس الأمـريكي " جورج بوش" إلى الظهور متبـاهيـاً، وهو يعلن عن ولادة ما أسمـاه بالنظام العالمي الجديد الذي أعقبته بالفعل الامتدادات المخـتلفة للعولمة وسقوط الجدران التي كانت تحول دون تغلغلها.

وبعضـهـا تم بالفـعل المبـاشر للمـركـز نفسـه، كمـا في حـالة تطوير صناعـات القوة وفي مقدمتها صناعة الطيران والأسلحة الصاروخية وأجهزة الرصد وأدوات الحرب الإلكترونية، ومـا إلى ذلك من أدوات ملأت البر والبر والبحر والجو، ومنحت المركز القدرة على فـرض سيـادته ونـفوذه ووجـوده في مـخـتلف الأرجـاء، ومن ثم فرض تدخله في أي صراع أو نزاع يحدث في المعمورة.

وبعضـها تمَّ بشكل تلقـائي بفـعل التطور المذهل الذي شهدته تقنيـات الاتصال والفاعلية الأخاذة التي عـرفتهـا الأجهزة الإعلاميـة في الغرب التي جعلت الناس في كل العـالم يجتمعون على حدث واحد في بقعة واحدة في وقت واحد.

لقد وفر هذا التطور السيولة للثقافة الغربية وسهل لها الاختراق بما ساعدها على تنمـيط كثير من السلوكيات والاتجـاهات لدى مختلف الأفراد والجماعـات في العالم.

ناهيك عن التنـوع والتطور الذي شـهـدته وســائل المواصـلات وقطـاعـات السيـاحـة التي وفرت مـرونـة الحركـة والهجـرة والسفـر، ومن ثم التعـارف والتبـادل والتفـاعل بين النـاس بشكل مبـاشر وغير مسبوق.

لقـد تضـافـرت كل هذه العـوامل والمتـغيـرات لتـعمـق هذه الظـاهـرة وتوسع من نطاقـات امتـدادهـا وتأثيـرهـا والتعـامل معـهـا في العديد مـن الحقـول، حتى أضـحت

علاقـاتها وفعـالياتهـا واهتمامـاتها المتـعددة تشي بشمـولية تتـجاوز علاقـات القوة والمصالـح التقليدية لتتـوغل بعيداً في حياة الـبشر اليـوميـة وتتدخل في العـديد من اختيار اتهم.

من هنا تختلف العولمة عن العالمية (Globalism)، حيث تفيد الثانية إمكانية أن يرتفع الطرح الخـاص إلى مستوى أعم قد يكتسب حضـوراً وتأثيراً وربمـا قـبولاً عالمياً، لكن ليس عن طريق القهر أو الاختـراق أو الإقصـاء، كما تفـعل العولمة التي تجـاوزت فـي طمـوحـهـا - وهي تنشط في فـرض نظامـهـا علـى العـالـم - كل الأيديولوجيات السابقة[1].

إن العولمة ليست مجرد أيديولوجية تتصارع مع أيديولوجيات أخرى، بل هي مشروع كبير وفاعل يعمل على إلغاء أي بديل آخر. ومن هنا تبدأ مخـاطر العولمة وتبرز تحدياتها.

تجليات العولمة ومخاطرها في المجال العربي الإسلامي :

إذا أردنا متابعة ظاهرة العولمة الجـارية في مجـالنا العربي الإسلامي، بما تنطوي عليه من مخـاطر وتحديات، فيمكننا أن نتلمس بعض تجلياتهـا علـى أكثر من صعيد.

أ) **العولمة على الصعيد السياسي :** ليس من شك أن نظام القطبين السـابق قد أوجد توازنـاً بين القـوى العـالمية ووفـر للعديد من النظم والشعـوب الضـعـيـفـة وحركـات التحرر غطاء ومجالاً للحركة والمناورة، وأوجد فـرصاً لاسـترداد بعض الثروات والحقوق، كما سمح بظهور تكتلات دولية دعمت على نحو مـا ذلك التوازن وتلك الفـرص، إلاّ أنه مع انهـيـار المنظومـة الاشتـراكيـة وانفـراد القطب الـواحد بالقرار أمست شعوب الجنوب وحيدة عارية أمـام نموذج سياسي يضع نفسه بصفته الخيار الوحيد الذي لامناص من الارتباط به أو التكيف الإيجابي مع استراتيجياته.

ومن هنا يُسجل للعولمة السياسيـة سعيٌ ملحوظٌ في نهاية هذا القرن باتجاه إحداث التـغيير في المنـاهج وصـيغ التعامل فـي العلاقات الدوليـة، وإحلال مـبادىء وقـواعد وشـروط جـديدة تنفى من خـلالهـا أية سيـاسـة لاتستجيب لمتطلبـات الغـرب واستراتيجياته.

---

(1) د. صبري حافظ : "العولمة، مصـادرهـا الفكرية ومكوناتهـا، والمسكوت عنه فيـهـا"، جريدة "الـعرب"، في 1998/4/16، لندن.

لقد مورس ذلك السعي عبر مختلف الطرق والأساليب، بدءاً بالضغط السياسي الذي يُوجَّه ضد الأطراف التي تصر على استقلالها في المنهج والاتجاه، أو التي تشكل عقبة أو إعاقة في وجه المشروع الغربي، أياً كان الموضوع أو الموقع فلسطينياً أو ماليزياً أو إيرانياً أو بلقانياً أو إندونسياً[1]، مروراً بمحاولات الاحتواء والتمهيد الجيو سياسي الذي يصب في خدمة العولمة، كما الحال في الحث على الدخول في الشرق أوسطية أو الشراكة الأوربية المتوسطية، وانتهاء باتخاذ إجراءات العزل أو المحاصرة أو المقاطعة أو افتعال القضايا الحقيقية أو الوهمية في وجه أي طرف يظل مصراً على الاحتفاظ باختياراته ومناهجه الخاصة، ناهيك عن وضع أطراف بعينها في قائمة مايسمى بالدول الإرهابية أو التي ترعى أو تدعم الإرهاب.

ولعل من التجليات الواضحة للعولمة السياسية، التطبيع الذي جرى لدول القوقاز المسلمة عقب انفراطها عن منظومة الإتحاد السوفيتي بعد سقوطه، ثم انخراطها مع استراتيجيات العولمة. فقد لاحظنا كيف أنها - وهي تحاول إعادة بناء نفسها - بدلاً من أن تتوجه نحو مجالها الحضاري : العربي الإسلامي، توجهت نحو المركز الغربي وأخذت تتفاعل معه وتتناغم مع سياساته وتوثق علاقاتها الجديدة مع وكلائه في المنطقة وعلى رأسهم تركيا وإسرائيل، على الرغم من استمرار بعض القيادات الشيوعية السابقة على رأس تلك الدول!

لقد صرنا نسمع ونقرأ ونشاهد الصور الفجة للتدخلات الأمريكية والغربية في شؤون الآخرين، وتحت عناوين مختلفة : الحفاظ على الأمن الدولي أو التوازن الإقليمي، حماية الأقليات، حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، مراقبة الانتخابات، إلى غير ذلك، حتى صار التلويح بضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة والتحدث عن مشروعية التدخل في شؤون - المخالفين أو المتجاوزين - أحد آليات الغرب وأساليبه المستحدثة في تسييد عولمته الجديدة في وقت يتم فيه الحرص على بقاء

---

(1) إن التدخل السياسي والعسكري الذي حدث من قبل الغرب في تيمور الشرقية شأنه شأن تدخله السابق في إقليم كوسوفو، هو بصرف النظر عن المبررات الحقوقية والإنسانية التي لايختلف عليها لايخرج عن استراتيجية العولمة الراهنة التي ينتهجها الغرب مع الآخرين، حتى وإن تم ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة المهيمن عليها أصلاً من قبل فريقه.

وإذا كان بعض التدخل يتم اليوم لصالح المقهورين بوجه عام، ويمكننا أن نقبله، بل لابد أن نقبله من أجل دحر الظلم والدكتاتوريات، إلا أن المتدخلين لايتدخلون بالضرورة بدافع توفير الحرية لوجه الله للإنسان المقهور.

واستمرارية بعض النظم والحكومات التي يتمثل في سلوكها الانسجام والطاعة أو التي تشكل في مواقعها مراكز حيوية تخدم مصالح الغرب وتكرس نفوذه.

ب) العولمة على الصعيد الاقتصادي : تطرح العولمة النظام الرأسمالي كأنموذج أمثل لتنظيم الحياة الاقتصادية، لذلك تدعو الآخرين إلى عقيدة السوق وتحثهم على الانفتاح والاستماع إلى نصائح المؤسسات الدولية بالتكيف الهيكلي وتقليص سياسة الدولة التدخلية في مجال التعليم والصحة والتجارة والتوظيف والإنتاج وتمكين القطاع الخاص، والتوقيع على اتفاقية الجات والانخراط في شبكة الاقتصاد العالمي باعتبار أن كل ذلك هو السبيل الذي لابد منها لتحقيق النمو والتحديث والتقدم، فليس على الدول والشعوب إلاّ ترك مناهجها القديمة والمبادرة إلى ركوب هذا القطار السريع.

بصرف النظر عن إسقاط حرية الاختيار ضمن هذا الطرح ومحاولة صوغ الواقع برؤى محددة، فإن الواقع الذي تمخض عن الأخذ به أو ببعضه لم يثمر شيئاً يذكر، فالانفتاح على الاستثمار الأجنبي والزيادة في تنوع السلع والخدمات المستوردة واتباع آليات السوق وتغيير دور الدولة الاقتصادي والاستماع إلى نصائح أو شروط المؤسسات الدولية في هذا الشأن قد عمق الأزمة الاقتصادية وأتاح للمركز الرأسمالي مزيداً من التوغل والافتراس.

لقد كان من تجليات العولمة الاقتصادية في المجال العربي الإسلامي (دولرة) الأسعار، حيث ارتباط كثير من أسعار السلع والخدمات بمعيارها في دول المركز دون النظر إلى التفاوت بين الأجور التي ينالها العاملون في دول الأطراف الفقيرة والأجور التي ينالها نظراؤهم في تلك الدول الغنية، الأمر الذي أخذ يترك آثاراً سيئة على معيشة الناس وعلى أمنهم الاجتماعي.

ومن التجليات العولمية الخطيرة التي عرفها المجال الإسلامي هو ماعُرف بانهيار العملة الوطنية في سوق البورصة الذي تعرضت له ماليزيا نتيجة ارتباطها بسياسات العولمة المالية وعدم بنائها لنظام مصرفي قادر على الحيلولة دون ضربة قد يوجهها مضارب دولي (جورج سوروس).

إن الارتباط بالسوق العالمي والخضوع إلى قوانينه وشروطه التبادلية بما فيها مواصفات (الأيزو) وغيرها لايتم إلا على حساب قوانين الاقتصاد المحلي واحتياجاته وظروفه. لهذا لايمكن في ظل حالة عدم التكافؤ أن يقال بأن مثل هذا

الارتباط من شأنه أن يحقق التعاون الإيجابي أو الاعتماد المتبادل أو المشاركة الحقيقية، ومن ثم النمو والرفاه الاجتماعيين.

من هنا لانرى في ظاهرة عقد المؤتمرات الاقتصادية التي يشهدها المجال العربي بين فترة وأخرى (الدار البيضاء، القاهرة، عمّان، الدوحة) إلا محاولات تطبيعية باتجاه العولمة وإغراء بالتبعية المحكوم عليها سلفاً بالخسران.

ففي بلدان تعاني أساساً من الضعف والتخلف والتفكك في الحقل الاقتصادي لايمكن أن يتحقق لها الإقلاع والنهوض بعولمة اقتصادياتها وجعلها مرتبطة بمركز طاغ لايسعه التعامل مع مثل تلك البلدان إلا بصفتها مصادر للطاقة والمواد الأولية وأسواقاً لتصريف بضائعه وخدماته أو في أحسن الحالات مساحات خلفية لبعض صناعاته الملوثة أو غير المرغوب فيها. حتى الصناعات الناجحة كصناعة السيارات مثلاً حين تنقل إلى بلد نام، فذلك لأسباب اقتصادية تعود بالفائدة على المُنتج ولاتمثل أية تنمية حقيقية للبلد المضيف.

إنه يمكننا القول بأن العولمة الاقتصادية في كل أبعادها الاقتصادية والتجارية والمالية هي بالنسبة لدول الأطراف ليست أكثر من (كرنفال) يجري من خلاله ترسيم التبعية والإعلان عن دفن التفكير بأي مشروع يسعى لتحقيق التنمية المستقلة.

ج) العولمة على الصعيد الثقافي والاجتماعي : إذا كان الغرب قد أحدث في مرحلته الاستعمارية اختلالاً في كثير من النظم والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي استعمرها، فإنه في مرحلته العولمية توغل أكثر من ذلك حين جعل الكثير من تفاصيل الحياة الاجتماعية والثقافية موضعاً لعملياته العولمية، وعلى نحو شمل بعض ما يُأكل ويلُبس، ناهيك عمّا يُقرأ ويُشاهد ويُسمع وفي موجات من التنميط التي من شأنها تحويل البشر إلى قطيع تسوده ثقافة واحدة وكأن الجميع يعيشون في قرية أوربية أو أمريكية.

إن الثقافة العولمية، وهي تكرس القيم الفردية والنفعية وترسخ النزعات المادية والاتجاهات العلمانية والمعايير الذاتية المغلفة بمفهوم الحرية، تسعى إلى إفراغ الهوية الجماعية من محتواها، مثلما تعمل على التفتيت والتشتيت عبر تشجيع الأقليات على الخروج والتناحر وتمزيق الهوية العامة للمجتمع[1].

---

(1) د. محمد عابد الجابري : "العولمة والهوية الثقافية"، ضمن: العرب والعولمة، بحوث ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1998، ص 303.

ولعل مابلغه المركز الغربي من تطور مذهل في مجال الإعلاميات والاتصال، أتاح لمنتوجاته الثقافية والمختلفة أن تصل إلى كل البقاع سواء أكان ذلك عن طريق الأفلام السينمائية والمسلسلات والبرامج التلفزيونية أو عن طريق الأنشطة الإعلامية وأفلام الكارتون وغيرها، وفوق أجنحة من الأقمار الصناعية وأشرطة من الفيديو وشبكات من الانترنت فضلاً عن الوسائل التقليدية، حتى سجل بذلك اختراقات ثقافية لاتُصدق.

لقد تمكن الغزو الثقافي في ظل عولمة الاتصال من تحطيم الحواجز اللغوية والجمركية ولم يعد مقتصراً - في ظل الصورة السمعية البصرية - على النخب، بل امتد إلى عموم الناس مشتغلاً بتسطيح الوعي عبر صور ومشاهد تثير الإدراك وتستفز الانفعال وتحجب العقل وتكيف المنطق وتشوش نظام القيم وتوجه الخيال وتنمط الذوق وتقولب السلوك لتجهز بذلك على الهوية الثقافية الفردية والجماعية[1]، على النحو الذي يجرد الطرف المُستَهدف من أية حصانة تمنعه من التخلي عن قيمه وعاداته ودائرته الثقافية التي ينتمي إليها.

ناهيك عن الدور الذي كانت ومازالت تلعبه جامعات المركز، وبخاصة الجامعات الأمريكية، التي تستقبل مئات الآلاف من الطلبة العرب والمسلمين، وماتحققه عبر الكثير منهم من نقل كثير من القيم وطرق التفكير وأنماط السلوك.

وفي ظل تفاعل عدد من السكان في مجالنا العربي الإسلامي مع ظاهرة العولمة، برزت على الصعيد التربوي عملية الإنتاج المحلي لثقافة الغرب عبر تأسيس المدارس الأجنبية والخاصة التي تعتمد المناهج التربوية والتعليمية الأجنبية، بما في ذلك لغة الدراسة، كما أن عدداً من الدول أخذت تستحدث أقساماً لتدريس اللغات الأجنبية بالمصروفات في داخل الكليات الجامعية جنباً إلى جنب مع الأقسام التي تقوم بالتدريس باللغة القومية ..!.

ومن تجليات العولمة الثقافية على الصعيد العام ما بتنا نشاهده من تفاقم لظاهرة طغيان اللغة الإنجليزية على أسماء المحلات والشركات والعمارات، فضلاً عن أسماء بعض المنتجات والمصنوعات المحلية، ناهيك عن أن بعض المؤسسات

---

(2) المرجع السابق، ص 301.

لم تعد تمارس أعمالها إلاّ بتلك اللغة وتلزم الشباب عند التقدم لبعض الوظائف أن يكتبوا بياناتهم بها دون مبرر، بل إن بعض الشركات صارت لاتحرر عقودها إلاّ باللغة الأجنبية.

وإنه لمن مفارقات المشهد الثقافي العربي أن يتحول عدد ممن عُرفوا بتشددهم في مواجهة المركز وثقافته إلى أشد المتحمسين للقاء مع الكيان الإسرائيلي، حتى بلغ الأمر ببعض المستجيبين إلى اعتبار مقولة التناقض مجرد حالة سيكولوجية مبعثها التخلف وعدم القدرة على استيعاب روح العصر والافتقار إلى روحية التعايش والحوار، وليس لطفي الخولي وجماعة كوبنهاجن إلا مثالاً اتسعت على خلفيته ظواهر النكوص التي تجلت بطغيان مفردات الحداثة والتطبيع والتسوية وثقافة السلام على مفردات كان لها وقعها المؤثر كالالتزام والرفض والنضال والجهاد.

لهذا لاعجب أن تحتضن العولمة الثقافية هؤلاء الناكصين مثلما احتضنت من قبل كل الأصوات المتنكرة لتراثها والمتمردة على ثوابت أمتها أمثال سلمان رشدي وتسليمة نسرين[1] وغيرهم ممن سبقوهم أو لحقوا بهم في هذا الحقل أو ذاك، في وقت ظلت تهمة التطرف والإرهاب لاتكتفي بملاحقة المتطرفين والإرهابيين بل امتدت إلى من يلتزم بخصوصيته وأصالته ويرفض التبعية أو الذوبان أو لايرضى بإهدار الحقوق.

لقد أضحى التمسك بحق الممارسات الثقافية الطبيعية والمشروعة فعلاً منكراً في زمن العولمة وعُدَّ شكلاً من أشكال التعصب والممانعة الثقافية المرفوضة وهو ماعبر عنه الموقف الفرنسي من الفتيات المسلمات اللاتي كن يرفضن تغيير اختيارهن في الزي الذي يرينه يتناسب ومعتقداتهن الدينية، مثلما عبر عنه من قبل الموقف الأمريكي المتعسف من منظمة اليونسكو حين طالبت - في ظل مديرها (أحمد إمبو) - بحقوق متكافئة على صعيد الإعلام بين دول العالم الثالث والدول الغربية.

إن المركز لم يألُ جهداً من ممارسة اختراقاته عبر مختلف القنوات والأساليب، فالجمعيات الأهلية التي يُطلق عليها (منظمات المجتمع المدني) على الرغم من أنها ليست غريبة على النشاط العام في المجتمعات العربية والإسلامية،

---

(1) كاتبة بنغالية كتبت عن الإسلام والمسلمين بشكل سلبي فيه الكثير من الطعن والتجني وقد احتضنها المركز الغربي بكل حفاوة وتلميع.

ويمكن لها أن تقوم بأدوار إيجابية على أكثر من صعيد، إلاّ أن تكاثرها المفاجيء، وارتباط العديد منها بالمراكز والمؤسسات الغربية هو أحد تجليات العولمة، كما أن المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت مظلة الأمم المتحدة كمؤتمر السكان والتنمية (القاهرة 1994) ومؤتمر التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995) ومؤتمر المرأة (بكين 1996) وغيرها، هي في الحقيقة من جملة القنوات التي يمارس من خلالها المركز العولمي اختراقاته. لقد تضمنت جداول أعمال هذه المؤتمرات قضايا خلافية كتلك التي تتعلق بالجنس والإجهاض والميراث واختيار الدين ونحوها. وهي برغم تمثيلها لوجهة نظر غربية فقد قُدمت على اعتبارها قيماً عالمية، وحُذر من يعارضها بحرمانه من المساعدات[1].

والأغرب أن تتجاوز عولمة الغرب الثقافية هذه القنوات والآليات لتلجأ إلى التدخلات الثقافية السافرة التي تخالف كل الأعراف الدولية، على نحو ماشاهدناه من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية - وعلى مستوى خارجيتها - بقضية اجتماعية بحتة كقضية ختان البنات في مصر، وعلى نحو ماسمعناه قبل سنوات من اعتراض بعض الإدارات الفرنسية ضد الفعل الثقافي التي باتت تتركه - على تواضع ذلك الفعل - بعض الفضائيات العربية على الجاليات العربية والمسلمة هناك، ولجوء تلك الإدارات إلى فرض ضرائب على من ينصب الأطباق اللاقطة بل ومنعها أحياناً بحجة أن ذلك يعيق الدمج الثقافي المعمول به مع هؤلاء المهاجرين.

إن عرضنا المتقدم لبعض تجليات العولمة التي تشكلت بفعل التأثير الضاغط المباشر أو غير المباشر، لايلغي حقيقة أن التعولم يجري لدى الكثير من الأفراد وعلى مستوى العديد من المفردات على نحو تلقائي، ولعل في اعتياد طرائق الأكل الغربية من خلال مطاعم كنتاكي وماكدونالد وومبي، وارتداء الأزياء والموديلات التي تصدرها المراكز الغربية فيه مايؤكد على حالة الاستجابة التلقائية لثقافة الآخر.

د) **العولمة على الصعيد العسكري :** للقوة العسكرية التي يمتلكها المركز دور حساس وفاعل في مشروع عولمة العالم. فالغرب، ومن أجل إخضاع الأطراف، كان ولازال يمارس تقدمه وتفوقه العسكري وينفق على بحوث التقنية في هذا الحقل الكثير من الأموال، كما يسعى للانفراد باحتكار أسلحة الدمار الشامل والحيلولة

---

(1) صلاح الدين حافظ، "ندوة بكين: خلفياتها وأهدافها"، حلقة نقاشية، المستقبل العربي، العدد (204)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 98.

دون حيازتها أو حيازة مايخدمها من أسلحة جوية وصاروخية من قبل أي طرف، ولهذا نراه يصنف من يحق له امتلاك السلاح ومن لايحق له امتلاكه، ويجتهد في السيطرة على نظم الرقابة في مجالات التسلح ويعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل أو الحيلولة دون امتلاكها سواء بحجج صحيحة أو غير صحيحة. وليست معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية ومعاهدات حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية والبايولوجية ومعاهدة الحد من إنتاج الصواريخ ذاتية الانطلاق (الباليستية) إلاّ وسيلة لمنع امتلاك مثل هذه الأنواع الحساسة من قبل دول الأطراف، وبناء على ذلك فقد اعتبر حلف الأطلنطي في اجتماعات واشنطن عام 1999 وبمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه أن كل مساس بالتوازن العسكري والسياسي القائم يمثل عملاً عدائياً خطيراً يستوجب الردع والعقاب.

وانطلاقاً من ذلك، أخذ الغرب يؤسس لقيم جديدة في نظام القوة والعلاقات من شأنها إلغاء أو تعديل العديد من نصوص القانون الدولي المتعارف عليها، كما في حالة عدم تفرقته بين ماهو عسكري وماهو مدني، إذ حين تمثل المباني والأحياء في نظره جزءاً من منظومة القوة لدى الجانب الآخر فإنه لايتردد عن قصفها، وقد رأينا تجسيد ذلك في بعض عملياته الحربية التي نفذها في العراق وصربيا، ناهيك عن استعداده لتوسيع نطاق التدخل ليطال كل من يفكر بالتمرد على ماتصنعه يداه من حدود وضوابط.

وإذا كان الخطاب المعلن لهذه الاستراتيجية يتحجج بامتلاك ـ أو الشروع بامتلاك ـ حكومات دكتاتورية أو غير مسؤولة لأسلحة من شأنها أن تهدد أمن العالم، إلاّ أن الحقيقة هي أبعد من ذلك، إذ يستهدف الغرب ـ وبخاصة أمريكا ـ تطويق شعوب بعينها والحيلولة دون امتلاكها لأي سلاح رادع قد يساعدها على صيانة اختياراتها الثقافية والسياسية والاقتصادية.

إن الغرب إذا كان قد استطاع بمزيد من الجهد والضحايا أن يعولم حروبه الأولى والثانية، فإنه في ظل الحرب الصاروخية والإلكترونية لم يجد ثمة صعوبة أو معاناة تحول دون توسعه وإصراره على عولمة القوة، لهذا أمست العولمة على هذا الصعيد تمثل واقعاً حاداً وخطيراً أكثر من كونها نظرية أو مفهوماً يمارس التجاذب أو الصراع. وإذا تذكرنا هنا عبارة روزفلت التي قالها في نهاية الحرب العالمية الثانية (الآن يجب أمركة العالم)، فيجب أن لاننسى عبارة بوش التي قالها بعد حرب الخليج الثانية: (الآن بدأ النظام العالمي الجديد).

هل العولمة ظاهرة تلقائية أم منتوج قوة؟

هناك من يتحدث عن العولمة وكأنها حركة تلقائية وليس وراءها منظم أو قائد كـ (توماس فريدمان) وغيره، فيما الحقيقة أن حياة البشر ليست متروكة للمصادفة البحتة، وأن أي تغيير يطرأ عليها لابد أن يرتبط بقوى تقف وراء ذلك التغيير.

صحيح أن ما يميز ظاهرة العولمة الجديدة أنها نشأت وانتشرت دون أن يسبقها في بعض جوانبها تصور متكامل أو بلورة فكرية عميقة الأبعاد، إلاّ أن حركة الوقائع تثبت ـ وكما سبق أن بينا ـ على أنها نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة، وأحد معطيات النظام الغربي الحديث الذي هو أساساً، ومنذ نشأته، يسعى إلى البحث عن المواد الأولية والأسواق والسيطرة على مصائر الشعوب الأخرى[1] واحتوائها.

لذلك لايصح أن تُفهم هذه الظاهرة كمجرد تجلّ للتطورات التقنية وثورة المعلومات والاتصال وغيرها من المتغيرات العلمية والفنية الحديثة. غير أن ذلك لايمنعنا من القول بأن التداعي الذي أدت إليه الثورة الصناعية والظاهرة الاستعمارية وثورة المعلومات وتطور الاتصال، ومارافق ذلك من تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية، قد دفع البعض النظر إلى هذه الحركة بصفتها ظاهرة تتصف بالحتمية والتلقائية، خاصة وأن السماء في زمانها أضحت مفتوحة، والسلع المستوردة تدخل كل بيت والسفر أو الاتصال دون انتقال غدا من الأمور الشائعة بفضل تقنيات الفاكس والفيديو والبريد الدولي السريع والتسوق الألكتروني والأنترنت والأقمار الصناعية التي هيئت جميعها إلى مايمكن تسميته بالتفاعل الكوني الذي بدا وكأنه سلوك تلقائي وسمة حتمية من سمات هذا العصر، إلا أن الحقيقة الأخرى التي يتعين تأكيدها في هذا الخصوص هي أن دول المركز بما تمتلكه من عناصر القوة والفاعلية قد هيأت شروط تلك الاستجابة الإنسانية العامة، إن لم نقل عملت على اصطناعها في إطار خطط واستراتيجيات مدروسة، حتى أنها لم تنس، وهي في غمرة ماحققته، أن تبحث عن المزيد من الطرق والوسائل لترويج الظاهرة موضع البحث. وليس مايُقدم عبر البنك الدولي وصندوق النقد من دعوات

---

(1) د. إسماعيل صبري عبد الله: "الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 222، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 5-6.

لكبار صحفي العالم الثالث لإلقاء محاضرات عن (حتميتها)، إلاّ أحد الأمثلة على ذلك السعي المقصود.

إن إشاعة مصطلح العولمة صار يوحي بأن العولمة لم تعد خياراً بل هي ظاهرة طبيعية وكأنها تعبر عن حقيقة الأشياء وتمثل حركة حتمية في هذه الحياة، وهو ما لاينفك يؤكد عليه منظرو الحقبة من الغربيين مفكرين كانوا أو سياسيين، الأمر الذي أدى إلى تكريس الوهم في نفوس وأذهان الكثيرين الذين باتوا يعتقدون بأن هذا هو منطق العصر الذي يتعين تفهمه واستيعابه والقبول به أو التكيف معه على أقل تقدير، وهو ما أمسى بالفعل لهجة يلهج بها حتى ممن نحسن الظن بهم. ومن ذلك قول أحدهم بأن لاخروج لنا من دائرة النظام العالمي الجديد اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً وثقافياً، لأنه لاخيار لنا في ذلك، فأدوات هذا النظام قادرة على اختراق كل الحدود وكل بيت حتى بيوت الشعر على أطراف الصحراء.

تلك هي بعض تداعيات إرادة القوة والاحتواء والتأثير التي دفعت - دون تبصر أو إدراك كافيين - بعض سكان الأطراف إلى تقبل الاعتقاد الغربي المتمركز حول الذات الذي يرى بأنه ليس أمام عالم الجنوب - بحكم تكوينه وثقافته - غير الانضواء تحت ظل المركز الجبار. كما تتكشف أمامنا حقيقة أن العولمة، بقدر ماتنطوي على نزعة التمركز، هي أيضاً مشروع استكباري يسعى لإلغاء كل خصوصية واختلاف، وعلى نحو ماذهب إليه (فوكوياما) حين أغلق الباب أمام المغايرة أو النقد أو إمكانية الفعالية الفكرية [1] التي قد يوفرها التباين والحوار الحضاري بين الشعوب.

ومن هنا تبدو الغرابة واضحة حين توصف العولمة بأنها ظاهرة تلقائية لاهوية لها ولاعقيدة، مع أن أي محلل لمضمونها وعناصرها، وأي متفحص لحركتها واتجاهاتها ومعطياتها سيدرك مصدرها الغربي وهويتها الرأسمالية.

خلاصة

إن العولمة حين تنظر للعالم بصفته سوقاً ومصنعاً يتحرك بالآلية التي تنطوي على افتراض النمطية وحق البقاء للأقوى والأسرع والأجود، وعلى نحو يتجاوز كل الثوابت والمطلقات والغايات الإنسانية، إنما تعبر عن فلسفة مادية

---

(1) راجع : حسن بكر: "مطارحة نقدية لنظرية فوكوياما"، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثالثة، العدد 9، مالطة، 1993.

(داروينية ونيتشوية) على حد تعبير الدكتور عبد الوهاب المسيري[1]، الأمر الذي لايمكن معه لأي ذي عقل أن يقر بأنها تصلح لأن تكون الاتجاه الطبيعي والمنطقي في هذه الحياة، فضلاً عن الدعوة إلى التكيف معها واعتبارها قدراً لابد من الاستسلام لمعاييره وأحكامه.

إن القسر الذي تتبعه العولمة لإحلالها التصور الواحد إنما يمثل استكباراً مفسداً لايمكنه أن يتيح لآليات التدافع والحوار والتداول أن تكون السيد في حسم جدل القِيَم والآيديولوجيات والبدائل، ونحن نعرف أن الاختلاف طبيعيه وحق مشروع يمكن أن يحقق التقدم الإنساني إذا ماتم على قاعدة التفرقة بين ماهو خير وماهو شرير، وبين ماهو صواب وماهو خطأ، ﴿ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾[2].

بل نعتقد أساساً بأن حضور الله في الوعي هو أساس بناء الشخصية الإنسانية وأساس تحديد نوعية الحياة المطلوبة.

وبناء على ذلك، فالعولمة بما تنطوي عليه من جوهر مادي ومنظور أحادي لاتمثل إلا مأزقاً، بل وفخاً ـ كما وصفها (هانز بيتر مان وهارلدزشومان) في كتابهما (فخ العولمة)[3]، وهي كذلك على الرغم من تغليفها بأغلفة ملونة وكتابتها تحت عناوين جذابة، وما تبدو عليه من ديناميكية نشطة تسري في مختلف تضاعيف الحياة. إنه لايسوغ لنا أن نقع بأية حال صرعى ومجذوبين في إطار مجالها المغناطيسي، خاصة إذا ماتسنى لنا إدراك ماتضج به من تناقض بين خطابها المعلن وممارسات إداراتها التي تقوم على الازدواجية وسياسات الانتقاء.

في النهاية نؤكد أن العولمة لاتمثل في حقيقتها إلاّ موقفاً أيديولوجياً تسيّره إرادة القوة من جهة، وطبيعة استجابة المستضعفين من جهة أخرى. وبعبارة ثانية، العولمة ليست أكثر من ديناميكية تقف وراءها قوة طاغية من صنع الإنسان الذي لايملك أساساً مطلق التصرف في هذا الكون الذي نؤمن بخضوعه للّه الواحد الذي لابد أن يخضع له كل الناس.

---

(1) انظر : د. عبد الوهاب المسيري : "فقه التحيز"، ضمن: إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط 2، الولايات المتحدة الأمريكية، 1996، ص 67.

(2) سورة البقرة، الآية 251.

(3) نشر الكتاب بالعربية بترجمة الدكتور عدنان عباس علي ضمن سلسلة (عالم المعرفة) التي تصدر في الكويت في العام 1988.

وحيث أن الله تعالى خلق العباد مزودين بإمكانية الاستجابة لمقتضيات التحدي وفعل الاختيار والتغيير بالاتجاه الصحيح، فهل يمكن للإنسان المؤمن في إطار المجال العربي الإسلامي أن يبحث بشكل جاد في شروط مواجهة هذا المأزق الخطير؟.

هذا هو السؤال.

العولمة وازدواجية الخطاب

إذا صرفنا النظر عن فحص القيمة الذاتية للمقولات الأساسية للعولمة، وسلمنا بجدوى وعودها المتمثلة في تسهيل حركة السلع والخدمات وفتح جميع الأسواق، وإزالة القيود عن المعرفة والمعلومات وإطلاق حرية تداولها، والسماح لكل الناس بالتنقل والعمل في إطار من الحرية والانفتاح، بعيداً عن أسلاك الحدود وتحكم الحكومات؛ نقول إذا سلمنا بجدوى كل ذلك وتقبلناه، إلاّ أن متابعة سلوكيات المركز الذي يصدر عنه خطاب العولمة ستدهشه السياسات والممارسات المتبعة والإجراءات المعمول بها، بما تنطوي عليه من تناقض وانتقاء وازدواجية، نتلمس شواهدها في معظم الدوائر التي تطرح فيها العولمة وعودها المذكورة.

أ) **السوق المفتوح :** ليس من شك بأن قوى العولمة تعمل جاهدة على فتح أسواق العالم، سواء بالرضا أو بالضغط أو عبر اتفاقيات الجات أو غيرها على النحو الذي يتيح لمنتجاتها وسلعها سرعة الحركة والنفاذ. غير أن هذه القوى لاتتوقف في الوقت نفسه عن وضع القيود واصطناع العراقيل بوجه منتجات وسلع الدول الأخرى حين تتمتع هذه المنتجات والسلع بمزايا تنافسية، كما هو المتبع مع المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس ونحوها، حتى أن صادرات الدول النامية أخذت تتراجع نتيجة لذلك بنسبة 7%، كما أن التدابير الحمائية التي تتخذها الدول الغنية تكلف الدول النامية ما يقرب من 700 مليار دولار سنوياً ـ كما بينت ذلك (أوكسفام انترناشيونال).

وفي كل ذلك انتهاك واضح لحرية الأسواق.

وتقف الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة من ينقض هذه الحرية، فهي مافتئت ترفض تقديم التسهيلات للسلع التي تنتجها الدول النامية، وتربط دخولها إلى الأسواق الأمريكية بتوفر معايير خاصة تتعلق بشروط العمل أو البيئة أو الصحة، الأمر الذي ينزع أية إمكانية للمنافسة، ناهيك عن المعدل المرتفع للتعرفة الجمركية الذي تضعه في وجه السلع التي تسمح بدخولها.

وفي الكلمة التي أعدها كوفي عنان للجلسة الافتتاحية لقمة (سياتل) التي عُقدت في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999 بحضور ممثلي 135 دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، ذكر أن معدل التعرفة الجمركية التي تضعها الدول الغنية على المنتجات المستوردة من الدول النامية هي أعلى أربعة أضعاف من تلك التي تأتي من الأقطار الصناعية الأخرى. كما أن هذه الدول لاتتوسل بالتعرفة الجمركية فحسب، بل تلجأ إلى نظام (الكوتا) (الحصص) لإبقاء واردات العالم الثالث بعيداً عن أسواقها، وهذا ماسبق أن أكده تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر عام 1992[1] حين أوضح بأن قواعد السوق كثيراً ماتنتهك لغير صالح الدول النامية، وذلك في الحالات التي يكون فيها لمنتجات هذه الدول ميزة تنافسية، وما وضع القيود الحمائية على البتروكيماويات المنتجة في دول الخليج إلاّ مثالٌ على ذلك.

وإن ممايدعو إلى الاستغراب في هذا السياق أن تُوجه تهمة (الإغراق) إلى الاقتصادات الناشئة إذا ما أنتجت شيئاً بأسعار مناسبة.

لقد فعلت ذلك بعض الدول الأوربية حين رفعت قضايا ضد مصر بزعم أن بضائعها في مجال المصنوعات القطنية والمنسوجات وبعض السلع الزراعية قد أغرقت الأسواق، في وقت يجأر فيه كبار المسؤولين المصريين بالشكوى من أن بلدهم تستورد ماقيمته 7 مليار دولار من تلك البلدان، في حين لايبلغ ماتستورده هي من مصر أكثر من 40 مليون دولار؟.

ثم يتجلى واضحاً تناقض العولمة في السلوك المزدوج الذي تمارسه دول المركز حين تعمل على الصعيد التشريعي على ردع الخارجين على قواعد السوق وأحكامها، وتنسى نفسها حين تخرج هي على تلك القواعد في حالة ما إذا اقتضت مصالحها ذلك. فأمريكا التي تدعو إلى حرية التجارة والاستثمار تضرب في الوقت نفسه حصاراً على دول معينة وتمنع بموجب قانون (داماتو) على شركاتها وشركات غيرها التعامل مع ليبيا وإيران، ثم تدعو من جهة أخرى إلى إنهاء مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وبشكل نهائي بزعم أن ذلك يمثل انتهاكاً لأحكام منظمة التجارة العالمية.

---

(1) راجع: "تقرير عن قمة الأرض"، منبر الحوار، العدد (25) السنة (7)، 1992، ص 97-98.

وبصرف النظر مرة أخرى عن القيمة الذاتية لعقيدة السوق المفتوح وقواعده ومدى تناسب تلك العقيدة والقواعد مع الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأخرى، إلاّ أن مخالفات مراكز العولمة لتلك القواعد بات مؤكداً، حتى أن الولايات المتحدة لم تستثن دول الشمال من ذلك، فقد سبق أن منعت استيراد بعض المنتجات الغذائية من دول الاتحاد الأوربي كالنبيذ والجبن الفرنسي بدعوى عدم مطابقتها للمعايير الصحية، كما فرضت تعريفات جمركية باهضة على منتجات الاتحاد المذكور حين رفضت بلدانه استيراد اللحم البقري الأمريكي المهندس وراثياً، ناهيك عن الموقف من الصادرات اليابانية، إذ ظلت تفرض القيود والتدابير الحمائية ضدها عبر سن قوانين مكافحة الإغراق كوسيلة للحد من تدفق تلك الصادرات إلى أسواقها، خلافاً لمبدأ حرية التجارة وعقيدة السوق المفتوح.

ومن الغريب أن الولايات المتحدة في الوقت الذي تبتكر مختلف القيود والتدابير في وجه حرية التجارة، ترفض مايؤمن به الفرنسيون من ضرورة استثناء السلع والمنتجات الثقافية من قواعد التجارة، مصرة على ماتدعو إليه من صرف النظر عن الطبيعة الخاصة للسلع واعتبارها واحدة في خضوعها لتلك القواعد.

إن أمريكا وغيرها من الدول الصناعية التي لم تحرر سلع الآخرين تماماً، وما أشرنا إليه من قيود وتدابير، هي بعض من تناقضات العولمة.

لقد كان الهدف المُعلن لمنظمة التجارة العالمية منذ إنشائها في العام 1994 هو رفع الطلب الفعال وزيادة الإنتاج وبذل الجهود الإيجابية لتأمين حصول البلدان النامية - لاسيما الأقل نمواً - على نصيب من نمو التجارة الدولية بما يتماشى واحتياجات تنميتها، كما أكدت على إزالة كل حواجز السوق التي تعترض صادراتها والنهوض بوسائل المعاونة الفنية لضمان تحقيق ذلك بشكل فعال، غير أن الواقع أتى بخلاف ذلك، حيث أن آثار العولمة التجارية أتت بفرص مؤكدة للعالم المتقدم، ولم تأت للعالم النامي إلا بمخاطر تتجلى في حدة التنافس وعدم التكافؤ وزيادة الفجوة بين المركز والأطراف، وهذا كله سيؤدي إلى فقدان العدالة والتوازن وبالتالي الإضراب والفوضى والكوارث للمناطق النامية في العالم كله[1].

---

(1) راجع : رأفت أمين: "تأثير النظام العالمي الجديد على المناطق النامية في العالم"، جريدة الأهرام، في 1999/10/2 ، ص 14.

ب) حرية انتقال العمالة وحركة الأشخاص : مابشرت به العولمة من الحرية الكاملة للعمالة والأشخاص في التنقل لم يكن إلاّ وهماً تفضحه حقيقة أن المركز الغربي بات يشعر بالضيق نحو المهاجرين عمالاً كانوا أو متنقلين، فالحواجز التي توضع أمام هؤلاء آخذة في التزايد، مثلما تتزايد، وتتعقد القيود التي توضع أمام طالبي الهجرة أو اللجوء السياسي أو الإنساني.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وربما أستراليا، هي من أقل الدول الغربية تشدداً في هذا الخصوص، فلايرجع ذلك إلى إيمانها بأطروحة حرية التنقل والعمل العالمي، بل لأن الظروف الديموغرافية والاقتصادية قد تسمح في الأمد المنظور باستقبال بعض الخبرات والعمالة الأجنبية، حتى إذا ما انتفت المصلحة واقتضى الأمر غَلّقَ الباب فسيُغلق، كما هي الآن فاعلة على نحو جزئي من خلال سياسة الانتقاء والتمييز بين من يتم قبولهم للهجرة.

نحن لاننكر على الدول الغربية حقها كدول أن تفعل ذلك، بل نغمطها الحق إن لم نعترف بكونها الأفضل بين دول العالم في هذا المجال، إلا أن من الحق القول بأن أبوابها ليست مفتوحة على مصراعيها، كما توحي بذلك القراءة الأولى لخطاب العولمة. فهاهي ظاهرة المهاجرين من العالم الثالث - بما فيهم المولودون في المهجر - باتت تؤرق دول الاتحاد الأوربي، وتشغل بال الكثيرين هناك لا للأسباب الموضوعية المتعلقة بسوق العمل أو مسألة التكييف ومايتتج عن ذلك من مشاكل فحسب، بل لأن الغرب بدأ يتضايق وهو يرى أبناء الشعوب التي كانت يوماً ما مستعمرة له يعودون للزحف نحو دياره حاملين معهم قيمهم وأديانهم ولغاتهم وألوانهم وعاداتهم التي أمست تصطدم مع المزاج العام وتثير بعض المخاوف(1) والهواجس والأوهام.

لهذا أخذت هذه الظاهرة المتصاعدة تُحدث ردود فعل سلبية على الصعيدين الشعبي والرسمي، حتى لدى بعض الجماعات التي تحمل أفكار يسارية أو إنسانية. وبالتالي فلا إدارة العولمة صادقة بخطاب الحدود المفتوحة، ولامنطق الطبائع والأشياء يسمح لها أن تكون كذلك.

---

(1) لاشك أن بعض تلك المخاوف لها مايبررها نتيجة الأفعال الهوجاء التي بدأ يمارسها بعض المنتسبين إلى منزع التطرف والغلوّ الذي أضحى يتخذ مواقف عدائية وعدوانية من الآخر وبدون مبرر.

قد تفتح الحدود لنوعيات معينة من أهل الجنوب، كأصحاب المال والسماسرة ورجال الأعمال والنخب والعناصر التي تلتقي مع أفكار الغرب ومشاريعه، فيما تضيق أمام المهاجرين أو الوافدين الشرعيين أو غير الشرعيين، حتى أن عدداً من دول الشمال أخذت تفكر بإعادة في النظر بقوانين الهجرة وحق اللجوء والإجراءات المعمول بها في هذا الخصوص على النحو الذي يستهدف تضييق الخناق على من يحاول الاستفادة من تلك القوانين والإجراءات.

لقد أخذت بعض هذه الدول تنسق فيما بينها حول هذه المسألة لمواجهة إشكالياتها بشكل جماعي، على الرغم من أن بعض التقارير التي تصدر في الغرب تقول بأن الوضع الديموغرافي للمجتمعات الغربية يعاني من ظواهر العزوف عن الزواج، وتصاعد نسبة الطلاق، وقلة المواليد الجدد، وارتفاع متوسط العمر، بما يعني حاجة هذه المجتمعات إلى ملايين من الناس لسد الخلل السكاني والاقتصادي الناجم عن ذلك.

ومع هذا، وحتى في الأحوال التي تستوعب فيها الدول الغربية بعض عناصر العمالة الوافدة، فإن وضع هذه العمالة يظل في كل الأحوال دون المستوى الذي تعيشه العمالة المحلية.

إن العولمة تثبت مرة أخرى أن واقعها لايطابق خطابها.

ج) **تداول المعلومات دون قيود** : إذا نظرنا إلى التقدم الحاصل في مجال تقنيات الاتصال، كالأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني والأنترنت والهاتف المحمول ونحوها، من إمكانات متطورة سهلت بشكل غير معقول عمليات نقل المعلومات ويسرت تداولها وتبادلها، فلاشك أن ذلك قد أحدث عولمة معرفية واتصالية أخذت تسري بين أبناء المعمورة متجاوزة بتلك الوسائل الحدود وكثيراً من القيود. لكن ذلك ينبغي أن لايدفعنا إلى التصديق كلياً بمقولة أن جميع، الأفكار والمعلومات أضحت متوفرة بين أيدي الجميع، وبات تداولها يتم بشكل تلقائي دون أية موانع أو قيود.

فالحقيقة هي غير ذلك. كذلك فالمعلومات والأفكار أنواع : منها ماهو مجاني يقدم دون مقابل بهدف تأكيد مصداقية المرسل واكتسابه احترام مستقبليه، وربما التأثير فيهم. وقد تكون هذه المعلومات علمية أو ثقافية أوسياسية أو غيرها، وقد تنطوي على مضامين أو اتجاهات فكرية أو عقيدية تنتمي إلى دوائر الثقافة والسياسة والدين والآيديولوجيا.

ولاشك أن هناك من يشجع على تسريب مثل هذه المعلومات ويعمل على إشاعتها بصفتها تمثل بالنسبة لمطلقيها عملاً من أعمال الدعوة أو التبشير أو الغزو الثقافي أو حتى الحوار مع الآخرين.

أما النوع الثاني فهو الذي يأخذ طابعاً تجارياً ولايقدم إلى الآخرين إلاّ بمقابل مادي، حتى أضحت الدول الصناعية تتشدد فيما يسمى (حقوق الملكية الفكرية) وتحرص على حمايتها في إطار قيود صارمة تحول دون تسربها عبر نظام إجراءات الاختراع الذي أقر باتفاقية خاصة من خلال منظمة التجارة العالمية، وشمل مجالات حيوية كالدواء والزراعة والتقنية وغيرها، الأمر الذي لايدع مجالاً للشك في أن تحرير المعلومات والتداول الحر للمعرفة والتقنية ماهو إلا وهم من الأوهام.

أما بالنسبة للمعلومات ذات الطابع الاستراتيجي، سواء مايتصل منها بالنواحي العسكرية أو السياسية أو الأمنية أو العلمية، فلاشك أنها مُحاطة بالسرية التامة، إذ ليس من المعقول أن يباحُ تداول مثل هذه المعلومات أو يسمح بتدفقها باتجاه الآخرين.

وليس حرمان طلبة أكثر الدول العربية والإسلامية من الالتحاق ببعض التخصصات الرفيعة والحساسة من قبل كثير من الجامعات الغربية، إلاّ أحد المؤشرات على منهجية الاحتكار المعرفي، والدليل على أكذوبة عولمة المعرفة الذي يفيد إباحة اكتسابها وتيسير تعلمها أو تداولها بين الجميع.

إن مبدأ تقسيم العمل الدولي الساري المفعول ينطوي على تكريس الفجوة المعرفية والتكنولوجية فيما بين العالم المتخلف والعالم المتقدم، وعلى النحو الذي يضع بلدان العالم المتخلف خارج دائرة التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والحساسة، بل إن الدول المتقدمة تحارب نقل أية تكنولوجيا متقدمة ورخيصة إلى تلك البلدان[1].

وفي كل الأحوال يجب أن ندرك أن مجمل المعارف والتقنيات المتطورة التي يتوصل إليها المركز تظل تحت السيطرة والتحكم، ولايُطلق منها إلاّ مايسمح هو بإطلاقه، وفي الوقت الذي يختاره، مع تحديد من يستحق المنح في مقابل من يحكم عليه بالحرمان.

---

(1) راجع : عباس غالي الحديثي : "أثر التكنولوجيا على موقع الوطن العربي في تقسيم العمل الدولي، دراسة في الجيوبولتكس"، بحث مقدم إلى الملتقى الجغرافي العربي، القاهرة في 23 نوفمبر 2000،

وهذا واقع لم يعد خافياً على أحد.

في ضوء ذلك يجب أن نتواضع أحلامنا - نحن أبناء العالم المتأخر في هذا المضمار - بخصوص مايقال عن المعرفة المتاحة على الأقل في الحدود التي تنشط فيها استراتيجيات العولمة وتتحكم في جغرافياتها إدارات المركز.

د) **الليبرالية والديموقراطية ونهاية الآيديولوجيا :** يفيض خطاب العولمة بدعاوى الليبرالية والديموقراطية والتعددية وانحسار الآيديولوجيا لصالح العقلانية والنفعية والنزعة الإنسانية، في الوقت الذي تمزق العولمة بنفسها كل هذه العناوين حين تقدم نفسها كبديل قائم على احتكار صياغة الواقع وتحديد رؤى المستقبل.

ولاغرابة في هذا، فهي سليلة النزعة المركزية المتحكمة في الذهن والوجدان الغربيين والتي جسدتها من قبل الممارسات الاستعمارية التي شرعت - كما في حالة الاستعمارين الفرنسي والبرتغالي - قوانين (الاستيعاب)-(Assimila-tion) التي كان يصنف بموجبها المواطنون المستعمرون إلى (متمدنين) و(غير متمدنين)، ويمثل الصنف الأول كل من تكلم لغة أوربية وظهر بمظهر أوروبي في ملبسه وسلوكه واتبع قانون الأحوال الشخصية الأوربي وترك اسمه القومي واختار اسماً أوروبياً[1].

إن العولمة الثقافية التي تعمل عبر مختلف الأدوات والقنوات باتجاه السيطرة على المدارك وإعادة تشكيل القيم والاتجاهات وتوجيه الأخيلة والسلوكيات، لاتنهض إلاّ على أنقاض خصوصيات الآخرين وعلى حساب هوياتهم الذاتية.

كما أن العولمة في بعدها الاقتصادي تحاول فرض اتجاهاتها على الدول النامية عبر حثها على التكيف وفقاً لمقتضيات الاقتصاد المعولم الذي يتطلب منها إعادة هيكلة اقتصادياتها والاندماج بالأسواق الرأسمالية العالمية، وبما يقتضيه ذلك من تحرير التجارة وأسعار الصرف وعلاقات العمل، وإحلال الخصخصة والسماح بدخول الشركات المتعددة الجنسية إلى السوق المحلية، ونحو ذلك، مما يمثل إلزاماً بآيديولوجية معينة أو اتجاه محدد.

---

(1) محمد فائق: مداخلة في : العرب والعولمة، بحوث ومناقشات، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1998 ، ص 354.

من جهة أخرى فإن اقتصاد السوق، وهو يتعامل مع الفرد كسلعة تقبل المساومة، إنما يعكس حالة من التمايز يتكرس من خلالها واقع اللامساواة الذي يتنافى مع ماتنادي به الديموقراطية من إعلاء لقيمة الفرد في واقع الحياة.

وإذا كانت الفكرة الديموقراطية تفترض في مجال السلطة وضع آليات لمنع تجاوز سلطة على أخرى، فإن إطلاق قوى السوق والشركات الدولية دونما رقيب أو حسيب ليس عملاً ديموقراطياً[1]. ناهيك عن أن وضع المعايير والقواعد الدولية على دولة أو مجموعة محددة من الدول واستبعاد أخرى لمجرد فقرها أو تخلفها إنما يمثل إسقاطاً للفكرة في صعيدها الدولي.

إن العولمة، وهي تعمل على تسييد أنموذج أو خيار واحد لايقبل بجواره أية نماذج أو خيارات أخرى، لاتعبر إلاّ عن آيديولوجية شمولية لاتقدم نفسها كمجود بديل، بل تعمل على اختراق الرغبة في البديل - كما يقول د. محمد عابد الجابري - وهي بهذا تشكل أخطر الآيديولوجيات التي لايمكن في ظلها التصديق بمقولات الليبرالية والديموقراطية والتعددية بالمعاني التي توحي بحرية الإرادة واتساع أفق الاختيار.

هـ) دولة الحد الأدنى وفتح الحدود: إن تغيير الدور التقليدي للدولة وفسح المجال أمام تحكم القوى متعددة الجنسيات والوصول إلى مايسمى ب (دولة الحد الأدنى)، هو بالفعل أحد مشاريع العولمة، ولكنه يتحرك باتجاه دول وشعوب معينة ولاينطبق على جميع الدول والشعوب.

فالدولة في الغرب على الرغم من تركها مساحة واسعة يتحرك فيها الناس بحرية، ومنحها المجتمع الأهلي المبادرة في كثير من الاتجاهات، إلاّ أنها مع ذلك مازالت تمثل القاعدة الأساسية في إدارة الحياة العامة بمختلف قطاعاتها، فهي التي تتدخل في وضع حدود حماية المصلحة العامة، وتعمل على توفير البنية الأساسية ووضع الأطر القانونية للنشاط الاقتصادي، وضبط آليات السوق وتقديم الدعم والإعانات، وتحديد الأجور، وممارسة الرقابة، وتوفير الخدمات الاجتماعية، ونحو ذلك، مما لايمكن للقطاع الخاص أن يتحمله، ناهيك عن اضطلاعها بشؤون الأمن والقوة ووضع الضوابط المتصلة بالحياة السياسية والحزبية.

---

(1) د. محمد محمود ربيع : "مراجعة عولمة القطب الواحد سلمياً"، جريدة الأهرام، 2 مارس 2000، ص 10.

إن الدولة في الغرب لم تختف في ظل العولمة ولم تضعف ولايُراد لها ذلك، بل ستظل (الدينامو) الذي يحرك دورة المجتمع ويحدد نطاق العولمة ومداها المسموح به، ومن ثم لامعنى لتخيل زوال الدولة في الغرب في ظل العولمة.

لكن ثمة (سيناريو) للدولة الحديثة وضع ليتم تنفيذه في نطاق دول عالم الأطراف التي يُراد لها أن تضعف لصالح اشتراطات المركز.

فما يرسمه المركز للدولة في هذا العالم ينطبق عليه مايسمى (الدولة الرخوة) (The Soft State)، ذلك الكيان الهش الذي لايمتلك - كما يقول د. جلال أمين -[1] قدرة الممانعة إزاء ماتتطلبه أو تقتضيه ضرورات العولمة، ولكن دون أن تعني الرخاوة هنا أن لاتحتفظ هذه الدولة بأسباب القوة بالقدر الذي يسمح لها بالسيطرة على الداخل.

لهذا فمن الخطأ أن يتصور البعض أن إضعاف وتآكل الدولة القومية، فيه توفير للحريات العامة وإعلاء للإرادة الشعبية وتعظيم لدور المجتمع الأهلي، طالما أن نتيجة الإضعاف والتآكل لاتصب إلاّ في صالح قوى المركز واستراتيجياته.

وإنه لمن المفارقات في موضوع الدولة، أنه في الوقت الذي تحاول فيه العولمة سحب أجزاء من سيادة الدولة في العالم الثالث، تترك إسرائيل دولة قوية قومية لها كامل السيطرة على شوون حياتها الداخلية، بل وتعفيها من كثير من الالتزامات الدولية وتدفع عنها العديد من الضغوط الخارجية.

إن مايراد للدولة الإمبريالية - مركزية كانت أم فرعية - هو أن تكون قوية ولها كامل الإرادة والقدرة على مواجهة المخاطر والضغوط الخارجية، فيما يُراد لدول الأطراف أن تكون مكيفة ضمن استراتيجية العولمة وماتصنعه من اشتراطات وما تتطلبه من مقتضيات.

إذن فأي تناقض هذا وأية ازدواجية ؟

و) **حقوق الإنسان :** لاشك أن بعض ماتنطوي عليه مشاريع الحقوق والحريات من قيم ومعايير واتجاهات هو محل اختلاف، إلاّ أن مجمل ما قدمته الإعلانات والمواثيق الغربية والدولية الحديثة في هذا الشأن، يمثل أطروحات

---

(1) د. جلال أمين : العولمة والدولة، المرجع السابق، ص 162.

مقبولة تستحق التعظيم، بخاصة أن النصوص الإسلامية تؤكد الكثير منها، بل تحث عليها بصفتها واجبات يُلزم بها المكلفون.

وإذا كان ثمة تساؤل لابد من طرحه هنا، فهو: كيف يتم التعامل مع هذه المسألة في ظل العولمة ؟ ومتى تثار موضوعاتها؟ وما المعايير التي تحكم ذلك التعاطي وتلك الإثارة؟

إن البحث عن إجابة لهذه الأسئلة لايكلفنا كبير عناء مادمنا نلاحظ كيف أن قوى العولمة تتعامل مع قضية الحقوق والحريات بشكل انتقائي تزدوج خلاله المعايير، أو بتجزئتها فتثار حقوق من نوع ويُسكت عن حقوق من نوع آخر، أو أن تنتهك الحقوق والحريات بالأساس من قبل إدارة العولمة نفسها بتبرير أو بدونه!

فبالنسبة للسلوك الانتقائي نجد أن الدول الكبرى لاتثير إشكالية الحقوق والحريات العامة إلاّ ساعة التقاء ذلك مع مصالحها وتناسبه مع أغراضها، حتى أن بعضها لاتتردد عن إصدار تقارير دورية عن انتهاكات حقوق الإنسان وتحرك من أجل ذلك بعض عناصرها، سواء في المنظمات الأهلية أو في الأوساط الإعلامية حين يكون الطرف المنتهك خصماً آيديولوجيا أو سياسياً، بينما تسكت في أكثر الأحيان عن الانتهاكات التي تجري في دوائر الدول المرتبطة بها، بل قد تغطي عليها أحياناً، خلا الحالات التي تحتاج فيها تلكم الدول التابعة إلى تنبيه أو توبيخ أو تحذير تقتضيه الحسابات الخاصة للدول المتبوعة.

والغريب أن دول المركز تهتم بحقوق الإنسان حتى ولو تعلق ذلك بفرد واحد أو بجماعة قليلة إذا ماكان ذلك متفقاً مع مصالحها ومتناسباً مع أغراضها، فيما لاتهتم بالموضوع أصلاً أو تغض عنه الطرف حتى وإن تعلق بشعب بأكمله أو بجماعة تُعد بالملايين مادام ذلك لايتصل باهتماماتها أو مقتضياتها الخاصة. وهذه الازدواجية مازال مثالها واضحاً في تباين موقف الغرب من ألبان كوسوفو من جهة والشيشان في شيشينا من جهة أخرى، والأمثلة في هذا كثيرة.

حتى العولمة القضائية التي قيل بأنها ستطارد وتحاكم مرتكبي جرائم التعذيب والإبادة بحق الإنسانية، هي الأخرى ليست بعيدة عن هذا المنهج الانتقائي. فالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والإبادة، لانحسب أنها في وارد متابعة كل من ستنطبق عليهم هذه التهم، ربما ستُحرك الدعاوى ضد بعض المجرمين من يوغسلافيا ورواندا ويترك أو

يؤجل في أحسن الأحوال طغاة ومجرمون لعلهم أشد سوءاً وأكثر انتهاكاً للحرمات الإنسانية، وذلك لأسباب تتعلق باستراتيجيات دول المركز أو حساباتها الخاصة.

ناهيك عن أن الدعوات لتنظيف العالم من السلاح النووي تنطوي على ازدواجية صارخة، فهي في الوقت الذي توجه إلى دول بعينها وتحديداً دول العالم العربي الإسلامي، تستثني أو يسكت عن توجيهها إلى دول أخرى كإسرائيل مثلاً.

من جهة أخرى فإن المطالبة بمراعاة حقوق الإنسان لايخضع لمبدأ وحدة الحقوق، بل تُقدم بشكل مجزء، ولعلنا نتبين ذلك واضحاً في حالة التركيز على الحقوق السياسية دون الحقوق الاقتصادية التي هي الأخرى معرضة للانتهاك علانية أو على نحو خفي.

والأسوأ من كل ذلك هو انتهاك مراكز العولمة لحقوق الإنسان بأكثر من شكل، فإذا كانت الشرعية الحقوقية الدولية تدين انتهاك خصوصيات الفرد حتى ولو على مستوى فض رسالة شخصية دون علم صاحبها، فمن سيدين أجهزة التنصت وجيوش العاملين في مراكز الاستخبارات الغربية وعيون أقمارها الصناعية التي تنتهك يومياً كل الأسرار.

فهاهي وكالة التجسس الأمريكية (NSA) تُقيم لها أكبر محطة في بريطانيا تعمل على رصد جميع المراسلات والاتصالات التي تجري بين العالم العربي وأوربا، سواء ما كان يتم منها عبر البريد أو التلكس أو الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت[1].

أليس الأجدر بهذه الأجهزة أن تساعد مثلاً على استرداد أموال الشعوب الفقيرة التي سرقها الطغاة واللصوص الكبار وأودعوها في بنوك الغرب بكامل الحرية والحماية والسرية؟ حتى حين تنشر صحيفة أسماء بعض هؤلاء وأرقام مايكدسونه من مليارات أو ملايين لا تحرك العولمة الاستخبارية أو القضائية أو المالية أو السياسية ساكناً، وإن ألحّت على تحريك هذا الموضوع الشعوب المسروقة نفسها.

---

(1) محمد عارف : مداخلة، ضمن : العرب والعولمة، المرجع السابق، ص 474.

إن المفارقة ستظل واضحة في طيات أطروحة العولمة نفسها، وهي توجه خطابها بالطرق والوسائل التي تحول دون ممارسة الآخرين حرياتهم السياسية واختياراتهم الثقافية والاقتصادية، فما تقوم به العولمة من ضغوط وتهديدات وما تلجأ إليه من عنف رمزي أو مادي بهدف فرض قيمها واتجاهاتها، كاف بحد ذاته لأن يشكل حالة اعتداء كبرى على حق الإنسان في التفكير والاختيار والمغايرة والاختلاف.

خلاصة :

من العرض المتقدم الذي بينّا خلاله أوجه التناقض بين سلوكيات إدارة العولمة وخطابها المعلن، وعلى مختلف الدوائر، نستخلص حقيقة أساسية هي : أن تناقضات العولمة ماهي إلاّ تناقضات الرأسمالية التي أفرزتها، وبالتالي تناقضات المركز الذي أنتجها وأدار عملياتها.

ففي ظل رأسمالية مادية الرؤى والتوجهات ومراكز تتحكم فيها قيم القوة ونزعات التكاثر والاستحواذ، لابد أن تجيء العولمة من النسيج الذي تولدت عنه وعلى شاكلة من يقف وراءها، وعلى نحو ما يحمله من نظرات نحو الكون والإنسان والطبيعة والحياة، لهذا فمن المستبعد أن يجد المهمشون إمكانية النفاذ من مسامات العولمة لاستخلاص بعض الحقوق أو العمل على إعادة التوازن المختل بين المركز والأطراف، لأنه من الطبيعي في ظل عولمة تتمادى إداراتها في السياسات التي لاترحم، لم يعد ثمة معنى للحديث عن فرص ووعود يمكن استخلاصها، وإنه لمن السذاجة بمكان أن يتحدث المهمش - بوجه خاص - عن ذلك وهو أصلاً خارج الملعب الذي يتبارى فيه المتنافسون.

إن العولمة ليست مزرعة مباحة وليس للآخرين حرية التجوال فيها بالشكل الذي يروق لهم واختيار مايشاؤون من مواقع. فالحصيلة - على أية حال - لاتكون إلاّ في سلة الزرّاع وليس للآخرين من ثمارها إلاّ الساقط أو السابح في جداول الصدفة أو الذي لابد من عبوره إلى الضفاف الأخرى.

إنه مما يبعث على الأسف حقاً هو أن نجد ممن ينتمي إلى العالم المستضعف وهو يواجه - هذا المأزق - يلجأ إلى وضعنا أمام خيارين هما: القبول بمخاطر العولمة والانخراط في عملياتها أو الاستمرار في التهميش، وكأن لاطريق ثالث هناك !.

الفصل الثالث

الحوار بين الحضارات:
المعادلات والمأزق والآفاق

حين تقدم العولمة خياراً وحيداً أمام العالم، وتتصاعد في الوقت ذاته أطروحات الصراع، فهل بإمكان الحوار الحضاري أن يتحول إلى أداة لدعم بديل آخر تتكافأ في ظله علاقات الدول وتتسالم في إطاره الحضارات ؟.

إن البحث عن إجابة لهذا التساؤل يستدعي بداية معرفة معادلات الحوار التي من شأنها الإسهام في بناء نظام للعلاقات يمكن في ظله إقامة التوازن والإنصاف وتوفير التعايش بين الشعوب.

وقبل الخوض في ذلك يحسن التنويه إلى أن الحوار الذي نعنى به هنا، هو ذلك الحوار الذي يشكل الغرب طرفه الآخر، دون أن نقصد إهمال الأطراف الأخرى كالصين والهند واليابان وغيرها. والتركيز أو الحصر اقتضته حقائق في مقدمتها أن الغرب منذ القديم وحتى الحاضر ظل آخرنا المختلف الذي عشنا معه وعاش معنا في سجال متعدد الأوجه والأدوات، فضلاً عن أن منظومته الدولية الراهنة هي التي تمثل المراكز الأساسية للعولمة، فيما لم يكن الفكر العولمي إلا نتاجاً لرأسماليته الليبرالية أو تطويراً لها، لهذا فإن من مقتضيات الموقف أن يُعطى الحوار معه أسبقيته المطلوبة.

والحوار الذي نعنيه هنا هو أيضاً حوار متعدد الأوجه والمجالات، وأطرافه هم القادة والمنظمات والشعوب والنخب الفكرية والدينية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وبهذا التصور فهو حوار حضاري بالمعنى الشامل للكلمة.

إن الحوار الحقيقي الموضوعي من شأنه أن يؤدي إلى الفهم، وحيث أن للفهم شروطاً لابد منها، فإنه بتوفرها يمكن الوصول إلى التفاهم، بله الاستمرار فيه إذا ما تم تخطي المعوقات التي تعترضه، وفي ذلك تحقيق لحالة من التعايش يمكن - إذا ما ترسخت مقوماتها - أن تجنب العالم ما يُخشى من صدام.

الحوار الحضاري الموضوعي ←— الفهم (شروط) ←— التفاهم (بلا معوقات)←— التعايش (مقومات)←— تفادي الصدام.

شروط الفهم:

لكي يفهم الطرف الآخر على نحو صحيح لابد من شروط هي :

1. **التعرف على حقيقة الآخر:** من أولى مبادئ فهم الآخر بذل الجهد في التعرف على حقيقته، وذلك بالرجوع إلى مصادره ومنابعه ومواقعه، مع توخي الدقة في جمع المعلومات والحقائق المتصلة به، والاستيضاح منه وعنه، مباشرة وبشكل ميداني، مع ضرورة الوعي بأنظمته المعرفية ومناهجه في التفكير والتحليل.

كما لابد من أن نحدده ضمن النسق الاجتماعي والسياسي الذي يتحرك في إطاره لنكون على بينة بآفاق الحرية التي يتمتع بها في المقاربة والتعبير، وهو يتناول نفسه أو الآخرين، وهذا أمر له قيمته التي تتجلى ربما في معرفة أن ليس كل ما يتناوله الآخر عنا مثلاً هو بالضرورة صادر عن عداء، فالغرب قد ينقد كتبه المقدسة وقد يطال انتقاده العديد مما يُعد من المسلمات لديه، لهذا ينبغي أن لا نجعل مقاييسنا في التقويم هي المرتكز الوحيد لقياسه، وأن لا نجعل معاييرنا هي الوحيدة التي نصدر بموجبها الأحكام الباتة بحقه. إن الحوار إذ يشترط التوافق مع الآخر، فإدراكنا ذلك أدعى لجعلنا أكثر موضوعية معه وأكثر دقة في تعريفنا إياه.

ولاشك أن الحوار الذي يوفر الفهم على هذا النحو يبدد كثيراً من الأوهام والتصورات الخاطئة التي لا واقع لها. لقد أدرك الفاتيكان هذه الحقيقة حين أصدر كتاباً في العام 1969 تحت عنوان "دليل الحوار بين المسلمين والمسيحيين" أكد فيه بأنه لا تفاهم بغير فهم، وأن الفهم لكي يكون صحيحاً لابد أن يتحلى بروح الموضوعية والإنصاف، بل أن يُجهر به ويُعلن على الملأ ليصبح قادراً على مد جسور الثقة[1] وإزالة كثير من سوء الظن، ومن ثم إسقاط أقاويل الإدانة التي لا داعي لها، ولربما المساعدة على توليد الاتجاهات الإيجابية نحو المختلف، باعتبار أن الفهم على هذا النحو من شأنه إضعاف الميول المغذية للشك والتباعد،

---

(1) د. ناصر الدين الأسد : "نحن والآخر، صراع وحوار"، جريدة الرأي، في 1997/8/17، عمّان.

ناهيك عما يمكن أن يؤدي إليه من تغيرات في طرائق النظر ومن إدراك أعمق للذات والآخر(1).

إن التمعن الجيد والدراسة الموضوعية كفيلان بتقريب الصورة وتقديم التقويم الأصدق، فيما يظل الجهل مدعاة لسوء الفهم والشطط في إصدار الأحكام.

ومن هنا يصح القول بأن الحوار الحضاري السليم مشروط بوضع دليل لمعرفة ما تنطوي عليه الحضارة الأخرى من عناصر وأبعاد وقيم واتجاهات وحقائق وأساطير، بل إنجاز وإخفاق، على النحو الذي يساعد على قراءتها القراءة الخالية من المبالغات والأخطاء.

2. **الإقلاع عن تجاهل الآخر:** من شروط الفهم الصحيح أيضاً، الإقلاع عن سلوك تجاهل الآخر أو ازدرائه أو الامتناع عن استيعابه، وهو ما يحدث نتيجة الأنَوَية المفرطة أو الشعور بالاستغناء اللذين ينطوي عليهما الطرف القوي، أو نتيجة الإحباط أو الانكفاء اللذين ينطوي عليهما عادة الطرف الضعيف.

لهذا، فإن من مستلزمات الفهم تكوين الذهنية التساؤلية، وإنماء عوائد الاستيضاح والإلمام الوافي، وجدة المقاربة، وتجنب التصورات غير القائمة على حقيقة أو أساس واقعي ملموس، وهو ما لا يُرجى تكونه في حالتي الاستكبار اللامبالي والاستضعاف اليؤوس.

وإذا نظرنا إلى واقع علاقة الغرب بالإسلام، سنجد العديد من أمثلة التجاهل والفهم المعوج، فالمناهج التعليمية الغربية مثلاً تخلو من المرجعيات والنصوص المنتجة العربية الإسلامية، حتى أن الطلبة قلما يعرفون شيئاً حقيقياً عن العرب والمسلمين سواء من النواحي الفكرية أو التاريخية أو الجغرافية، وإذا وُجِدَتْ نصوص فيتم اختيارها بانتقائية وتعسف، فيما لا تحتل العناصر الحضارية العربية الإسلامية في الإعلام الغربي أي مكان مضيء، وإذا حدث أن اهتم منبر من منابره بجزئية ما عمد إلى التمهيد لها بتعليقات شوفينية، وغالباً ما تُقدم بصفتها عنصراً بدائياً أو غرائبياً لا يصلح لغير إثارة الدهشة والسلوان.

---

(1) رضوان زيادة: "صدام الحضارات، هاجس الصراع وخطاب النفي"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 104، السنة 11، 2001، بيروت، ص 227.

لهذا ما كان ليتم في ظل وضع كهذا أي حوار بين الحضارات اللهم إلا من جانب البلدان العربية الإسلامية التي تفسح في برامجها التعليمية ومنتجاتها الثقافية والإعلامية المجال الأوسع لكل ما هو غربي، سواء في الفكر أو التاريخ أو العلم أو الأدب، وتلك في الحقيقة ظاهرة تمثل فجوة تتسع دوماً في علاقة الطرفين وتتسع معها إشكالية التثاقف المشوه والتواصل المختل الذي لا يخدم واقع الحوار ولا يدفع به نحو غاياته المرجوة.

أما على صعيد أصحاب القرار، فيرى العديد من الكتاب بأن الغرب قد توفر على فهم بالعالم العربي الإسلامي، لكنه ظل محكوماً بالتجاهل : «فالدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية حول العرب والمسلمين - مثلاً - لا تكاد تُحصى، وهناك مؤتمر سنوي يضم غالبية الباحثين الأمريكيين والمقيمين في أمريكا حول تطور بلدان الشرق الأوسط، مما يعني وجود نوايا خبيثة وتجاهلاً وليس جهلاً لدى أصحاب القرار الأمريكي، مما قد ينعكس بشكل أزمات متلاحقة بين العرب والأمريكيين»(1).

3 - **التخلي عن الصور النمطية وتعمد التشويه :** لتحقيق قاعدة للفهم الأمثل لابد من أن يتخلص كل طرف مما يحمله عن الآخر من نظرة سلبية مسبقة أو صورة نمطية جامدة، وأن يشرع كل منهما عبر الحوار بإعادة تشكيل غيره وفقاً للمعطيات الموضوعية، مع الاحتفال بكل معطى حقيقي لم يُعرف من قبل واعتماده في إطار عملية التصويب والتصحيح.

والحقيقة أن الصور النمطية التي يحملها الغرب - بوجه خاص - إزاء الإسلام تمثل تحكماً في الفهم، بل مقاومة لمسالكه الحقيقية، وهي حالة لم يتخلص منها الوسط الأكاديمي نفسه، وفي هذا يقول محمد أركون : «يعلم الله أني أخوض صراعات لا تُحصى على جبهة الجامعات الأوروبية، وكذلك على جبهة الملتقيات والندوات في برلين أو بروكسيل أو أكسفورد أو السوربون أو أمستردام أو برنستون أو هارفارد... إلخ، وكل ذلك من أجل شرح حقائق الإسلام بشكل تاريخي

---

(1) مسعود ضاهر : "العرب والغرب: تاريخ من العلاقات المشوهة"، مجلة العربي، العدد 518، الكويت، 2002م، ص 142.

وموضوعي دقيق، ولكن العملية صعبة جداً»[1]. وقد سبق لإدوارد سعيد أن تابع في "تغطية الإسلام" و"الاستشراق" تلك الحالة، وكشف كيف أن الشرق لا يُعامل إلا بصفته كتلة واحدة على نحوٍ يجعل من جزئياته السالبة أو نقائصه المتناثرة صورة تغطي كامل المشهد.

ولاشك أن الإعلام الغربي بمختلف وسائله هو أكثر من اخترع الصور والانطباعات المبتذلة عن العرب والمسلمين[2]، الأمر الذي جعله في مقدمة عوامل تفشي الصورة الذهنية المزيفة التي لا تنتج غير سيكولوجيا النفور والإعراض.

وإذا كان الطرف العربي الإسلامي أحسن حالاً في تغطية الآخر، إلا أنه مع ذلك لم ينج من عيوب الفهم والتوصيف، وخاصة عبر الكتابات التي يقع الكثير منها في خطأ الاختزال وتضخيم بعض الجزئيات وركوب مسلك المعايرة واستمرار لغة التشهير، ناهيك عن عدم إدراك أن الغرب ليس واحداً، وأن فيه من العناصر المتحركة ما يستوجب الانصراف عن النظرة السكونية والكف عن التعميم.

إنَّ تخلص الأطراف المختلفة من الأفكار النمطية والمُعممة الموروثة أو المتعمدة، مشروط بتفكيك الصورة التي يرسمها كل طرف عن الآخر، والعمل على إعادة تشكيلها على نحو موضوعي، الأمر الذي قد يزيل كثيراً من الأحاسيس المرة، وقد يعطينا بعضاً من الثقة المفقودة.

4. **الكف عن التأويل المشتط وترك الآخر يوضح نفسه بنفسه** : يجب أن نعي أن الفهم الصحيح هو غير التأويل الذي يستبطن التمركز والذاتية والهوى، أي أنه ليس من الحق في شيء أن يُعَرَّف الآخر على نحو ما يحمل عنه من أوهام أو تخيلات أو أساطير، أو بحسب ما تمليه المواقف الآيديولوجية لكل طرف.

---

(1) محمد أركون : الإسلام، أوروبا، الغرب، ترجمة : هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، 1995، ص 45.

(2) لمعرفة تفاصيل في هذا الخصوص، راجع على سبيل المثال، الدراسات الإعلامية التي كتبها عدد من الباحثين ضمن : د. سامي عبد الله خصاونة (إعداد) : العلاقات العربية الأمريكية، الجامعة الأردنية، عمان، ص 31-48، وص 29-283، وص 571-589. وكذلك: د. أنس الشيخ علي : "الإسلام في الرواية الشعبية الإنجليزية والأمريكية المعاصرة، 1970-1996:، مؤامرة أو موضة، مجلة الدبلوماسي، العدد 3، السنة الأولى، 1996، ص 253.

وللمنهج التأويلي تجلياته التي نتلمسها في تضاعيف الخطاب الغربي والإسلامي، حيث يتناول كل خطاب حضارة أو مجتمع الآخر على نحو يحرمه الإمساك بالحقيقة ويبعده عن معاينة الواقع المشهود.

كما أنه ليس من الحق في شيء أن يلجأ طرف إلى تعليم الآخر كيف يفهم نفسه على نحو ما يفعله بعض الغربيين والعلمانيين حين يتصدون لتقديم دروس في الإسلام تخالف ما يفهمه المسلمون أنفسهم عنه. وها نحن أولاء نتابع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كيف أن بعض المسؤولين في الغرب طفق يتحدث عما أسماه بـ "الإسلام المعتدل" أو "الإسلام العادي"، حتى أن منهم من وجه خطابه إلى المسؤولين المسلمين يهيب بهم تعليم هذا الإسلام وتمييزه عن الإسلام الآخر الذي لا يرغبون فيه.

وعلى الجهة الأخرى يقع عدد غير قليل من الإسلاميين أسرى النظرة التبسيطية عند تعرضهم للسياسة الغربية واتجاهاتها العالمية، بحيث لا يرى هؤلاء إلا التفسير الديني أو نظرية المؤامرة، دون إدراك أن علاقات الغرب مع العالم - بما فيه العالم العربي الإسلامي - تحكمها المصالح وتحركها الحسابات السياسية والأمنية أكثر من أي شيء آخر.

إن الفهم مشروط بأن تحدد غيرك كما هو، وبحسب منطلقاته وقيمه وأنساقه واستراتيجيته وغاياته، لا كما تأوله أو تكيفه أو تفسره على نحو ما يحلو لك، لأنك بهذا لا يمكنك أن تفهمه الفهم الدقيق.

5 . **اعتماد المنظور الكلي عند تحديد الآخر:** لفهم الآخر فهماً منصفاً لابد من تناوله بشكل متكامل، وأن يُنظر إليه من زواياه المتعددة دون تجزئة أو تشطير، ذلك أن قيمة استيعاب المختلف هو التعامل مع بنيته الحضارية على نحو أرحب، وليس من خلال التركيز على جوانب دون سواها، كأن تبرز الجوانب السلبية وتُهمل الجوانب التي قد لا يختلف على إيجابيتها الكثيرون.

إن "المؤسسية" و"سلطة القانون و"حرية الرأي" و"تقييد السلطات" و"البحث العلمي" و"التجديد" ونحو ذلك مما يدخل في دائرة الضوابط والتقاليد السلوكية، باتت - في مجملها - مدركات جديرة بالاعتبار حتى من زاوية المنظور الإسلامي، لهذا يجدر التخلص من عادة التركيز على نقائص أو عيوب الحضارة الغربية التي هي في العادة الجوانب الروحية والأخلاقية (الطهرانية) التي تمثل ولاشك أبعاداً

أساسية في تقويم الشعوب والحضارات، لكن اختزال الحضارة المذكورة في هذه الجوانب سوف يكرس منهج التغليط والاستقباح الكليين مما يحرم الناظر والمنظور إليه من تلمس خطوط التقاطع أو رؤية الملامح المقبولة.

ولعل القيمة الإيجابية للفهم الشامل تظهر فيما يثيره هذا الفهم من اهتمام بما يعد إيجابياً أو متقاطعاً أو مفيداً أو مكملاً في حضارة الطرف الآخر وفي الدفع نحو إمكانية الاستفادة من ذلك.

معوقات التفاهم :

إذا كان الحوار من شأنه أن يقود إلى الفهم، فإن استيفاء الفهم لشروطه الواجبة جدير بأن يؤدي إلى التفاهم. غير أن التفاهم لا يجري شفافاً ومتماسكاً ما لم يتم تجاوز المعوقات التي تحول دون استمراره، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

1. **نزعة الاستكبار وسياسات القهر والعدوان :** لكي يكون الغرب جاداً في اتجاهاته نحو الحوار، لابد أن يتخلص من نزعة الاستكبار وأن ينظر إلى الآخر نظرة التكافؤ والقبول، وهذا يعني أن عليه الإقلاع عن نظرته الدونية والتخلي عن سياسات الإقصاء والتهميش، وبالضرورة استراتيجيات الغزو والتهديد والاستعباد وتجاهل مصالح الآخر.

ومن المؤكد أن أكثر قواعد التفاهم حيوية هي أن لا تكون القوة ومشاعر العلو حاضرة في أي لقاء، ناهيك عن العنف الذي يجب أن يستبعد كوسيلة لفرض الهيبة أو بسط النفوذ، وأنه لابد أن ينظر إلى الآخر بصفته شريكاً يمكن التقارب معه من أجل توثيق عرى التعاون، أو تحقيق الاعتماد المتبادل، أو التفاوض للوصول إلى التسويات المرضية فيما يتعلق بالقضايا العالقة، أو التي هي محل اختلاف، أو نزاع أو إشكال.

إن الرغبة في اختزال الرؤى والأنماط وعدم المبالاة بمصالح الآخر وترجمة ذلك إلى سياسة يمارسها القوي بمنطق قوته وجبروته، إنما هو استكبار لا نتوقع في ظله انبثاق الرضا، أو التوافق من جهة الطرف الضعيف، ولو لم يظهر هذا الطرف رفضه أو عدم رضاه.

2 . **التمسك بالمكتسبات غير المشروعة :** من أقوى معوقات التفاهم أن يتمسك كل طرف بما اغتصبه من حق الطرف الآخر في مرحلة من المراحل دون مسوغ شرعي، واعتباره ذلك من المكتسبات التي لا يمكن التنازل

عنها، كما هو الحال في علاقة الغرب مع العالم العربي الإسلامي، حيث أن الأول بما حازه من قوة عسكرية وعلمية ومادية في غضون المائتي سنة الأخيرة، استطاع أن يفرض على الثاني واقعاً قوامه الاستعمار المباشر في مرحلة والاستعمار غير المباشر في مراحل لاحقة، الأمر الذي زرع في مسرح علاقتهما ثنائيات الاستكبار والاستضعاف والمتبوع والتابع، مما جعل تفاهمهما أمراً لا يستقيم له حال.

لنتأمل موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر "دربان" الذي عقد في جنوب إفريقيا في نهاية العام 2001، وكيف أنها لم تكلف نفسها الإنصات إلى مطالب الدول الضعيفة التي عانت من الرق والنهب والاستغلال، حتى أنها رفضت أي مقترح يدعو إلى تقديم الاعتذارات أو التعويضات المطلوبة من قبل الدول الاستعمارية على ما أصاب تلك الدول المستعمَرة من خسائر وإيذاء.

إن الحوار المتكافئ يعني بالضرورة أن يتراجع الطرف الطاغي عما تمخض عن فترات العلاقات غير الطبيعية من معادلات ضيزى وثنائيات متعسفة وأوضاع مختلة.

وإذا كان هذا المطلب صعباً على من راكم المكتسبات، وجعل نموه مشروطاً بتخلف الآخر واستضعافه، واحتل جراء ذلك الكفة الأثقل في ميزان العلاقات، فإن الرضوخ لمثل هذا المطلب يحتاج في المقام الأول إلى وعي بالغ وسمو استثنائي ومراجعة جوهرية. فهل نتوقع من الغرب أن يبلغ هذا الوعد ويرضى بعلاقات دولية أكثر عدلاً وإنسانية ورقياً ؟

إن الأمر ليس بالسهل، وهو يعني في أعمق ما يعنيه، الانفصال عن الجذور الفلسفية الداروينية والنيتشوية والفاوستية والبرغماتية التي حكمت - متآزرة - صيرورة القوة التي بلغها، مثلما يعني التراجع عن الكثير من أشكال الاحتكار والاستغلال على الصعُد المادية والمالية والتجارية التي شكلت أعمدة في بناء حضارته الحديثة.

لكن مع ذلك يظل للحوار الضاغط والمتحرك بمختلف الاتجاهات والمنخرط عبر مختلف القنوات أثره الذي قد يؤدي إلى إحداث بعض التحولات العالمية، وخاصة إذا ما عُضد بعناصر القوة التي تمتلكها الأطراف المستضعفة فتعزز بها قدراتها على التدافع والتفاوض وإحداث الدفع المطلوب، سيما وأن الغرب - كما خبرناه - يتعلم من القوة ويقدر ما يتمخض عنها من اعتبارات وموازين.

3. **رفض التعددية وعدم احترام خصوصيات الغير:** من العوائق التي تحول دون التفاهم، ذلك المنظور الأحادي الذي يرفض التعددية ولا يعترف بخصوصيات الآخرين.

والحوار لكي يكون ممكناً وناجحاً، لابد أن يتخلى كل طرف عن فكرة أن حضارته هي الحضارة الوحيدة الراقية، وأن معاييرها هي التي يجب أن تسود. لهذا فإن اعتقاد القوي أو الغني أو الأكثر علماً وتقنية بعالمية معاييره ونهائية رؤاه إنما يعكس دعوة توجه للآخرين من أجل الانصهار أو قبول التبعية. "فالعلمانية" و"العقلانية" و"الحرية الفردية" و"الحداثة"، مدركات نسبية لا تمثل مضامينها حقائق مطلقة؛ فما هو مقبول أو صالح بنظر الغرب ليس بالضرورة مقبولاً أو صالحاً بنظر غيره. لهذا ليس مطلوباً من الطرف الإسلامي من أجل أن التفاهم مع غيره أن يتنازل عن خصوصياته واختياراته على نحو ما يدعو إليه بعض الغربيين، ومنهم على سبيل المثال المفكر الإنجليزي "بيدهام براون" الذي كتب في عام 1994 يطالب العالم الإسلامي بضرورة الانسجام مع الاقتصاد الحديث، وقبول فكرة المساواة بين المرأة والرجل، وتمثل القواعد الديمقراطية بمصادرها وصيغها الغربية، ومنح الكافة حرية الاجتهاد الديني دون حصرها بالعلماء، وهي مطالب -كما لا يخفى- لا تمثل إلا دعوة للتبعية[1] ، وهي عين ما تطالب به العولمة التي تتشكل الآن.

إن التعددية في الثقافات لا تقل أهمية عن التعددية في سائر مظاهر الكون والحياة، وإن أية محاولة قسرية لاختزال الخيارات في خيار واحد ما هي إلا شمولية مرفوضة. لقد أحسن إعلان مبادئ التعاون الثقافي بين الدول الذي أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 4 نوفمبر 1966 حين نص في مادته الأولى على أن :

1. لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها.
2. من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته.
3. تشكل جميع الثقافات، بما فيها من تنوع خصب وبما بينها من تباين وتأثير متبادل، جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعاً.

---

(1) الشيخ محمد علي التسخيري : "العلاقة بين الإسلام والغرب، تأملات في رؤية غربية"، مجلة المنهاج، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت، العدد 22، السنة 6، 2001، من ص 250-251، وص 253.

وعلى هذا فإنه على الرغم من الاختلاف يمكن قيام التعاون الإنساني على قاعدتي التعارف والتعايش بين الحضارات[1]. لكن الغريب أن نجد الثقافة الغربية الرسمية، وهي تسعى لفرض مقاييسها ونظمها، تتحسب لأية ممانعة مشروعة، بل لا يروق لها أي التزام متميز حتى ولو اندرج تحت عناوين الممارسة الديمقراطية أو حرية المرأة في المشاركة العامة، كما هي الحال في موقفها من تعبيرات الظاهرة الإيرانية بحسب جلال أمين[2].

لكن يجب أن لا ننسى بأن احترام الخصوصية لا يعني التشجيع على التقوقع، أو مطالبة كل ثقافة أو حضارة بإقفال أبوابها دون التفاعل مع الخارج، أو حتى الكف عن الطموح باتجاه العالمية. فالاتصال والدعوة ومحاولات التأثير في الآخرين ليست أموراً ممنوعة، ولا هي مما يدخل في نطاق المكروهات ما دامت تجري بالطرق السلمية والحوار.

إن نزعة التمركز حول الذات كثيراً ما تغدو حاجزاً يعوق عمليات العبور نحو الضفاف الأخرى. لذلك لا يمكن الحديث عن أي لقاء حقيقي بين الحضارات في ظل العلو والتورم الحضاري الذي طالما شكل باعثاً على الاستهانة وعدم الاعتراف بجدارة الآخرين.

4. **التعصب وسيطرة جراح الماضي :** يُعد التعصب بمختلف أشكاله من أسوأ عوائق التفاهم، نظراً لما ينطوي عليه من تصلب سواء على المستوى النفسي أو العقلي. والمتعصب بطبيعته لا يقبل المغايرة ولا يريد الاستماع إلا إلى صوته، ومن ثم فهو يعمل جاهداً على حرمان الآخر من حق التعبير، بل يسعى إلى نفيه وإقصائه عن ساحة التمثيل أو يمكر للتشويش عليه في أقل تقدير، ذلك أنه يأبى أن يرى الحق عند من يتعصب ضده ومن ثم فهو لا يهمه غير الاستهانة به وتبخيسه وتفنيد ما يتبناه، وبهذا يصبح التعصب مصدراً لإثارة ردود الأفعال السلبية.

وإذا كان "ريتشارد هاريس" يرى أن النماذج الجاهزة في حوار الأديان كثيراً ما تسيء صراحة أو ضمناً إلى المختلف، كحالة عدم استيعاب كثير المسلمين

---

(1) د. عبد العزيز بن عثمان التويجري : الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1998، ص 16.

(2) د. جلال أمين : "حوار الحضارات أو نضال من لا نضال له"، جريدة (العربي)، العدد 787، في 2001/12/9، القاهرة، ص 13.

-كما يرى- لفكرة التوحيد في تصورها المسيحي(1) ، فإن الغربيين بوجه عام ليسوا بأفضل حال في هذه الناحية من غيرهم. وقد أشبع الكثير منهم العقيدة الإسلامية تشويهاً وامتهاناً منذ القديم وحتى الآن.

لهذا، فإن من دواعي التفاهم أن لا يؤخذ الحوار بحمى التعصب وسجال العواطف واستراتيجيات التفنيد والبحث عن الانتصار بأي طريقة ممكنة، ذلك أن الحوار لكي يكون بناء عليه أن يكرس الجهد المشترك للإقرار بما هو حق وصحيح وإزالة ما يثبت بطلانه أو عدم صحته. لذا يمكن القول بأن أي حوار لا يكون معافى ما لم تنقى فضاءاته من أدخنة التعصب وتُطهَّر أرضيته من ألغام التحطيم.

بل إن إزالة التعصب شرط لإزالة التوتر والاحتقان وتوفير المناخ الصحي الذي يسمح بالانفتاح على الآخر والإنصات إليه والدخول معه في حوارات مفيدة.

ولعل سيطرة الماضي وفتح جراحاته أحد أكثر العوامل حساسية في عرقلة جهود التقريب بين المختلفين. فحضور معركة "بواتييه" ووقائع المنازلات الصليبية وأيام الإمبراطورية العثمانية والمفاهيم التاريخية المغلوطة والذكريات المؤلمة للاستعمار الحديث، أمست جميعها تشكل روافد ساخنة لتغذية الضغائن واصطناع الحواجز النفسية بين الطرفين الإسلامي والغربي، بما أوشكت أن تحول دون التفكير في فتح صفحات جديدة.

لهذا فإن التفاهم سيبقى أبعد عن التحقيق ما لم تتوقف الحملات والتعبئة العامة المتبادلة التي تشحن الذاكرة بمعارك الماضي ولا تكف عن تأصيل العداوات. ومن الطبيعي أنه كلما كان الحاضر مطوياً على حسن النوايا ومزدهراً بالوقائع الطيبة كلما كان نسيان الجراح ممكناً.

مقومات التعايش :

لاشك أن الحوار الذي ينطلق من الفهم كفيل بإيجاد حالة من التعايش، مقوماتها كالآتي :

1. **إدراك الوحدة الإنسانية :** إن الوعي بوحدة الخلق والنشأة يمثل أساساً حيوياً لانبثاق فكرة التعايش، فيما يظل وهم النقاء والتمايز باعثاً على التعالي والحط من شأن الآخرين، وربما ادعاء الوصاية عليهم، وهذا هو

---

(1) ريتشارد هاريس : "هل هناك أمل للتقارب بين المسيحية والإسلام"، مجلة الدبلوماسي، العدد 2، السنة 1، 1996، لندن، ص 23.

شأن الفلسفات العرقية، كالرومانية قديماً والنازية في العصر الحديث، التي حاولت كل منهما ابتلاع العالم وإذلاله.

إن التواضع في إدراك الذات والشعور بالآدمية الواحدة : «كلكم لآدم وآدم من تراب»، حري بأن يعمق الأحاسيس المفعمة بالود الإنساني وأن يبصر بالقواسم الفطرية والعقلية والدينية المشتركة وبما يفرضه منطق المصالح والمخاوف الوجودية الواحدة. ولاشك أن امتلاء الإنسان بمثل هذه الأحاسيس والمدركات كفيل بجعله أكثر استشعاراً بالإخاء وأميل إلى التفاعل والرضا بالعيش المشترك.

2. **قبول الاختلاف :** إن الاختلاف بصفته حقيقة كونية وواقعاً بشرياً سيكون من الحكمة أن يُعترف به في مجرى العلاقات، فالله سبحانه وتعالى : ﴿ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين ﴾[1]. لهذا فإن أي تفكير يستبطن الأحادية وينزع نحو التنميط، سواء من منطلق ديني أو أيديولوجي أو سياسي، إنما يعني عدم الإقرار بهذه الحقيقة ورفض الاعتراف بما يتمخض عنها من تعددية وتباين. وبناء على ذلك، فإن أي حوار يستبعد المغايرة ويستهدف الاحتواء إنما هو حوار محكوم عليه بالفشل سلفاً.

لكن هل يعني ذلك وجوب التسليم بما عند الآخر أو العمل على التوافق معه أو مسايرته بأي ثمن ؟ الجواب كلا، فالجمع بين الاختلاف والتعايش ممكن، بل إن الاختلاف يمكن أن يكون مدعاة لتفعيل حركة العيش والعلاقات وإمداد الحياة الإنسانية بالمزيد من التطور في الكثير من المجالات.

3. **التدافع والتنافس السلمي بين الحضارات :** التدافع والتنافس بين الناس والحضارات، إذ تفرضهما ظاهرة التعددية البشرية والحضارية، فهما مطلوبان، ومن العناوين الرئيسة لإثراء الحياة. وإنه لمن الرقي أن تحترم كل حضارة حرية الحضارة الأخرى في دخول ميادين التنافس. ولا تأنف حضارة من ذلك إلا في حالة إصابتها بداء الأنانية والتوحش.

والحرية على هذا الصعيد قد تشمل حقل القيم والأفكار مثلما تشمل الحقول المادية والعلمية ونحوها، وهي بهذا إذ تنطوي على مدلول "الدعوة" من ناحية و"العالمية" من ناحية أخرى، فإن ممارستها يجب أن تتم بمنأى عن أساليب القهر

---

(1) سورة هود، الآية 118.

أو المكر أو الاختراق الهدَّام. وهنا تجب التفرقة بين "الدعوة" و"الغزو الثقافي"، كما تجب التفرقة بين "العالمية"؛ و"العولمة" فالغزو والعولمة يفترضان عدم التكافؤ ويستخدمان في العادة آليات الضغط والإغواء وصخب القوة بما لا يتاح للمتعرض ممارسة التبصر وحرية المفاضلة بين الخيارات. أما الدعوة السلمية القائمة على الحوار والإقناع فهي مقبولة شأنها شأن القدوة الحضارية التي تقدم نفسها بدون إكراه.

لكن حين يعمل الغرب على تغريب العالم (Westernization)، ويسعى لكي يكون وحده اللاعب في الساحة الدولية، ويتحرك انطلاقاً من ذلك نحو مسارات مرعبة لاستكمال عولمته، ويمكر في الوقت نفسه لحرمان النماذج الأخرى من حرية المنافسة والانتشار، كما يفعل ذلك مع المشروع الحضاري الإسلامي، فهذا وضع يبعث على القلق وفيه ما يدعو إلى الخوف من تضارب الحضارات.

من هنا لابد من القول بأن التفاهم الحضاري لا يمكن بلوغه دون وجود البيئة العالمية التي تسمح بالتدافع والتنافس السلميين، ولا تسمح لطرف أن يمارس استبداداً على الآخر أو يمنعه من حق التأهل والوجود.

4. **تجنب جرح الآخر واستفزازه :** الكثير من الحزازات وحتى الحروب تنشأ نتيجة ما يشتعل بين الأطراف من نيران أو ما يبث في أوساطها من إثارة. ولعل الكثير مما يحمله العرب والمسلمون من كراهية معلنة أو مضمرة اتجاه الغرب مردها ما تبثه أجهزته ومؤسساته الثقافية والإعلامية من إثارة وتشويه غير مبررين. وفي منهج الاحتفاء بالكتاب المعادين للإسلام كسلمان رشدي وأمثاله والترويج لكتاباتهم الماسة بالعقائد والمقدسات، لون من ألوان تلك الإثارة ومدخل من مداخل التشويه.

كما لا ننسى أن من أشد عوامل الاستفزاز تلكم السياسات العدائية والمتحيزة التي ما انفك الغرب يمارسها ضد العرب والمسلمين، وعلى مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية التي امتدت في الآونة الأخيرة لتطال مؤسساتهم المالية والخيرية بحجة تغذيتها الإرهاب دون وجود أدلة دامغة أحياناً تثبت ذلك. وإذا كنا لا نجادل بأن بعض المناهج التعليمية الدينية في بعض الدول العربية والإسلامية هي بحاجة إلى تغيير أو تطوير، إلا أننا لم نكن نتوقع أن تتجرأ الإدارة الأمريكية -كما جرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر- لتطالب تلك الدول بأن تغير من مناهجها المذكورة كي لا تتعارض مع الرؤية الأمنية الأمريكية.

إن الغرب في الكثير من سياساته ومواقفه بات وكأنه يؤكد نظرية المؤامرة التي يعتقد بها الكثيرون في العالم العربي الإسلامي، وهو وضع من شأنه أن يعمق ثقافة الصراع. فهل يعي أهل الفكر وأصحاب القرار في العالم الغربي هذه الحقيقة، وهل يدركون مدى خطورة تلك السياسات على مستقبل الأمن والسلام في هذا العالم ؟

ثم هل يمكن أن نتوقع من مشروع الحوار بين الحضارات والمطروح حالياً أن يوصلنا إلى ما نحلم به من مرافئ آمنة تضيئها مصابيح الفهم والتعايش بعيداً عن ظلام الجهل والكراهية والخوف وأسباب الصراع ؟.

هذا هو السؤال.

حوار الحضارات : المأزق والرهان

حين أجمع المراقبون على أن ما تعرضت له رموز المال والقوة في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر من هجمات مدمرة يمثل منعطفاً جديداً في التاريخ الأمريكي والعالمي على غير ما صعيد، فإن اتهام وإدانة جماعات تنتمي إلى المجال العربي الإسلامي، ثم شن الحرب على أفغانستان تحت شعار مكافحة "الإرهاب" دونما اتفاق على معنى المصطلح ولا معرفة أين ستتوقف تلك المكافحة ولا متى، حري بأن يعيدنا كل ذلك - وفي ظل تداعيات الموقف وآثاره - إلى التساؤل حول مستقبل حوار الحضارات الذي نودي به منذ سنوات ولمّا تنته بعدُ مداخلات المشاركين فيه.

نشير بداية إلى أن نظرة الغرب إلى الإسلام والمسلمين تشكلت عبر مراحل زمنية طويلة، تعددت خلالها رؤى رجال الدين والسياسة والمستشرقين، واتفقت في النهاية على جملة من التصورات التي تمخض عنها الوعي الذي منح من خلاله الغرب نفسه مواقع "الحقيقة" و"المركز" و"العقل" و"المدنية" مقابل إبقاء الآخر مواقع "الضلال" و"الهامش" و"الأسطورة" و"التخلف"[1].

وحين أوشك عقد السبعينيات على الانفراط صحا الغرب على هدير الثورة الإسلامية في إيران، ووقف يتابع بحذر ذلك النمو المتسارع لظاهرة الإسلام السياسي، فيما كانت الجاليات العربية والإسلامية تتزايد باطراد مستنبتة رموزها

---

(1) الشيخ محمد علي التسخيري، مرجع سابق، ص 248.

الدينية والمادية، وناشرة صيغها الاجتماعية والثقافية بين ظهرانيه، الأمر الذي أخذ يثير فيه القلق ويبث السخونة في مشاعره ورؤاه، ولم تكن قضايا فلسطين والبترول وبعض حوادث العنف والتطرف التي تجري هنا وهناك، وتنسب إلى هذا الطرف العربي أو المسلم إلا في القلب من هذا الخضم.

بموازاة ذلك كانت تتنامى في الشارع الغربي الحركات العنصرية وتعود إلى بعض فروعه الأناشيد الهتلرية والفاشية، بل أخذت تسترجع سجالات التاريخ وتستذكر منعطفاته الحادة في المصنفات الأكاديمية وعبر مقولات تتحدث عن الصراع المقبل بين الحضارتين الإسلامية والغربية، عكف على ترويجها - فيما الخصم الشيوعي ينحسر - منظرون واستراتيجيون وساسة وصحفيون، بدءاً بالرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون والوزير هنري كيسنجر، ومروراً بـ "صمويل هنتنغتون" و"أوليفر بادريون" و"إيموس بيرلوتز" و"جوناثان باريس" وغيرهم، وانتهاء بردود الأفعال الهستيرية التي أعقبت مأساة الثلاثاء الدامي في نيويورك وواشنطن والتي أفرزت عديداً من الأصوات التي تؤكد حتمية الصراع.

أطروحات مغايرة

غير أن هذا المنحى واجهته وظلت تواجهه في الإطار الغربي نفسه، أطروحات مغايرة رفضت مقولات المواجهة وأكدت على الحوار، فمنذ "مارشال هدجسون" الذي دعا منذ الخمسينيات إلى تصحيح الصورة الذهنية الخاطئة التي ظل يحملها الغربيون عن الإسلام، وذلك في كتابه "مغامرة الإسلام"، و"آنا ماري شيمل" التي وصفت بأنها مثال لمثقف الحوار في مقابل مثقف الصراع[1]، إلى المنظر السياسي الأمريكي "شارلس بيتروث" والمستشار الاقتصادي العالمي "جيمس نوفاك" والصحفيان "جون - ب. اتلي" و"جوزف سوبران" إلى المؤرخين "رالف ريكو" و"ليتواغد ليغبو"، وكذلك المرشح الرئاسي "باتريك جيمس بوكنان" وغير هؤلاء من نماذج التعاطف مع حركة النهوض الإسلامي المعاصر[2]، وحتى

---

(1) راجع عرضاً لبعض أفكار كل من هدجسون الأستاذ بجامعة شيكاغو خلال الخمسينيات من القرن الماضي، وآنا ماري شيمل عالمة الاستشراق الألمانية المعاصرة، في : خالد شوكت : "مثقف الحوار في عالم الصراع"، مجلة الدبلوماسي، العدد 2، السنة الأولى، 1996، لندن، ص 24-25.

(2) أنتوني، تي. سوليفان : "في الرد على دعاة المواجهة بين الإسلام والغرب"، مجلة الدبلوماسي، العدد 1، السنة الأولى، 1996، لندن، ص 19-20.

المفكر السويدي "كينيث ريتزن" مؤلف كتاب "الإسلام وأوروبا مواجهة أم تعايش"، ناهيك عن "روجيه غارودي" الذي كتب "من أجل الحوار بين الحضارات"، إلى غير هؤلاء ممن نادى بالتفاهم ونبذ مقولات الصدام.

كذلك ليست أسماء "فرانسوا بورغا" و"جون اسبوزيتو" و"ليونتي هايدر" و"جيل ليبلي" و"بول كيندي" و"رالف بريبالتي" إلا أمثلة أخرى لهذا الوعي الذي عبر عنه الرئيس الألماني "رومان هيرتسوج" في كتاب صدر له في عام 1999 تحت عنوان "الحيلولة دون صدام الحضارات : استراتيجية السلام للقرن الحادي والعشرين".

ولعل ما بذل من جهود على صعيد المؤتمرات والندوات في هذا الاتجاه قد شمل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والسويد وهولندا وغيرها من البلدان الغربية. وقد كان لبعض رجال الدين المسيحي إسهامهم على هذا الصعيد، والذين ينشطون عادة تحت عنوان الحوار المسيحي ـ الإسلامي، فـ "ميشيل للونج" عضو جمعية الحوار الإسلامي التي أنشئت في باريس في العام 1992 ألف كتاباً تحت عنوان: "ما أنزل الله"، دعا فيه إلى تغيير النظرة المغلوطة عن الإسلام، وأكد ضرورة إعادة قراءته بشكل موضوعي، حاثاً الغربيين على احترام المسلمين وتبجيل عقيدتهم[1]. ويندرج في السياق نفسه موقف رئيس أساقفة مدينة ليون الفرنسية "لوري ماري بيبه" حيث تحدث عند باب الجامع الكبير لهذه المدينة عشية السابع عشر من سبتمبر من العام 1998، وهو يقول : «رغبت في أن أزوركم في بداية حضوري إلى ليون لكي أعبر عن تحياتي الأخوية لكم ولكل الجالية الإسلامية. إنها ليست زيارة بروتوكولية، وإنما جئت أقدم احترامي لكل المؤمنين بالإسلام، وآمل أن يكون من أوليات عملنا هو التعاون فيما بيننا». كما يندرج ضمن ذلك ما شرعت به الجامعة الكاثوليكية في مدينة "ليل" من تنظيم لدروس في التاريخ والعلوم الاجتماعية الإسلامية منذ أيلول من ذلك العام، فضلاً عن المحاضرات التي شهدتها أروقة تلك الجامعة وهي تطرح رؤية الكنيسة إزاء الحوار مع الإسلام[2]. وقد استمر هذا الطرح ولم يتوقف حتى بعد الأحداث التي حدثت بعد ذلك.

---

(1) رجب البنا : الغرب والإسلام، دار المعارف، القاهرة، ص 275-276.

(2) انظر : مجلة الكلمة، العدد 21، السنة الخامسة، بيروت، 1998، ص 194-197.

موقف الإسلام من الحوار

أما على الجانب الإسلامي، فليس ثمة شك في أن الإسلام، وهو يقر ابتداء بحقيقة الاختلاف بين الناس والمعتقدات، يؤكد قيمة الشراكة وأهمية التعايش واعتبار التعارف غاية من الغايات: ﴿ وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾[1]، و«الإنسان أخو الإنسان أحب أم كره»، لهذا ظل العدوان في شريعته محرماً: ﴿ ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾[2]. كما اعتبر السلم في منهاجه أصلاً من أصول العلاقات: ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ﴾[3].

وعلى الرغم مما يتميز به الإسلام من نزوع أممي يتحمل خلاله المكلفون مسؤولية التبليغ والتطلع نحو إشاعة المشروع الحضاري الإسلامي على الصعيد العالمي، إلا أنه ربط ذلك بمبدأ الحوار الذي تظل في إطاره اختيارات الآخرين منوطة بحريتهم أياً كانت طبيعة تلك الاختيارات؛ إذ ﴿ لا إكراه في الدين ﴾[4]، كما يظل الحاكم في جدل العلاقات - أيا كان مآل الجدل - قوله تعالى: ﴿ قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً ﴾[5] و﴿ ... إلى ربكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون ﴾[6]، وهذا ما تجسد فعلاً في ظل الحضارة الإسلامية التي تعايشت في مناطق نفوذها مختلف الأديان والثقافات.

من هنا لم يكن بدعاً من الأمر أن يقترح الرئيس الإيراني الدكتور محمد خاتمي على الجمعية العامة للأمم المتحدة جعل عام 2001، عاماً لحوار الحضارات، وأن تبادر - قبل ذلك وبعده - عديد من المراكز والمؤسسات الإسلامية في الشرق إلى عقد المؤتمرات من أجل هذا المشروع. ولعل ما شهدته بلدان المغرب وتونس ومصر والأردن وبعض دول الخليج ودول أخرى وأماكن تجمع المسلمين في الخارج من أنشطة في إطار السنة الدولية للحوار ليمثل تواصلاً مع الفكرة الإسلامية في هذا الخصوص التي ستعبر عنها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - بكتاب أبيض صدر بهذه المناسبة.

(1) سورة الحجرات، الآية 13.
(2) سورة البقرة، الآية 190.
(3) سورة الأنفال، الآية 61.
(4) سورة البقرة، الآية 256.
(5) سورة الإسراء، الآية 84.
(6) سورة الأنعام، الآية 164.

إذن، وعطفاً على ما تقدم فليس صحيحاً أن ينظر إلى الحضارة الإسلامية نظرة تخوف عبر ما تثيره بعض الأصوات المنتسبة إليها ممن تستقبح الآخر كلياً وترفض ثقافة الحوار وتصر على محاربة "دار الكفر" في كل الأحوال. ولعلنا نستطيع أن نلحظ مع "سكوت هيبارد"، مسؤول برنامج الأديان والأخلاق وحقوق الإنسان في معهد الولايات المتحدة للسلام ذلك الخطأ الأساسي لمقولة الصراع بين الحضارات التي ابنيت على أن الحضارات كيانات صلبة ومنغلقة على ذاتها، فيما الواقع يشير إلى غير ذلك[1].

ومن ناحية أخرى، لابد أن نلفت النظر إلى أن الإسلام، إذ يوصي بالحوار من أجل الحضور وتبليغ ما يحمله من رسالة إلى العالم، يحث عليه أيضاً من منطلق الإسهام في حل المشكلات والتعاون مع الجميع على البر والخيرات : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾[2]. وهذا يعني أن الحوار في منظوره الإسلامي لا يقتصر على ناحية دون أخرى، بل يمتد إلى مختلف النواحي الفكرية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فمثلاً قضايا : السلام والبيئة والفقر ونزع أسلحة الدمار الشامل والصحة وحقوق الإنسان والديون والهجرة والمخدرات والجرائم الدولية ونحوها، هي من القضايا الجديرة بالطرح على موائد الحوار والتي تستأهل التعاون بشأنها بغية الوصول إلى صيغ أو حلول عادلة أو مقبولة. ولعل في هذا المنحى تحقيقاً - من الوجهة الإسلامية - لمعنى الوسطية والشهادة على الناس وتكريساً لمبدأ الإنقاذ الإنساني : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾[3]. وبهذا يتشكل الموقف الإسلامي من حوار الحضارات.

تداعيات الهجوم على نيويورك وواشنطن وإمكانات الحوار

لاشك أن عدوان الحادي عشر من سبتمبر ووقوف نفر من المسلمين وراء ارتكابه - قد أحدث بلبلة وخللاً في إمكانات الحوار وعرّض مقولة التفاهم - المشكوك بها أصلاً - إلى امتحان عسير.

---

(1) سكوت هيبارد : "الصراع لا يدور بين الثقافات وإنما يدور داخلها"، مجلة الدبلوماسي، العدد 4، السنة الثانية، لندن، 1997، ص 13.

(2) سورة المائدة، الآية 2.

(3) سورة البقرة، الآية 143.

فالمشهد قد اشتعل بالدم وبرزت خلاله صورة المسلم الإرهابي التي عمقت ظاهرة (الإسلاموفوبيا) "Islamophobia"، فيما أخذ جو العلاقة يتسمم بغيوم من الكراهية والاشمئزاز أشبع عبرها العرب والمسلمون بمزيد من الضغوطات التي أخذت تمتد إلى مختلف المستويات[1]. الأمر الذي أشعر الكثير من حاملي فكرة الحوار بالشلل، وكاد البعض منهم ينعي لنا مشروع الحوار، لولا بقية من أصوات شجاعة انبرت، ومنذ اللحظة الأولى، تقول للغرب المصدوم شيئاً آخر.

ولعل صورة جمعية "سانت إيجيدو" الإيطالية المسيحية مثال ساطع على ذلك، وهي تدعو إلى عقد قمة إسلامية مسيحية على الفور لمواجهة ذلك الموقف الملتهب، كما لم يمض وقت حتى أخذ بعض الزعماء والساسة يتراجعون عما صدر عنهم من ردود أفعال مضادة أثارت جدلاً في الغرب نفسه، فالرئيس الأمريكي "بوش" صوَّب دلالة استخدامه لمصطلح الحرب الصليبية "Crusade" ساعة إعلانه مشروع الرد على الإرهاب، وتراجع "بيرلسكوني" رئيس الوزراء الإيطالي عما صدر عنه من هجاء للحضارة الإسلامية. وكان لخطاب بابا الفاتيكان دوره المهدئ وهو ينوه بأخلاقيات الإسلام وسماحته ويؤكد خيار الحوار، ناهيك عن زيارات المسؤولين الغربيين وعلى أرفع المستويات المساجد والمراكز الإسلامية وتطمينهم أبناء الجاليات الإسلامية.

وإذا كان صحيحاً أن كل تلك التصريحات والتطمينات الرسمية لم تستطع أن تبدد مشاعر القلق والتوجس التي سرت في نفوس المسلمين في داخل الغرب وفي خارجه، سيما والضغوط إزاءهم أخذت تقنن صيغها القمعية وتتوسع في إجراءاتها المؤذية على نحو غير مسبوق، فيما الحرب مسلطة على رقاب الكثير من دولهم وشعوبهم، فإنه ـ وعلى الرغم من كل ذلك ـ ثمة ظواهر أخرى احتواها المشهد قد ترجح ـ بنظر البعض ـ كفة التوجه ولو مستقبلاً نحو الحوار.

وقد كان من مؤشرات ذلك، التظاهرات التي خرجت في العديد من العواصم الغربية التي تندد بالحرب، ومواقف منظمات حقوق الإنسان في أمريكا وغيرها التي تعارض الإجراءات الحكومية التي اتخذت ضد العرب والمسلمين، فضلاً عما

---

(1) اتسع الهاجس الأمني إزاء العرب والمسلمين ولم يتوقف على النواحي التقليدية، بل امتد حتى إلى طلبة العلم في مجالات ما يختارونه من تخصصات علمية، ناهيك عن تطويق ومراقبة الأنشطة المالية والاستثمارية والخيرية، فضلاً عن التدخل في الشؤون التربوية الداخلية.

أثاره الحدث من انتباه إلى بعض القضايا العالقة التي تشغل بال العرب والمسلمين ـ كقضية فلسطين ـ وتحدث بعض المسؤولين الغربيين عنها ـ ولو في البداية ـ بنبرة جديدة، ناهيك عن الإقبال المتزايد لدى الأفراد والمؤسسات نحو معرفة الإسلام والتعرف على حقيقة المسلمين، لدرجة أن النسخ المترجمة للقرآن الكريم أخذت تحتل قوائم أعلى المبيعات للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة، بل لم يجد المسؤولون في المراكز الإسلامية متسعاً من الوقت لتلبية سيل الدعوات التي أضحوا يتلقونها من الجامعات والمدارس والكنائس والأندية والمستشفيات والمصانع لإلقاء المحاضرات حول الإسلام، إضافة إلى محطات الإذاعة وشبكات التلفاز التي وجدت نفسها مضطرة لتكثيف لقاءاتها بممثلي الجالية في خطوة وصفت بأنها لا مثيل لها في تاريخ الإعلام الغربي عموماً والأمريكي بوجه خاص، حتى أن أحد أولئك الممثلين ـ وهو السيد مصطفى القزويني إمام المركز الإسلامي في "لوس أنجلوس" ـ علق بالقول : أعتقد أن مستقبل الإسلام في أمريكا سيكون أفضل لو استطعنا استثمار هذا الوضع بشكل جيد[1]، الأمر الذي ينطوي على حقيقة هي أنه بقدر ما كان لتلك الهجمات من انعكاسات سلبية على الأوضاع والعلاقات الغربية ـ الإسلامية، كان لها أثر إيجابي؛ إذ كشفت عن أن الحوار يبقى حاجة إنسانية ولابد أن يفرض نفسه على الطرفين ولو من بين أكوام الرماد !.

مسؤولية الاستراتيجيين وصناع القرار

لكن على الرغم من ذلك تظل ثمة حقيقة من الصعب تغافلها، وهي أن توجهات الحوار والتصالح التي تصدر عن بعض الغربيين كثيراً ما تتعرض للهدر من قبل رجال الاستراتيجيا وأصحاب القرار ممن لم تبرح مخيلتهم نوازع "التمركز" و"القوة" و"المصالح" و"العدوان" و"التوسع" واتجاهات الصراع.

ولا يغربن عن البال أن الغرب ظل بعيداً عن الحوار وهو يغزو ويحتل ويحطم البنى الاقتصادية والثقافية للبلدان العربية والإسلامية، مثلما ظل بعيداً ـ بأحاديثه ونزعته الاستكبارية ـ عن أي حوار جاد في المراحل اللاحقة حتى لحظة تشكيله ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

---

(1) مصطفى القزويني : "صحوة في الولايات المتحدة لفهم الإسلام ستنعكس إيجاباً"، جريدة الحياة، لندن، في 2001/10/22.

وإذا كان علينا أن لا ننسى أن المناهج التعليمية الغربية ما برحت حافلة بالصور النمطية السلبية المرسومة عن الإسلام والمسلمين، فإن الإعلام الغربي في تياره الغالب لم يكف عن ممارسة التشويه ولم يتوقف لحظة عن التحيز والهجاء وتعميق الفجوة بين الطرفين، ناهيك عن التفكير الصراعي الذي لم يشهد أي تغير ملحوظ لدى الأجنحة المتشددة من صناع القرار ومن وراءهم من مُنَظِّرين، بل إن من هؤلاء - ومعهم معتدلون أحياناً - يفضلون وفي أمريكا بوجه خاص - شر الديكتاتوريات في الشرق الأوسط على شر الأصولية الإسلامية - على ما يذكره ويستهجنه "زاكيري كارليل" الباحث في جامعة هارفارد(1)، الأمر الذي يظل يعمق الإحساس بالغيض والمرارة، ويدفع الكثيرين في العالم الإسلامي إلى الاعتقاد بكيد الغرب الدائم ضدهم، وأن حوار الحضارات ما هو إلا وهم ومجرد ذر للرماد في الأعين.

النقد الذاتي الإسلامي:

لكن يا ترى هل هذه الحقائق - على قسوتها - تسقط عن العرب والمسلمين ما يحملونه من مسؤولية سواء من جهة تشويه الإسلام والإساءة إليه، أم من جهة تأزيم العلاقة مع الآخرين ؟.

الواقع - وبصرف النظر عن حوادث الحادي عشر من سبتمبر وهوية المتهمين فيها - تبقى هناك جملة من الرؤى الضيقة التي ما برحت تعشعش في ذهنية بعض المجموعات الإسلامية، وتفرز بعض السلوكيات الحمقاء التي هي بقدر ما تشكل تشويهاً ذاتياً للإسلام تعطي في الوقت نفسه صورة قاتمة عن المسلمين ونمط تفكيرهم، وعلى نحو من شأنه أن يدفع الآخر إلى مزيد من التوجس وإعطاء المبررات الإضافية للتطرف والتخطيط المضاد.

بل لابد من الاعتراف بأننا جميعاً بحاجة إلى نقد الذات والشروع في المراجعة التي يجب أن تمتد إلى العديد من مفاهيمنا وخطاباتنا وسلوكياتنا ومواقفنا السياسية والثقافية بل الفقهية أحياناً. فالدعوة إلى "الوسطية" ومراعاة "الواقع" والأخذ بفقه "الأولويات"، وأحكام "المتغيرات"، ومنطق "الضروريات"

---

(1) د. فتحي الملكاوي : "دور الأكاديميين في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي"، ضمن: **التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، عمان، 2001، ص 182-186.

وتقديم خيارات "الاعتدال" و"التسامح"، إنما تشكل مطالب ضرورية لابد من اعتمادها في منهج التغيير وإعادة البناء.

إنه يجدر بنا في ظل هذا المنعطف الفتان أن نتذكر كيف لفت المجدد السيد جمال الدين الأفغاني أقطار الغرب والشرق قبل أكثر من قرن، وهو يحاور الآخرين في لندن وباريس وبرلين وغيرها من بلدان العالم، لدرجة أن "إرنست رينان" - على الرغم مما عرف عنه من تعصب - يعترف قائلاً : «قلما استطاع أحد أن يؤثر في نفسي مثلما أثر الأفغاني فيها. إن قيمة الأديان منوطة بقدر ما يكون لمعتنقيها من تقدير»[1].

وأخيراً لعل قائلاً يقول إن المراجعة والنقد الذاتي يتطلبان ابتداء أن يكون ثمة حوار إسلامي - إسلامي يتحرر من خلاله المسلمون قبل غيرهم من كل ما هو سيءٍ في مجرى علاقاتهم الداخلية سواء على مستوى الأفكار أو المواقف أو الممارسات، وهو قول حق، لكن هل يعني ذلك أن يؤجل المسلمون تأهلهم الحواري على صعيد علاقاتهم الخارجية ؟. إن الحوار على هذا الصعيد ضروري هو الآخر ومطلوب، سواء من أجل عرض صورة الإسلام الصحيحة وتوضيح مدركاته على نحو دقيق، أو لتأكيد حقوق المسلمين ومصالحهم المشروعة، أو لإثبات حقهم في التدافع الحضاري والإسهام في معالجة قضايا العالم وطرح ما يناسبها من رؤى وحلول، أو لتفادي المنعطفات الحرجة التي من شأنها إحداث الصدام مع الآخر على أقل تقدير.

عود على بدء

وإذا كان هنالك من يصر على الاعتقاد - وعن حق - بأن الصراع طبيعة بشرية[2]، وتعبير واقعي عن تعارض المصالح وتباين القوى، وأن قيم الهيمنة وسياسات المنافع تبقى هي السائدة في علاقات الدول والجماعات، إلا أن ذلك لا

---

(1) أورده : د. غسان إسماعيل عبد الخالق : جريدة الدستور، عمان في 2001/10/19، ص 14. والمعروف أن الأفغاني قد رد على محاضرة رينان "دين الإسلام والعلم"، وقد نشر الرد في جريدة "لومونيتير" الفرنسية.

راجع : هشام جعيط : أوروبا، الإسلام، صدام الثقافة والحداثة، دار الطليعة، بيروت، 1995، ص 36.

(2) انظر : محمد السماك : موقع الإسلام من صراع الحضارات والنظام العالمي الجديد، ط 1، دار النفائس، بيروت، 1995، ص 165.

ينبغي أن يطفئ جذوة الأمل ويشل العقل عن التفكير، بل لابد من إدراك حقيقة أن العالم لم يعد يتحمل الظلم واللاتكافؤ والطغيان ولا التطرف العقائدي الهدام، وبخاصة في ظل تقنيات الدمار الشامل التي لم يعد الحصول عليها أو ربما التحكم في استخدامها حكراً على أحد.

لقد كنا من قبل نشهد تداولاً لفكرة الحوار في لحظات معنية مثل : "حوار الشمال والجنوب"، و"حوار أوروبا والعرب"، و"الحوار المسيحي - الإسلامي"، و"حوار الشرق والغرب"... إلخ. فيما الحقيقة التي تلح علينا هي إن الحوار يبقى مطلباً لا غنى عنه في كل اللحظات، وهو ما يدفع إلى القول إنه مهما بدت فكرة الصراع طبيعية في العلاقات، إلا أن ذلك لا يلغي واجب النضال من أجل إعلاء قيم الحق والعدل والحرية وتوفير البيئة الصالحة لانبثاق فكرة التفاهم والقبول وتحرير العلاقات من دواعي الكراهية والصدام.

ترى من يستطيع تجاهل حقيقة أن الإسلام أضحى مكوناً من مكونات الواقع الغربي وأن الغرب بات عنصراً من عناصر واقع المسلمين اليوم ؟.

إنه لمن المنطقي القول بأن على العقلاء في العالمين الغربي والإسلامي تحمل مسؤولياتهم الإنسانية المشتركة من أجل اقتحام الجدران الصلدة، والعمل على كبح جماح "الهوايات المتغطرسة"[1] ، وتجاوز كل اللحظات المعتمة في تاريخ أو حضارة كل طرف، وفتح كوى للنور يمكن الجلوس في ضوئها للتفكير بعقل نيّر وضمير حي وقلب مسؤول، سواء على مستوى المفكرين أو الساسة أو رجال الدين أو منظمات المجتمع الأهلي، وذلك وصولاً إلى حوار حضاري متعدد المجالات والأوجه يقي الإنسانية جراثيم الانحطاط، ويثري حياتها بالتعاون والتكامل بين الحضارات.

معادلات الحوار بين واقع العولمة ورهان المستقبل

في ظل الطرح الموضوعي للحوار بين الحضارات، وأمام واقع العالم المشحون بالتناقض والاختلال والتوتر، نتساءل : أين موقع العولمة الراهنة من كل ذلك ؟ وهل ستكون في خدمة الحوار أم في خدمة منحى آخر مختلف ؟.

---

(1) التعبير للأسقف كينيث كراج.

لاستشراف الإجابة نبادر إلى القول بأنه ليس بالوسع أن نشهد في ظل العولمة الراهنة انبثاق حوار حقيقي بين الحضارات يستوفي الشروط والمعادلات الموضوعية التي عرفناها، وذلك لأسباب نذكر منها :

إن العولمة في بعدها الاقتصادي، وهي تُعلي من قيم السوق واعتباراته، لابد أن تؤدي إلى انحسار في القيم الديمقراطية، وهي نتيجة تضعف بطبيعتها من إمكانات التحاور، خاصة وأن مرجعية العلاقات ستصير بيد الفاعلين الاقتصاديين مما يعني تراجعاً في دور القيادات الثقافية التي تشكل بحكم وظائفها أهم أطراف الحوار.

وإذ يتجلى هذا الأمر في إطار الأنشطة الاقتصادية، فإنه يتجلى، ومن باب أولى، في الأنشطة الأمنية والسياسية. ولعل مشروع مكافحة الإرهاب الذي تتبنَّاه الولايات المتحدة الأمريكية دون مشاركة من الآخرين، سواء في تحديد ما ينطوي عليه من مفاهيم أو ما يتضمنه من توجيهات، لدليل صارخ على منهجية الضغط والاستفراد. ولم يكن الصعيد الثقافي بمنأى عن هذا المسلك، فأثناء المؤتمرات الدولية التي عقدت تحت مظلة الأمم المتحدة في عقد التسعينيات من القرن الماضي في كوبنهاغن والقاهرة وأنقرة وبكين، والتي تناولت شؤون المرأة، والعلاقات الأسرية والاجتماعية، وقضايا السكان، والتي كان يفترض تداولها بشكل حر، والتحاور بشأنها بطريقة ديمقراطية، وجدنا الغرب يستخدم أساليب الترهيب والترغيب للضغط على الأعضاء المشاركين من العالم العربي الإسلامي بغية دفعهم إلى القبول بطروحاته الخاصة التي أراد عولمتها بطريقة لا تسمح بمزيد من الجدال.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن مجرد طرح العولمة بصفتها حتمية أو قدراً لا مناص معه ـ وهو طرح يصدر عن أهل العولمة وعن المسحورين بها أو حتى عن الخائفين منها ـ وليس كونها أطروحة يترك للآخرين حرية الأخذ بها أو رفضها، إنما يعبر عن توجهات المركز العولمي في الضغط على الأطراف من أجل الامتثال والانخراط في سياقاتها دون ممانعة أو اعتراض. وفي هذا تجاوز مكشوف لمرحلة الحوار حتى مع افتراض صحة ما تبشر به تلك العولمة من وعود.

وحتى في الحالات التي قد يبدي فيها الأطراف قابليتهم للانخراط في علاقة تبعية أو يضطرون لذلك، ربما لأسباب بنيوية يحتمها انتشار النظام الرأسمالي في ظل غياب المشروع التنموي المستقل، فليس في ذلك ثمة اختيار،

فقد يتحول الطرف بفعل تأثير منتظم يكتسب خلاله قيم العولمة وأنماطها، ويندرج تلقائياً كمنفعل لا فاعل في استراتيجياتها، حتى يصير في النهاية جزءاً من نظامها الكاسح الفعال.

أما القول بأن العولمة من شأنها أن توفر حالة من التوحد العالمي والانتماء إلى هوية لا ولاء فيها لمعتقد أو أيديولوجية، إنما يعكس دعاية من شأنها أن تؤكد نفسياً استحالة مقارعتها أو التفكير ببديل آخر، وبالتالي فهي على هذا النحو تمثل شكلاً من أشكال الصراع بين الحضارات(1).

وإذا كان البعض يتوهم الحوار بين طيات العولمة أو يظنه في فحوى أطروحتها أو عبر برامج أعمالها، فإننا نقول : بلى ثمة حوار ولكن من أجل أن تقبل الأطراف بما تمليه العولمة من مضامين واشتراطات وسلوكيات، الأمر الذي لا يعني حوارها ضمن هذه المعادلة غير دعوة الضعفاء إلى الرضوخ والتكيف. ولعل لغة هؤلاء الواهمين أنفسهم كثيراً ما تشير - وهي تشي بحتمية العولمة - إلى هذا المنحى الذي تنسد ولاشك في طريقه آفاق الحوار.

ترى هل بعد كل ذلك يمكن التحدث عن لقاء حقيقي بين العولمة وحوار الحضارات ؟.

إن إصرار العولميون على التمادي فيما أعلنوه واستنبطوه من مشاريع وتطلعات، إذا كان من شأنه أن يحول أطروحة الحوار إلى مجرد تنظير يتعاطاه أهل الفكر أو أشواق تعتمل في جوانح وأخيلة بعض الحالمين، فإن ذلك لا يلغي بأية حال، حق الآخرين في الحلم والعمل والتأكيد على خط الحوار. فالعولمة حين تمثل في أبعادها الاستراتيجية ذلك المنظور الأحادي والمنهج الانفرادي الذي تغذيه إمكانات القوة ومشاعر التفوق والمغايرة، فإنه من الطبيعي أن نتوقع في ظل تجاذباتها انتعاشاً لجدلية الصراع والحوار، ما دامت ثمة إرادة على الجهة الأخرى، ولها من الرؤى والتطلعات المغايرة ما يجعلها في موقف المدافعة والنضال.

ومن هنا كان من حق الأطراف المغبونة أو المهددة أن تختار الحوار مسلكاً تلح عليه وتطرحه وفقاً لمعادلاته الموضوعية التي تتوفر على الفهم والتفاهم وتسمح بحرية التنوع والاختيار.

---

(1) عبد المنعم المحجوب : "أسئلة العولمة"، الفاتح، العدد 320، طرابلس في 2000/2/2.

وهذا التخوف يبرره بشكل قوي ذلك الموقف المزدوج الذي يتخذه المركز العولمي الذي ما فتئ يعمل على تعزيز هويته الغربية، ويستهين - في الوقت نفسه - بهويات الآخرين بل يعمد إلى اختراقها وتمزيقها. وهو أمر من شأنه أن يستثير الممانعة، ويدعو إلى التعبئة المضادة، وربما الانكفاء، على النحو الذي قد تُحبط خلاله مشاريع التلاقي وإمكانات الحوار.

فضلاً عن أن العولمة، وهي تعلن موت الأيديولوجيا، تأخذ على عاتقها صناعة أيديولوجيتها الخاصة التي تعزز الوعي الحسي على حساب المدركات العقلية والأحاسيس الروحية، الأمر الذي يلحق، ولاشك، تشوهات فادحة بأدوات التعامل والتبادل على صعيد الثقافات[1].

الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الغرب منذ بلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي، ظل مشغولاً بمد فائض قدرته خارج الحدود. وليست العولمة سوى التبرير الأدائي لذلكم الفائض[2] الذي ظل يشق طريقه بوحشية الاستغلال والاحتكار والابتلاع، تاركاً آثاره على العلاقات الدولية صراعاً لا ينتهي على القوة والمصالح، وهو وضع يضعف ولاشك الثقة ويهز الاستقرار السياسي والاجتماعي في العالم، خصوصاً وأن العولمة، وهي تكرس قاعدة انتصار الغرب وهزيمة سواه تفعل ذلك مع ممارسة الضغوطات ووضع الاشتراطات، وتجاهل قواعد الشرعة الدولية. وإذا كانت الأساطيل منذ قرون قد وضعت تحت تصرف الباحثين عن الثروات عبر البحار، فالعولمة اليوم - وكما يقول د. سمير أمين - هي بحاجة إلى العسكرة، ذلك أن اليد الخفية للسوق لن تكون في حال من الفعالية ما لم تعتمد على ذلك، وهذا معناه إحلال الفوضى وإعادة تشكيل الأدغال[3].

وإذا كانت علاقات الشمال والجنوب، بما شهدته وتشهده من إشكاليات واختلالات وتأزمات، تحيلنا - نحن أبناء الجنوب - إلى هذا المدخل، فإنه من مسؤولية الأطراف الأخرى أن تدرك قيمة هذا الخيار الذي لا غنى عنه أمام أخطار التداعي ونذر الصدام.

---

(1) للمزيد راجع : علي فياض : "أي حوار مع الغرب"، في : قضايا إسلامية معاصرة، العدد 5، لبنان، بيروت، 1999، ص 208-213.

(2) د. رسول محمد رسول: "من ثقافة القوة إلى ثقافة الإنجاز"، جريدة الاتحاد، أبو ظبي في 2001/12/13، ص 30.

(3) راجع عرضاً في : جريدة الاتحاد، أبو ظبي في 2001/12/30.

تُرى هل يمكن للمستقبل أن ينفرج عن حوار حضاري راشد تقتنع من خلاله قوى العولمة ومراكزها بضرورة إعادة النظر في ماهية مشروعها الأحادي، وتعترف بقيمة إعادة ترتيب العلاقات على أسس من العدل والاحترام والتوازن وتوزيع الخيرات.

إن توزيع القوة لا يمكن أن يظل على حاله في هذا العالم، وإن الموازين لابد أن ينالها التغيير عاجلاً أم آجلاً، كما أن أدوات القوة وتقنياتها ما عادت ولن تعود حكراً على طرف دون آخر، خاصة وأن التشابك والتداخل بين الناس والحضارات بات حقيقة لا فكاك عنها، وبالتالي لابد أن ينظر إلى الحوار بصفته وسيلة وهدفاً يتساوى في نشدانه الجميع.

وأياً كان الأمر فإن الحوار في أبعاده الثقافية والسياسية والدينية والاقتصادية والتنموية يظل خيارنا وفي ظل منحاه ومعادلاته الموضوعية لابد أن تلج جبهات المستضعفين والمتضررين كل المداخل التي من شأنها المساعدة على الوصول إلى "عولمة توافقية"، يتم من خلالها عولمة المسكوت عنه والمهمش من قضايا الجنوب والعالم بصفة ذلك جهداً نوعياً على ضفاف المدافعة وصناعة البديل.

ذلك لابد أن نؤمن به ونعمل من أجله، وهو في حيز الممكن إذا ما أحسنَّا الاستجابة والفعل، وكان لنا من الفكر والعمل والتفاؤل ما يدفعنا إلى تلمس دروب المستقبل في ظل هدي هذا الرهان الذي لا خيار لنا سواه مهما بدا عند البعض عديم الجدوى.

الفصل الرابع

عولمة المسكوت عنه والمهمش من قضايا الجنوب والعالم : حقل آخر للحوار

مقدمة :

إذا بات من الواضح أن واقع القوة المختل بين عالمي الجنوب والشمال قد أتاح للعولمة الراهنة بدلالاتها المتعددة أن تكون التيار الجارف الذي أخذ يهز كل ما هو قائم من كيانات وصيغ وخصوصيات، فإن ذلك لم يعطل بالضرورة إمكانات المواجهة على غير ما صعيد، بل التأسيس لعولمة أخرى تتمثل بإثارة ماهو مسكوت عنه أو مهمش من قضايا وحقوق تمس الجنوب والعالم.

وإذا كانت ثمة قضايا تمس الإنسانية حرصت دول المركز الغربي على الإسهام الفعال في عولمتها، فلأنها وجدت في ذلك ضرورات تتصل بمصالحها الأمنية أو كياناتها الحضارية، كما في عولمة الحرب ضد المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة ونحو ذلك. غير أن ثمة قضايا خطيرة تنطوي على أبعاد حقوقية وإنسانية وتمس قطاعاً واسعاً من البشر، تتغافل عنها أو لاتهتم بها بالقدر الكافي أوبالشكل الذي تستحقه فيما هي جديرة بذلك. وحين تشكل مثل هذه القضايا حزمة من الهموم الضاغطة على واقع الحياة في مجالنا العربي الإسلامي، فإنه من الجدير بالقوى والحركات والجهات الرسمية والأهلية أن تتحمل مسؤولية تصعيدها وطرحها على الملأ العالمي.

وفي هذا الفصل سنتناول أبرز تلك القضايا، مع الإشارة إلى ما ينبغي أن تقوم به المنظمات الأهلية من أدوار بهذا الخصوص :

مشكلات الجوع والفقر والأمراض :

يعاني عدد هائل من سكان العالم اليوم من الجوع والفقر والحرمان. وإحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى أن هناك حوالي المليار من الجوعى منهم

أكثر من 200 مليون طفل، وملايين من هؤلاء يموتون لهذا السبب، ناهيك عن أن ربع هؤلاء يُحرمون من المياه الصالحة وثلثهم مازال يعيش في شروط جد بائسة. ففي إفريقيا مثلاً بلغ عدد من يعاني من نقص التغذية في العالم سنة 1990 حوالي 168 مليون إنسان، وخلال السنوات العشرين القادمة سيصل عدد الجائعين في إفريقيا جنوبي الصحراء حوالي 300 مليون نسمة[1]. وقد اعتبر تقرير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) الصادر في العام 1997 القرن الإفريقي منطقة كوارث من الدرجة الأولى بسبب الانخفاض المستمر في مستوى العيش والإنتاج، حتى بات من المتوقع أن تواجه المنطقة المذكورة خطر المجاعة الكبرى عند حلول العام[2] 2010.

إن الحديث عن حقائق الجوع يقتضي الإشارة إلى الأطفال الذين يموت الكثير منهم نتيجة لتلك الظروف. ففي إفريقيا وحدها يموت طفل واحد من بين طفلين قبل أن يصل الخامسة من العمر، بل إن 27 طفلاً إفريقيا من كل 100 طفل يموتون من الجوع ونقص التغذية قبل بلوغهم العام الأول من العمر[3]. وقد تحدثت منظمة (اليونسيف) في تقريرها الصادر في العام 1995 عن ملايين الأطفال المعوزين والبائسين في (40) بلداً نامياً، وتطرقت إلى التداعيات الخطيرة لحياة هؤلاء على الصُعد المعيشية والاجتماعية والأخلاقية[4]، فضلاً عن أن أكثر من 100 مليون طفل يضطرون إلى العمل وممارسة الأعمال المرهقة على الرغم من وجود قانون دولي يحرم ذلك[5].

وعلى مستوى جغرافية الجوع فإن أكثر تجليات الأزمة ومايرافقها من سوء العيش، إنما يقع في جنوب العالم نتيجة لما تمارسه الدول الغنية من انتهاك لمقتضيات الحق والعدالة والتوازن في علاقاتها مع الدول والشعوب، إلى جانب الاستئثار الداخلي والتوزيع السيء للثروة. ففي تقرير (التنمية البشرية) الذي

---

(1) عمر سعادة: "جغرافيا الجوع"، مجلة الشاهد، العدد (126)، نيقوسيا - قبرص، 1996، ص 69.

(2) شوقي أبو شعيرة: "حال الإنسان"، مجلة الشاهد، العدد (142)، نيقوسيا - قبرص، 1997، ص 109.

(3) د. عبد الخالق عبد الله : العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 143-144.

(4) عمر سعادة، "جغرافيا الجوع"، مرجع سابق، ص 70.

(5) المرجع الأسبق، ص 143.

أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 1992 أعلن أن مليار إنسان يعيشون في (خط الفقر)(1)، فيما تكشف الإحصائيات عن ظهور أمراض التخمة في البلاد الرأسمالية التي يعمد بعضها إلى تخفيض الإنتاج الغذائي لأسباب تجارية، وربما إتلاف الفائض للأسباب نفسها، ليتضح أن الفقر والجوع ليس مردهما ندرة الموارد، بل سوء التوزيع والاحتكار والأنانية التي تتحكم في الناس دولاً وجماعات وأفراداً. فها هو العالم ينفق على التسلح مليارات الدولارات في وقت تتزايد فيه مشاهد البائسين في النصف الجنوبي من الأرض الذي عانى تاريخياً بفعل الاستعمار، والذي مازال يعاني بفعل العولمة والنظم المحلية.

و إذا كان الجوع مشكلة تهم العالم أجمع، فإنه لايكفي أن نتابع فصولها عبر المنظمات البيروقراطية أو الإنمائية أو عبر صناديق التبرع والمساعدات، فهذه الجهات ومنها منظمة الفاو التي تنشط منذ العام 1997 في حملة التليفود (TELE FOOD) وتنظم المهرجانات والحملات الإعلامية وتوظف العلماء والمفكرين والفنانين والسياسيين لجمع التبرعات لايمكنها ـ برغم جهدها المشكور ـ أن تحسم الإشكال مادامت الدول الصناعية الغنية سادرة في مناهجها الاستغلالية التي لاترحم.

إن الأمر يستدعي التفكير بعولمة هذه القضية على نحو أكثر عمقاً، بحيث يوضع طرفا معادلة التفقير على المحك، ونعني بهما النظام الدولي ونظم الاستئثار والتبعية. وعلى المنظمات الأهلية أن تصعد من أنشطتها وتحث الدول الصناعية ـ عبر آليات متعددة ـ على تحمل مسؤولياتها على هذا الصعيد.

كما أن بإمكان القوى المحلية في العالم العربي الإسلامي أن تلتقي بالقوى الواعية في العالم الثالث والقوى الحية في الغرب، وتتعاون معها للضغط على الحكومات الصناعية والبنوك والصناديق الدولية من أجل أن تغير سياساتها اللامبالية وتدفعها باتجاه المبادرات العادلة والإنسانية.

وللإعلام وأهل الفكر والأصوات المنصفة داخل البرلمانات أدوارها في الكشف عن أوجه المسؤولية التي يتحملها العالم الصناعي، واقتراح الصيغ المناسبة للإسهام الإيجابي في مواجهة المأساة. ويمكن في هذا السياق التأكيد على المقترح الأممي الداعي إلى عقد ميثاق بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة لتخفيف

---

(1) د. محمود المراغي، "أرقام"، مجلة العربي، العدد (406)، الكويت، 1992، ص 98-99.

(الفقر المطلق) عبر إجراءات المعونة غير المشروطة وإلغاء الديون والتزويد بالمعرفة والتكنولوجيا، وفتح الأسواق أمام صادرات الفقراء وعمالتهم دون عوائق[1].

أما ظاهرة الأمراض والأوبئة التي تحولت في ظلها حياة الناس إلى معاناة متواصلة، فمازالت تتفاقم. ولايزال ملايين البؤساء لايملكون ثمن العلاج والدواء، فيما تتزايد بينهم الوفيات ويقل متوسط العمر وتظهر معالم الشيخوخة المبكرة، بل إن أمراضاً كانت قد اختفت كالملاريا والسل والجدري والطاعون وغيرها عادت مرة أخرى وبشكل وبائي في بعض الأحيان، في وقت تسهم فيه شركات الدواء عبر احتكاراتها مرة وأدويتها الفاسدة والمزورة مرة أخرى في جَدْلِ خيوط تلك المعاناة. وفي الوقت الذي تنفق فيه الدول الصناعية مليارات الدولارات على أسلحة الدمار الشامل وأبحاث الفضاء، تتزايد الأمراض والأوبئة في مناطق أخرى من العالم، كما تتدهور الظروف الصحية لملايين الناس، فيما كان بالإمكان معالجة هذا الوضع لو تم اقتطاع أجزاء من ذلك الإنفاق.

وإذا كان الوضع المعيشي يتحول في بعض مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى ما يشبه الكارثة، فإنه لم يعد علاجاً لهذا الوضع إرسال أكياس الدقيق، أو صناديق الأدوية، أو اقتراح التعقيم الجماعي، أو إقامة حفلات التبرع التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

إنه لابد من إحداث تغيير جذري في علاقات الشمال بالجنوب، وإيقاف طغيان الرأسمالية، والبحث عن عولمة أخرى تؤسسها مبادىء الحق والعدل والإنصاف، والتوازن والتوزيع الأفضل للموارد، والتعاون الحقيقي بين الدول والشعوب على نحو ينهي حالات الاحتكار والهيمنة والاستئثار في العالم.

أموال الشعوب المهربة

تُعد قضية المليارات التي يستحوذ عليها نفر من الناس دون وجه حق، والتي يودع القسم الأكبر منها في البنوك الأجنبية، ويستثمر القسم الآخر على شكل شركات أو عقارات في هذا البلد أو ذاك، من أغرب القضايا المُعتم عليها من قبل الدوائر العليمة.

---

(1) المرجع السابق، ص 98-99.

والمؤسف أن المعلومات التي تنشرها أحيانا بعض المجلات عن الأرقام الفلكية المسجلة بأسماء حكام أو أسر أو أفراد من العالم العربي الإسلامي تتحول إلى مجرد طرائف أو أخبار مسلية وكأنها لاتشكل همّاً لأحد، خاصة وأن المبتَلى بذلك بلدان فقيرة أو قاصرة تفتقر إلى القوانين والنظم المحاسبية التي من شأنها الحيلولة دون ذلك النهب الكبير. والأشد أسفاً أن تلك الأموال حين تودع بأرقام سرية لايعلم بها إلا المودع ومدير البنك، ستؤول - مهما بلغت - إلى البنك في حالة وفاة المودع، ما لم يكن هناك اتفاق خطي يوصي بغير ذلك.

إنه لحري بأهل الفكر والسياسة والإعلام ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الأهلية في مجالنا العربي، أن تثير هذه القضية على الصعيد المحلي وتنقلها إلى موائد العالم بصفتها قضية عالمية لاتقل أهمية وخطورة عن بقية القضايا الكبرى.

ويمكن في هذا السياق التفكير بإيجاد الآليات القانونية والسياسية والشعبية التي تساعد على استرجاعها، خاصة حين تبلغ تلك الأموال أرقاماً قد تكفي لحل أزمات الجوع والديون والتخلف التي تعاني منها الشعوب المسروقة.

إنه لمن اللافت للانتباه أن لايتم في العادة الكشف عن حقيقة هذه الأموال إلا بعد سقوط المسؤولين عليها، كما حدث مع مليارات رضا بهلوي وماركوس وموبوتو سي سيسيكو وسوهارتو، مما يعني أن ما يستحوذ عليه الحكام والمتنفذون الحاليون على نحو غير شرعي هو بمنأى عن الكشف، ناهيك عن المحاسبة، في حين أن الاستحواذ على المال العام بهذا الشكل يُعد جريمة كبرى تتحمل إثم الإغضاء والسكوت عنها دول وبنوك وحكومات.

إن التذرع بسرية الحسابات البنكية (Banking Secrety) التي ظلت بالفعل ولوقت قريب من القواعد المتعارف عليها - لم يعد مبرراً مع حالة التراجع التي أخذت تشهدها البنوك الأكثر سرية وتحفظاً، ونعني بها البنوك السويسرية. فهذه البنوك قد جمدت بعض الودائع، كما في حالة الودائع التي اعْتُقِدَ بأنها مرتبطة بحاكم الفيلبين الأسبق (ماركوس)، كما فتح قسم منها سجلاته أمام محققين أجانب، فيما أتيح للسلطات الرومانية أن تتحرك للبحث عن الأموال التي اعتقد أن الرئيس (شاوشيسكو) قد هربها إلى الخارج. وقد قيل بأن السلطات المصرية بذلت هي الأخرى جهوداً لاسترداد الأموال التي أشيع تهريبها في عقد الثمانينيات من قبل بعض شركات توظيف الأموال. ناهيك عن أن البنوك السويسرية أخذت تعقد

الاتفاقيات ومواثيق الشرف [1] التي تجعل المتابعة لما هو مسروق أو مشبوه أمراً ممكناً.

كل ذلك من شأنه أن يساعد على توسيع اتجاهات المطالبة باسترداد الأموال العامة المهربة، بل والتقدم لاقتراح القوانين والإجراءات الدولية التي تحول دون تهريبها من جهة وتساعد على استنقاذ المنهوب منها من جهة أخرى.

والحقيقة أن تنبيه الرأي العام المحلي والعالمي لمثل هذه القضية والتوعية بأبعادها سيكتسب أهمية على الصُعد السياسية والقانونية والاجتماعية، وأن بإمكان منظمات المجتمع الأهلي أن تكون الطليعة في تحمل هذه المسؤولية. ولعل التحرك باتجاه بعض الجهات المعنية سيكون ذا فائدة على الصعيد الدولي، كالاتصال مثلاً بنظمة (الشفافية الدولية) (International Transparency) التي وصفت بأنها تكرس جهودها لدعم مساءلة الحكومات والحد من الفساد على صعيد قطاعات المال والأعمال [2] . فإقناع منظمة كهذه بأهمية الكشف عن الأموال المودعة أو المستثمرة بشكل غير شرعي وإعلان أسماء أصحابها سيكون أمراً مفيداً، ومن شأنه أن يدخل في روع المجتمع الدولي بأن ما يهربه الكبار هو من قبيل السرقات الكبرى التي لا يصح السكوت عنها بأية حال.

لقد تزايد اهتمام الباحثين والمنظمات الدولية المتخصصة بموضوع الفساد (Corruption) المتصل بالرشى والسمسرة والعمولات المرتبطة بالصفقات الكبرى سواء في مجال المقاولات أو تجارة السلاح أو التوكيلات التجارية للشركات الدولية، فضلاً عن وضع اليد على المال العام، حتى أن بعض الباحثين طرح فكرة استحداث آلية للكشف عن أوجه هذا الفساد وممارساته في العالم العربي بشكل دوري، وذلك عن طريق إنشاء (مرصد للكشف عن الفساد ومتابعته)[3] . وليت

---

(1) راجع : جريدة القبس الدولي، العدد (1530) ، لندن في 1990/1/20.

(2) Transparency International, **The 1998 Corruption Perceptions index**, Transparency International and Cutting en University web Site, 19 September 1998.

أورده : نادر فرجاني : "الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (256)، بيروت، 2000، ص 15.

(3) د. محمود عبد الفضيل : "الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 243، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 9-10.

مرصداً كهذا يتجاسر فيكشف وقائع الفساد الأكبر سواءً في إطار الأوجه المشار إليها أو في إطار الأموال الهائلة التي تهرب من قبل الصفوات الحاكمة خارج الأوطان.

بل يمكن التصعيد والعمل على عرض الموضوع على (لجنة مكافحة الجريمة) التابعة للأمم المتحدة، والمطالبة في الوقت نفسه بوضعه على جدول أعمال (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) بصفته موضوعاً يتصل بحماية اقتصاديات الدول النامية ومحاربة الفساد العام.

معضلة الديون الخارجية للدول الفقيرة

الديون الخارجية التي ترزح تحت وطأتها الدول الأشد فقراً في العالم (وهي 52 دولة حسب آخر التصنيفات) تبلغ نحو 357 مليار دولار، وهي تعادل أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة، فيما تستنزف خدمات هذه الديون جميع مواردها السنوية [1]. وإذا اعتبرنا فساد النظم وفشل السياسات هو السبب الأساسي للوقوع في براثن الدَّيْن، إلا أن ذلك لاينبغي أن ينسينا الدور الذي لعبته وتلعبه الدول الصناعية ومؤسساتها العولمية في تكوين هذه الظاهرة، سواء عبر العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة أو من خلال نظم الفوائد والشروط المكلفة للدَّيْن، ويجب أن لاننسى أيضاً بأن الطفرة التي سجلتها ديون العالم الثالث، قد تزامنت مع انهيار اتفاقية (بريتون وودز) (Bretton Woods) إثر إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون في العام 1971 فصم العلاقة التي كانت قائمة بين الدولار والذهب، حيث كان من نتائج ذلك إنهاء ثبات سعر الصرف وتعويم العملات والدخول في عمليات المضاربة، ومن ثم إدخال البلدان النامية في دوامات مالية عويصة.

لقد تفاقمت ديون العالم الثالث بشكل رهيب، وأصبح برنامج الديون الخارجية أحد وسائل الاستنزاف المجحف الذي لم تعد معه الموارد السنوية للبلدان الأكثر فقراً كافية لسداد مستحقات الدين، بل لم تعد موارد بعضها كافية لسداد الفوائد وخدمة الدين، ناهيك عن أن بلداناً أخرى عجزت تماماً عن سداد أي شيء، وأخذ البعض الآخر يلجأ إلى الاستدانة من أجل الدين، حتى باتت تلك الديون بمثابة الفخ الذي يتهاوى في شراكه الفقراء.

---

(1) انظر: جريدة العرب، لندن، في 2000/12/29.

ومع النمو السرطاني للديون ودخول بعض البلدان تلك الحلقات الحرجة، فإنه لم تعد ثمة جدوى لمواجهة المشكلة عن طريق إعادة جدولة الديون أو المزيد من الإقراض أو الضغط على الواردات أو تحويل الدين إلى أصول إنتاجية أو اتباع برامج التكيف الهيكلي[1] ، أو نحو ذلك من الحلول المالية والتكنوقراطية، ومن ثم أصبح الإلغاء الكامل هو المخرج الوحيد.

وإذا كانت ضرورات الوضع الاقتصادي الراهن للدول المدينة تحتم التفكير بمخرج كهذا، فإن ثمة حججاً موضوعية[2] يمكنها دعم هذا التفكير وإكسابه قوة الدفع والشرعية، ومنها : أن البلدان الدائنة سبق أن استخرجت - عبر مراحل استعمارها للدول المدينة - كميات خرافية من الذهب والفضة، والتي بفضلها استطاعت تمويل مشاريعها الصناعية، ناهيك عن الاستغلال الذي مارسته بحق تلك الدول في مراحل لاحقة. وما استنزاف العقول إلا مفردة صغيرة في تلك الممارسة.

ثم إن الدول الرأسمالية قد استردت بالفعل قيمة ديونها للعالم الثالث في شكل مزايا وعوائد مختلفة، كاشتراط أن يشتري المقترض بالشطر الأعظم مما اقترضه سلعاً وخدمات من سوق المانح، ناهيك عن أن الأسعار المرتفعة لفوائد الدين قد مكنت الدائنين من الاستفادة من جانب كبير من الفائض الاقتصادي للبلدان المدينة، ومن ثم فإن من العدالة أن تطرح هذه الأزمة على نطاق دولي وشعبي واسع. وإنه لحري بأجهزة الإعلام ومنظمات المجتمع الأهلي في مجالنا العربي الإسلامي أن تتبنى تلك الحجج الموضوعية التي تدعم فكرة إلغاء الديون، وأن تنشط لتنبيه أهل الفكر وأصحاب الضمير وجماعات الاحتجاج في العالم بتلك الحجج وبيان قوتها ومشروعيتها.

وإذا كانت بعض الدول الدائنة كألمانيا وفرنسا وإيطاليا قد أعلنت عن إسقاط بعض ديونها عن الدول الأكثر فقراً، فإن ذلك لايكفي لحل هذه الإشكالية،

---

(1) يتضح ذلك فيما يقترحه صندوق النقد الدولي من تقليل للإنفاق العام، وفرض ضرائب جديدة على الاستهلاك، ورفع سعر الفائدة وخفض قيمة العملة الوطنية، والتخلي عن بعض المشاريع العامة والخصخصة، وتشجيع القطاع الخاص وتقديم حوافز للاستثمار الأجنبي، ونحو ذلك.

(2) د. رمزي زكي : "إلغاء ديون العالم الثالث ضرورة وليس اختياراً"، مجلة العربي، العدد (372)، الكويت، 1989م ، ص 24-27.

ولابد من مواصلة الضغط لقبول فكرة الشطب التام، وبالتالي إسدال الستار على ذلك الغبن الدولي الكبير.

الآثار والممتلكات الثقافية المنهوبة

الآثار والممتلكات الثقافية التي تم نهبها وتهريبها من أماكنها الأصلية أو الطبيعية إلى دول أخرى أجنبية هي من الظواهر التي شهدها العالم الثالث في العصر الحديث، والتي تستحق الآثارة والبحث لها عن حل عادل، خاصة وأن أكثر ذلك النهب والتهريب قد تم في مراحل استعمارية، وأنه من الحق المطالبة باسترداد تلك الآثار والممتلكات وإثارة موضوعها على الصعيد العالمي على الرغم من تحاشي الدول والمؤسسات الغربية الدخول في مناقشات حول هذا الموضوع.

صحيح أن البعض من تلك الآثار وصل متاحف بلدان لم يسبق لها استعمار الآخرين، إلا أن القسم الأكبر مما استقر منها معروضاً أو محفوظاً في متاحف أو مكتبات أو قصور العالم الأوربي والأمريكي قد سبق تهريبه أو نهبه في ظل السيطرة الاستعمارية. فالغرب منذ أن احتل العديد من بلدان الجنوب نقل عشرات الآلاف من التحف والآثار والنماذج الثقافية والحضارية بأصنافها المعدنية والحجرية والخشبية والجلدية والورقية المختلفة، كما نقل الآلاف من الوثائق والمخطوطات والقطع واللقى الثمينة عبر قناصله ودبلوماسييه ورحالته وأثرييه وجنوده وتجاره ومهربيه، حتى غاصت متاحفه ومراكزه في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وأمريكا وغيرها بتلك الآثار التي تمثل تراثاً ثقافياً يعكس هوية الشعوب ويترجم تاريخها الحضاري الموصول. فآثار مصر والعراق والشام وليبيا وإيران وإفريقيا ودول آسيا الإسلامية مثلت الجانب الأكبر مما تم نهبه وتهريبه، وبما قُدر ثمن البعض منه بمليارات الدولارات، فيما لايُقدر بعضه الآخر بثمن.

ففي كينيا مثلاً أكد الأستاذ (بوانه) مساعد مدير المتاحف الوطنية بأن سرقة التحف الكينية بدأت مع ظهور المكتشفين الأجانب، وحين قطن العسكريون إلى ذلك نقلوا إلى بلادهم الكثير من الآثار التي تترجم الحضارة السواحيلية أو التي تجسد حالة التعامل مع الثقافة الإسلامية، ناهيك عما تمت سرقته من نفائس الخزف الصيني الذي كان يعكس اقتناؤه الذوق الجمالي عند الأفارقة ويوحي بتقدمهم الاتصالي مع الآخرين.

أما عن مالي فيقول الأستاذ (سيد بياي) مدير المتحف الوطني (بباماكو) بأن النهب قد تفاقم في العقدين الأخيرين، حيث استغل الأوربيون ظروف التردي

المعيشي، وأخذ نهبهم يمتد إلى كل المواقع ويشمل مختلف التحف والآثار والصناعات التقليدية العتيقة[1].

وفي ليبيا هربت إبان المرحلة الاستعمارية آلاف التحف الفنية والقطع الأثرية والتماثيل وأنواع الفخار والوثائق والمخطوطات والزخارف والمسكوكات التي ما برحت تزخر بها متاحف إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تسلم المدن الأثرية من ذلك العبث حتى امتدت الأيادي إلى الأعمدة والتماثيل الكبيرة[2].

ولم يتوقف هذا النهب الذي منيت به العديد من بلدان العالم الإسلامي والعالم الثالث. وقد تحول في ظل الآليات المستجدة إلى جريمة دولية منظمة تتم بمعرفة عصابات متمرسة لها أساليبها وإمكاناتها وتقنياتها وعلاقاتها المتطورة. وإنه لمن غير المنصف ولا الحضاري أن يظل هذا الوضع مستمراً وتظل المسروقات الكبرى تتوالى على متاحف ومراكز الدول التي تزعم التحضر، ثم تعرض بفخر في الصناديق الزجاجية المضيئة ليتفرج عليها الملايين من الزائرين والسواح لقاء أجور تقدر حصيلتها بعشرات الملايين من الدولارات سنوياً، فيما يظل أصحاب الأثر الشرعيين في خسران مزدوج : لا الأثر في حوزتهم ولاريع التفرج إليهم يعود.

لقد تحركت بعض الدول في بعض الأوقات وناشدت دولاً أو مؤسسات من أجل إعادة تلك المنهوبات، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً، لذلك لابد من القيام بحركة واسعة وعلى أكثر من صعيد من أجل هذه القضية، ويمكن في هذا الخصوص إنشاء روابط إقليمية وتأسيس جمعيات ومنظمات أهلية تحمل هذا الأمر وتعمل على عولمته.

ويمكن البدء بوضع قوائم بأسماء وأماكن الآثار والتحف والمخطوطات وتصنيفها، وحث منظمة اليونسكو والمنظمات الثقافية في العالم على الاهتمام بالأمر ومدّ يد المساعدة من أجل استرجاع ذلك التراث.

ولابد في موازاة ذلك من التحضير القانوني للوقائع وتكييفها بصفتها جناية دولية لابد أن ينظر بها القضاء الدولي. ولعل ليبيا من الدول القليلة التي فطنت إلى

---

(2) و(1) د. محمد الأصيبعي : "نهب وسرقة وتهريب التراث الثقافي الأفريقي إلى متى"؟، جريدة الدعوة الإسلامية، العدد (715)، 2000م ، طرابلس ـ ليبيا ، ص 7.

ذلك وألحت على حقها في التقاضي، وما استرجاعها لنسخة من تمثال (فينوس) إثر زيارة رئيس الوزراء الإيطالي - ماسيمو داليما) إلى طرابلس في نهاية العام 1999 إلا ثمرة أولى للجهد الحري بأن يتواصل من أجل استعادة جميع التراث الوطني المسروق[1].

الألغام المزروعة وحقوق الضحايا الأبرياء

الحروب التي تشنها الدول الكبرى عدواناً منها على المستضعفين، أو التي سبق أن شنتها سجالاً فيما بينها مع استخدام أراضي الغير ساحات لذلك، قد تركت آثاراً خطيرة مازالت تفاعلاتها قائمة حتى الآن، وتبرز معضلة الألغام المزروعة في مقدمة تلك الآثار.

وبالرغم من المسؤولية الواضحة التي تتحملها الدول المعتدية أو المتحاربة عن الوضع المأساوي الذي صنعته تلك الألغام، ورغم الاهتمام الذي توليه بعض الجمعيات والأطراف الإنسانية بهذه القضية، إلا أننا لانجد حتى الآن أية مبادرة جادة من تلك الدول لإعلان مسؤوليتها وإبداء تحملها لتبعات ذلك الوضع، بل نجد بعضاً منها كالولايات المتحدة الأمريكية تمتنع عن التوقيع على المعاهدة الخاصة بنزع الألغام[2]، فيما تغض دول أخرى الطرف وتحاول تهميش المشكل وإبعاده أساساً من جدول العلاقات.

والحقيقة أن أكثر من يعاني من هذه المعضلة هي شعوب وبلدان يقع أكثرها في دائرة العالم الثالث. فمثلاً معركة العلمين التي جرت وقائعها في الصحراء الغربية بين دول الحلفاء والمحور، وتحديداً بريطانيا وألمانيا وإيطاليا قد تركت خلفها حوالي 23 مليون لغم زرعت على مساحة 655,000 فدان، وأدت إلى سقوط حوالي 8660 ضحية مابين قتيل وجريح، كما أشارت إلى ذلك إحصائيات وزارة الدفاع المصرية، ناهيك عن تأخيرها لمشاريع التنمية والاستثمار وإعاقتها لحركة السياحة وسير الحياة العادية، ومع كل ذلك لم تحرك الدول الزارعة للألغام ساكناً من أجل الإسهام بنفقات الإزالة[3].

---

(1) د. محمد الأصيبعي : "نهب وسرقة وتهريب التراث الثقافي الأفريقي إلى متى"؟، جريدة الدعوة الإسلامية، العدد (715)، 2000م، طرابلس - ليبيا، ص 7.

(2) منير الحمش : مناقشة، ضمن : العرب والعولمة، بحوث ومناقشات ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص 278.

(3) راجع ما كتب في الموضوع في جريدة الأهرام بأعدادها المؤرخة في 1999/10/17و2000/2/15 و /2000/2

وإذا كانت بعض هذه الدول قد وافقت على تقديم خرائط الألغام، إلا أنه مع ظاهرة اندثار مواقع الألغام بفعل عوامل التعرية أو تغير توزيعها الجغرافي، لم يعد لتلك الخرائط من جدوى وبات الوضع بحاجة إلى مزيد من الأجهزة والمعدات المتطورة والتدريب اللازم لمواجهة الموقف بكفاءة وفعالية.

هنا يجب أن نشير إلى أنه من غير المنطقي أن يتم التعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها مجرد مأساة إنسانية دون أن يُحَمَّل المسببون لها كامل المسؤولية، خاصة وأن ثمة فرق بين ألغام تزرع نتيجة حرب بين دولتين وألغام تزرع نتيجة حرب بين طرفين يتحمل شظاياها طرف ثالث لاناقة له في تلك الحرب ولاجمل، كما في حالة مصر وليبيا، أو نتيجة احتلال أو عدوان تقوم به دولة ضد أخرى، كما في حالة الألغام الإسرائيلية المزروعة في لبنان.

إن التحرك لإثارة هذه القضية أضحى مطلوباً وعلى أرفع المستويات ليس من قبل الدول المتضررة فقط، بل من قبل جميع المحبين للعدل والإنصاف والسلام في العالم. غير أن المبادرة يجب أن تنطلق من داخل الدول المتضررة وعبر مؤسساتها الرسمية، فضلاً عن منظمات المجتمع الأهلي ومؤسساته الإنسانية والدينية والسياسية، كجمعيات حقوق الإنسان والأزهر والكنيسة وحماية البيئة والجامعات وغيرها. وأنه لابد من التوجه لمخاطبة قوى التأثير العالمي والجهات المعنية بحقوق الإنسان وحثها للضغط على الدول المسؤولة وتحميلها مسؤولية التبعات، وبالتالي إلزامها بالأموال والمعونات المادية والفنية واللازمة لتفكيك (حدائق الشيطان).

ويمكن عرض القضية على محكمة العدل الدولية والمطالبة بتعويض الضحايا أو أسرهم عن السنين التي ظل يتساقط خلالها الآباء والأبناء قتلى أو جرحى أو معاقين، مع التأكيد على حقوق الدول المتضررة جراء ما أصابها من تعطيل لمشاريع التنمية والسياحة لسنوات عديدة.

كما أنه بالإمكان على مستوى الدول الاستفادة من السابقة التي حققتها ليبيا في مواجهة إيطاليا حين انتزعت منها اعتذاراً رسمياً على سنوات الغزو، تبعه اعتراف بواجب التعويض عما لحق المجتمع من أضرار جراء زراعتها الألغام واعتبار تلك التعويضات مستحقات واجبة السداد - على حد تعبير د. أحمد إبراهيم الفقيه (1).

---

(1) راجع ما كتب في الموضوع في جريدة الأهرام بأعدادها المؤرخة في: 1999/10/17 و 2000/152 و 2000/2/24.

وعلى أية حال، تظل مسؤولية منظمات المجتمع الأهلي قائمة لمتابعة هذه القضية والتواصل بشأنها مع المنظمات الإنسانية والاجتماعية والعلمية والدينية، وجعلها من قضايا العالم التي لايمكن التعامل معها من مجرد منظور إنساني أو إحصائي، فيما تفاعلات الجريمة مستمرة في حصدها الأرواح وتعطيلها الحياة الطبيعية في ساحات واسعة من أراضي الدول المتضررة.

حقوق الإنسان والبحث عن القواعد المشتركة

في ظل تصاعد مقولة حقوق الإنسان والحريات العامة التي تنشط المراكز الغربية في طرحها بشكل عولمي، يتعين علينا أن نكون على بينة من حقيقة أن الإعلانات والنصوص المتعلقة بتلك الحقوق والحريات هي غربية المنشأ والرؤى، وتعميمها يعني عولمة المنظور الغربي وفلسفته الخاصة حول الإنسان والحرية والمجتمع والحقوق.

وإذا كنا موافقين على القيم الإيجابية التي تحملها بعض المفردات التي وردت في تلك الإعلانات والمواثيق والتي تجد لها ترجمة ولاشك في إطار المجتمعات الغربية الراهنة، إلاّ أن الأمر يحتاج إلى مراجعة بخصوص مفردات وممارسات أخرى تحمل في طياتها مضامين أو اتجاهات نسبية قد لاتجتمع على محتواها واتجاهاتها كل الجماعات والشعوب، ومن ثم فإن تصعيدها إلى مرتبة الثوابت أو المقبولات أمر فيه نظر.

من جهة أخرى إن ما يُطرح اليوم من حقوق نجده يتمحور حول المسائل والمفردات التي لا تحمل إلا البعد الفردي والسياسي، في مقابل إهمال المسائل والمفردات التي تحمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية. فها نحن أولاء نرى كيف أن الخارجية الأمريكية قد استبعدت منذ العام 1986 تلك الأبعاد من نشرتها السرية وأمرت ممثليها الدبلوماسيين في الخارج بعدم التطرق إليها في تقاريرهم الخاصة، مبررة ذلك بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي مجرد طموحات لا ترقى إلى مستوى الإلزام، وبالتالي هي ليست، بنظرهم، مما يدخل في مفهوم الحقوق المعترف بها دولياً (1).

---

(1) عبد الغفار شكر : "العولمة والديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة الشاهد، العدد (182)، 2000م، نيقوسيا ـ قبرص، ص 56.

ووفقاً للنظرة نفسها ليس مما يبعث على الاستنكار أن تتجاور في بلد ناطحات السحاب مع أكواخ الصفيح، أو أن يجتمع أصحاب المليارات مع أفواج المتسولين أو مع من يبحثون عن بقايا الطعام في أكوام القمامة، فظواهر كهذه ليست مما تجب مقاربته في ضوء مقولة الحقوق.

وإذا كنا نعتبر أن معادلة الوجود لا تستقيم دون اعتبار العدالة مطلباً لا يقل في حيويته وأهميته عن مطلب الحرية، فإن الغرب لايرى حرجاً من أن يُشيد بنظام موالٍ حتى وإن افتقدت في ظل هذا النظام شروط العدل ومعاني الكرامة.

والأغرب حين يتألم ويستنكر بعض دعاة حقوق الحيوان في الغرب لمنظر طير اعتصرته المياه الملوثه بالزيت، ولا تتحرك ضمائرهم لعمليات الاستغلال الجنسي الموجهة ضد الأطفال والتي تمارسها بالقرب منهم مؤسسسات البغاء المنظم[1].

إن (التجزيئية) و(النسبية) و(ازدواج المعايير) و(الإغفالات) الأساسية التي تنطوي عليها أطروحة حقوق الإنسان الغربية لايمكن القبول بها أومجاراتها، ولابد من البحث عن أطروحة أخرى تؤسسها مبادىء (وحدة الحقوق) و(تكاملها) و(شمولها). وبإمكان الدول والمنظمات والجمعيات الإنسانية والدينية في مجالنا العربي الإسلامي أن تنشط في بناء هذه الأطروحة البديلة التي تحمل في طياتها ما هو مشترك وإنساني.

ولعل ماينبغي أن يتصدر في هذا الخصوص مقولات من قبيل :

- لاحرية دون عدالة، ولا عدالة دون حرية.
- إن كلا البعدين الفردي والاجتماعي مطلوبان ويكمل بعضهما الآخر.
- إن معايير تطبيق الحق واحدة ولاتصح الازدواجية في تطبيق هذه المعايير.
- هذه المقولات مطلقة ولايخل بإطلاقيتها كونها تتطابق مع منظور معين هو المنظور الإسلامي مادامت تعكس بالفعل إيمان وتطلعات جميع البشر أو معظمهم على أقل تقدير.

(1) تحت عنوان (استغلال الأطفال جنسياً تجارة عالمية) نشرت (لوموند دبلوماتيك) تقول بأن ظاهرة البغايا الأطفال ممن لا تتجاوز أعمار البعض منهم شهوراً في بعض الأحيان، ذكوراً وإناثاً، أضحت من الصناعات المنظمة التي يستغل في دهاليزها الأبرياء من المشردين والمخطوفين وغيرهم ممن تُمارس ضدهم عمليات الاغتصاب والضرب والتعذيب الشاذ، فضلاً عن نقل الأمراض الجنسية.
كما كشف مندوب الأمانة العامة لمنظمة الإنتربول عن ظاهرة الاتجار بالبشر من النساء والأطفال، مبيناً بأن عدد ضحايا هذه التجارة قد بلغ 4 ملايين فرد كل عام، وهي تجارة آخذة بالتزايد نظراً لما تدره من أرباح تتراوح حصيلتها السنوية بين 5-7 مليار دولار. وإذا كان الشمال المترف هو المحور الأساس لهذا البغاء العجيب، فإن أغلب الضحايا هم من فقراء العالم الجنوبي وبؤسائه.

قضايا الهجرة وأزمة اللجوء

عـرفت البشـرية الهـجـرة منذ بـدأت عـوامل السكان والسيـاسـة والحـروب والاقتـصاد تدفـع النـاس نحـو مغـادرة أوطـانهم. وليس الإنسان الأوروبي بمستثنى من ذلك. فبريطانيا كـان لهـا من المهـاجرين في عـام 1900 مـايقـارب الـ 41 مليونـاً توزعـوا على كندا واسـتراليـا والعـالم الجـديد وجنوب إفـريقـيـا، فـيـمـا قـدر عـدد المهـاجـرين الإيطاليين خلال قـرن من الزمـان (من 1876 وحتى 1976م) بـ 26 مليون نسمة، نـاهيك عن الهجـرة الألمـانيـة التي تلاحـقت نحـو أوربا والعالـم الجديد. وقـد اعـتـبـر الفـرنسيـون أول من توجـه نحـو كـندا، وكـان ذلك في أوائل القـــرن الســابع عـشر[1]، والأمـر كـذلك بالنسبـة للشـعـوب التي عـرفت هذه الظاهرة سـواء في شـرق الأرض أو جنوبهـا.

وإذا كـان يسجل للـهـجـرات في السـابق بعض الآثار الإيجـابيـة على مـسـتـوى التلاقح الثقـافي وتحقيق الاعتمـاد المتبـادل بين الشعوب، إلا أن هذه الظـاهـرة تحـولت في العقدين الأخيرين إلى أزمـة مـا فتئت وسـائل الإعلام تبث صـورهـا المأسـاوية التي يتردد صـداهـا بأسف في مجـالنـا العربي الإسـلامي، نظـراً لمـا يلاقيه المهـاجرون أو اللاجئون - وكثير منهم من العرب والمسلمين - من صـعـوبـات وآلام.

إن العـالم اليـوم أمسى يضـم مـا يقـارب المائة مليون مـهـاجر من بـينهم حـوالي 19 مليون لاجيء. وتأخذ الهجرة منحيين.

الهجرة الداخلية : تحدث هذه الهـجـرة في العـادة نتيـجـة حـروب أو مجـاعـات أو ممـارسـات قـهـرية تقـع في المجـال الإقليمي، وكـان من أمثلتهـا مـا رأينـاه في كل من فلسطين وأفغـانستـان ولبنـان والعـراق والسودان. وقد تصـاعد هذا النـوع من الهـجرة في العـقـود الأخيـرة وصـار يـتـخذ أشكالاً جـمـاعيـة. وإذا كـانت المفـوضـيـة السـامـيـة للاجئين التابعة للأمم المتحدة قد قـدرت عدد اللاجئين باتجـاه الشمـال بحـوالي الـ 19 مليـون لاجيء من بين مئة مـليـون مهـاجـر يضـمـهم العـالم حـاليـاً، فمعنـى ذلك أن عـدد المهـاجـرين مـن النوع الذي نتـحـدث عنه يـربو على الـ 80 مليـونـاً. ولاشك أن العـدد مـرشح للزيـادة بحكم تصـاعـد الصـراعـات وتزايد الحـروب والمجـاعـات واشـتداد ممـارسـات الاضطهـاد، فمثلاً أثنـاء حربي الخليج الأولى والثانية هـاجر أو هُجِّر أكثر

---

(1) راجع : شوقي أبو شعيرة، مرجع سابق، ص 112-113، ومريد صبحي، جريدة الأهرام، في 1999/12/4م.

من 400 ألف عراقي نحو تركيا وحوالي مليون ومائة ألف آخرين باتجاه إيران[1] وظل بضعة آلاف منهم على الحدود العراقية السعودية، والكثير من هؤلاء يعيشون في مخيمات خارج المدن وفي ظروف معيشية سيئة، الأمر الذي يطرح التساؤل على المنظمات التي يفترض فيها الاهتمام بهذا الموضوع كالهلال الأحمر ولجان الإغاثة والجماعات المهتمة بحقوق الإنسان واللاجئين حول ما ينبغي أن تتحمله من مسؤوليات بهذا الخصوص، إذ لا شك أن الملايين ممن تعيش هذا المأزق هي بحاجة إلى التغذية والعلاج والرعاية الصحية والتعليم وتوفير الظروف السكنية والمعيشية المناسبة. وإذا كان المنحى الإغاثي المؤقت أو المحدود مطلوباً لمواجهة هذه الحالة، إلا أن من اللازم على المنظمات المعنية في مجالنا العربي الإسلامي أن تتحرك بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية لعولمة هذه القضية. ويمكن اعتبار التحرك باتجاه المطالبة بتفعيل دور وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والإصرار على توسيع مظلتها أمران مطلوبان لخدمة هذا الغرض، مع ضرورة طرح فكرة إشراك رموز اللاجئين أو الجمعيات المدافعة عنهم ضمن طاقم الوكالة المذكورة، باعتبار أن هؤلاء أقدر من يشخص معاناة اللاجئين ويحدد احتياجاتهم، ومن ثم الأكثر تحمساً للمطالبة بحقوقهم الإنسانية المشروعة.

اللجوء الخارجي : يمثل هذا النوع وجهاً آخر للهجرة يتمثل في انتقال الناس من سكان الجنوب - في الغالب - باتجاه دول الشمال نتيجة لظروف القهر السياسي أو العنصري أو الديني، فضلاً عن الضغوط المعيشية والإنسانية التي تشكل عوامل طردية باتجاه دول تتميز بثرائها وجاذبيتها الليبرالية، ويصطلح على هذا النوع من الهجرة بـ (اللجوء).

لقد تفاقمت هذه الظاهرة في وجهيها السياسي والإنساني في السنوات الأخيرة على نحو لم يسبق له مثيل، حتى إنها وضعت البعد الديموغرافي في بؤرة الاهتمام، وجعلته أحد الجوانب الأساسية في الصراع الاستراتيجي الدائر بين الشمال والجنوب [2].

---

(1) حميد الغزي : "لاجئو العراق"، العربي، العدد (444)، الكويت. 1998، ص 139-141.

(2) عبد الله أبو عياش : "الصراع الديموغرافي بين الشمال والجنوب، مجلة العربي، العدد (351)، الكويت 1988م، ص 71-74.

والخطير في الأمر هو ما تمخض عن هذه الظاهرة من ردود فعل سلبية أخذت تتفاعل على الجانب الغربي ويتسع مداها، بحيث لم يعد يقتصر على العناصر والأحزاب العنصرية، بل شمل مجمل القيادات من اليمين واليسار، ناهيك عن رد الفعل الذي يصدر عن الجماعات الأكثر تطرفاً، تلك التي لم تتردد في التعبير عن مواقفها بالقيام بممارسات إجرامية لايُفرق في ظلها بين لاجيء قانوني وآخر غير قانوني.

والحقيقة أن ظاهرة اللجوء أخذت تمثل هاجساً في الغرب دفع ببعض الدول الأوربية إلى التعاون والتنسيق فيما بينها لمواجهة الظاهرة على أكثر من مستوى، وهاهي أستراليا تتجه هي الأخرى بهذا الاتجاه.

وإنه لمن السخرية التاريخية ـ كما يقول بول كيندي[1] أن تفعل ذلك الأمم الأوربية التي كانت قبل قرون مصدر أهم الهجرات في تاريخ العالم.

لقد عبر صموئيل هنتغنتون في خطابه حول صدام الحضارات عن هذه الحالة بالقول إن الثقافة الغربية أصبحت تواجه جماعات مهاجرة ترفض الاحتواء وتواصل تمسكها بقيمها وعاداتها ومرجعياتها الثقافية. وبات الوضع يعكس وجهاً من أوجه الصراع الحضاري القائم[2]، بل قد (يستعيد الجنوب هنا في خيال الشمال الطابع الأساسي الذي كان يميز (البرابرة) في العصر القديم : القدرة على التدفق والنزوح والفيضان)[3].

لقد انتقلت تلك المخاوف إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي توصف عادة بأنها بلد المهاجرين، فأخذت الإدارة في عهد كلينتون تقوي من إجراءات المراقبة وحراسة الحدود وتعمل على تضييق قواعد اللجوء[4]، بل تصدر قانوناً غريباً سمي بـ (قانون الأدلة السرية) منحت بموجبه السلطات حق إرهاب ومصادرة كل شخص يوضع في دائرة الشك، حتى وإن لم تكن ثمة أدلة قانونية ضده. ولعل التعسف يزداد

---

(1) بول كيندي / الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، عمان، الأردن، 1992م، ص 160 ومابعدها.

(2) صموئيل هنتغنتون : صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة د. مالك عبيد أبوشهيوة ود. محمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1999م، ص 52.

(3) جان كريستوف روفين : أوهام الأمبراطورية وعظمة البرابرة، نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، تعريب أمل أبي رشد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1995م، ص 89.

(4) المرجع الأسبق، ص 360-361.

حين يكون الشخص المشكوك فيه عربياً أو مسلماً، الأمر الذي يشي بطبيعة المواجهة الحضارية والسياسية التي تحدث عنها (صموئيل هنتغنتون) في خطابه المنوه عنه قبل قليل.

وليس من شك أن مايتعرض له المهاجرون غير الشرعيين سيكون أشد وطأً مما يتعرض له أولئك الذين تتاح لهم فرص اللجوء بشكل قانوني. فمعاناة القسم الأول تبدأ منذ أن تتلقفهم مافيات الهجرة التي كثيراً ما تلقي بهم في منعطفات المخاطر، فضلاً عن معاناتهم المنتظرة في الطريق فوق الموج أو بين منحدرات الجبال أو ساعة وصولهم المنافذ أو عند دخولهم البلدان المقصودة.

ولم يعد خافياً أن سلطات الدول الجاذبة أخذت تتعامل مع هؤلاء على نحو لا يتفق مع قواعد الحماية القانونية أو مقتضيات التعامل الإنساني، فهي ابتداء تحتجزهم وتلقي بهم في معسكرات خارج المدن وتتركهم هكذا لفترات قد تمتد لسنوات عديدة دون الإسراع بمعالجة أوضاعهم أو تصحيحها، حتى إنه في الحالات التي يحصل البعض منهم على فرص الإقامة أو العمل يظل هؤلاء تحت رحمة الممارسات اللامسؤولة، والمشهد الفرنسي والإسباني[1] نموذج لذلك.

إن اللجوء السياسي معترف به في إطار القانون الدولي وقد أقرته الفقرة 1 من المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما منحته الشرعية العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية كمعاهدة اللاجئين التي وقعتها في العام 1951 جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكن بعض الدول الغربية أخذت - فيما تسنه من قوانين وما تضعه من إجراءات - تتنصل من العديد من التزاماتها. وإذا أمعنا النظر فيما يُعلن من حجج لتبرير ذلك لوجدناه يقوم على ادعاءات واهية من قبيل : (المقتضيات الأمنية) و (مكافحة الإرهاب) والاتهام بـ (اللجوء المزيف)، ونحو ذلك مما يتم في ضوئه رفض طلبات اللجوء حتى الاضطرارية منها - كما تقول جمعية (غوث اللجوء) (Asylum Aid)[2].

وفي مشروع قانون اللجوء والهجرة الذي سنه (مايكل هاورد) وزير الداخلية البريطاني الأسبق ضُيق حق اللجوء وحوصرت حرية من يُمنح هذا الحق، فيما كانت التعديلات التي أدخلها (بيتر ليللي) مدير الشؤون الاجتماعية على أنظمة

---

(1) عزة سامي : "الهجرة السرية عودة للرق والعبودية في القرن الـ 21"، جريدة الأهرام في 2000/9/21م.

(2) نديم ناصر : "مستقبل اللاجئين السياسيين في بريطانيا"، مجلة العربي، العدد (453)، الكويت، 1996م، ص 42-52.

الضمان الاجتماعي قضت بقطع جميع المساعدات المالية والسكنية عن نسبة عالية من طالبي اللجوء ، الأمر الذي يطرح التساؤل حول مدى إنسانية هذا القانون ومدى وفاء بريطانيا بالتزاماتها الدولية التي وقعت عليها من قبل [1].

إنه لمن المؤسف أن لاتنال مأساة اللاجئين ومعاناتهم ما تستحقه من اهتمام. ففي الوقت الذي يفتح الغرب أبوابه للمواهب والقدرات القادمة من الجنوب، يتشدد مع العمال والمضطهدين ويحول دون حصولهم على حق العمل أو اللجوء. وحيث إن هذا الوضع بات يعرض مصائر الكثيرين للخطر، فلابد من تحرك تقوم به جمعيات حقوق الإنسان والأحزاب وروابط الجاليات العربية والإسلامية في الخارج والمرجعيات الدينية وغيرها من منظمات المجتمع الأهلي للدفاع عن هؤلاء الناس وتصعيد قضيتهم وعولمتها، تأسيساً على قواعدها الإنسانية والأخلاقية، فضلاً عن قواعدها ومرتكزاتها الحقوقية التي نظمتها القوانين والمواثيق والإعلانات الدولية.

أليس من الممكن إحياء مقترح البرنامج الأممي للإنماء الصادر عام 1992م الذي أشرف عليه الاقتصادي الدولي (محبوب الحق)، والذي طالب من خلاله بفتح أسواق الشمال أمام عمال الجنوب، سواء من منطلق مبدأ مكافحة الفقر أو بحكم الحاجة الحقيقية للعمال في بلدان تعاني من شيخوخة قوتها البشرية ؟.

ثم لماذا لاتقترح قوانين خاصة بالمهاجرين الباحثين عن عمل يُباح لهم بموجبها حق الدخول كعمالة موسمية، وعلى النحو الذي يخدم الطرفين ويُحد من ظاهرة الهجرة السرية؟.

ونشير مرة أخرى إلى ضرورة المطالبة بزيادة ميزانية وكالة غوث اللاجئين، والعمل على تفعيلها، وتوسيع مجالات تحركها، وفسح المجال لرموز اللاجئين أو الجهات التي تدافع عنهم للاندماج في أنشطتها على نحو ما بيناه عند تعرضنا للهجرة الداخلية.

وأخيراً يلزمنا التنبيه إلى أن التأكيد على الاستحقاقات الدولية المترتبة على دول المهجر، لايعني بأية حال إسقاط المسؤولية الأصلية التي تتحملها دول المنبع، وخاصة حينما يكون تشكل الظاهرة هو بفعل ما تمارسه تلك الدول بحق مواطنيها من اضطهاد.

---

(1) المرجع السابق، ص 42-42.

إن على المنظمات الأهلية أن تمارس الضغط على تلك الحكومات من أجل محاصرة هذه الظاهرة وإنهاء حالة انتهاك الحقوق التي تدفع بالناس إلى المنفى.

كما يجب من جهة أخرى تحميل دول الجوار مسؤولياتها الأخوية والإنسانية في هذا الشأن، ودفعها لقبول من يضطره القهر لطلب اللجوء إليها، خاصة إذا ما كانت تلك الدولة غنية وتمتلك من الطاقة الاستيعابية ما يؤهلها لذلك. وفي النص الإسلامي مايوجب هذا الموقف حتى مع أشد المخالفين كما في قوله تعالى : ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه﴾(1)، وعلى هذا النحو المتكامل يجب أن تعولم هذه القضية.

التلوث البيئي ومسؤولية الملوثين الكبار

يُعد التلوث الناتج عن التصنيع الحديث والأنشطة الكيميائية والذرية التي تمارسها الدول الصناعية بشكل مكثف إحدى إشكاليات العصر التي تبعث على القلق وهي تهدد الكون برمته. ويكفي أن نشير إلى أن هناك أكثر من 500 مليون طن من المواد والنفايات السامة يخلفها العالم الصناعي اليوم، ونصيب أمريكا يصل سنوياً إلى أكثر من 120 مليون طن من النفايات و 48 مليون طن من السموم والمواد المشعة، فيما تخلف بريطانيا أكثرمن 70 مليون من النفايات و 20 مليون من المواد السامة والمشعة. أما فرنسا وألمانيا فتخلفان نحو 70 مليون طن من بينها 22 مليون طن من المواد السامة، إضافة إلى ما تخلفه المصانع في كل من روسيا واليابان(2) من ملايين أخرى.

والحقيقة أن التصنيع الذي قاده النظام الرأسمالي المتوحش قد أهدر خلال مئة وخمسين سنة ما تراكم في الأرض من مصادر طبيعية طوال ملايين السنين، مما جعل الأرض محاطة بالتلوث من كل جهاتها(3). وقد أكدت أبحاث قمة الأرض التي انعقدت في (ريو) في البرازيل في العام 1992 م فداحة المسؤولية التي يتحملها هذا النظام بحق العالم عموماً وبحق العالم الفقير بوجه خاص. فتدمير الغابات وتصاعد ثاني أوكسيد الكربون ومادة CFCI وغيرها من الغازات والإشعاعات والمواد السامة التي تقذف بها المصانع والمفاعلات والأجهزة الحديثة، كان السبب

(1) سورة التوبة، الآية 6.

(2) سمير أبي نادر : "الإيكولوجيا بدلاً من التكنولوجيا"، مجلة الشاهد، العدد (137)، 1997، ص 89.

(3) جريدة الحياة، العدد (10226) ، لندن، 1991م.

في ظهور ثقب الأوزون، وظواهر الجفاف والتصحر في بعض المناطق من العالم الثالث، وكذلك ذوبان الثلوج الذي أصبح يهدد جزراً فقيرة بالاختفاء كجزر المالديف مثلاً، فضلاً عن هطول الأمطار الحمضية التي أصبحت تفسد الطبيعة والغذاء في أكثر من مكان، ناهيك عن الفيضانات التي تدمر بلداناً كالهند وبنغلاديش والباكستان، إلى غير ذلك من تداعيات الموقف البيئي المريع.

ومن الغريب أن دولاً في الغرب الصناعي لم تجد من طريقة للتخلص من صناعاتها الملوثة إلا بنقلها - وتحت ستار تقسيم العمل الدولي أو مقتضيات العولمة - إلى دول أخرى من العالم الثالث. وهذا ما كانت تفعله كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا منذ وقت مبكر، وهي تعمد إلى توطين بعض صناعاتها كصناعة الأسمنت والصناعات الكيمياوية في مستعمراتها العربية في شمال أفريقيا دون أي تحفظ[1]. بل إن البعض من البلدان الصناعية - وبضمنها إسرائيل - لم تجد مكاناً لدفن نفاياتها الذرية والكيمياوية إلا صحاري أو سواحل البلدان الفقيرة التي منيت بحكام أو وسطاء محليين لايراعون في أوطانهم إلاً ولاذمة، فيما كان بإمكان تلك الدول التخلص من ملوثاتها بشكل ذاتي بما تمتلكه من قدرات ومستودعات.

وإذا كان من الحق أن ننوه بالجهد الفني الذي تبذله الدول الصناعية لمواجهة إشكاليات البيئة والتلوث، إلا أنه يجب القول بأن ذلك ظل محكوماً بالمنظور الذاتي والمصلحي، حيث لم تعط بيئة الجنوب من الاهتمام والعناية ما تستحقه.

كما أنه بالرغم من وضوح مسؤولية هذه الدول في التلوث الشامل، فإنها ترفض الاعتراف بأن نظامها الصناعي هو السبب الرئيس في ذلك، لهذا فهي تتهرب حتى من الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في قمة الأرض الأولى سواء على مستوى تقديم الأموال والتعويضات اللازمة للدول الفقيرة أو على مستوى توفير التكنولوجيا وتقديم المساعدات البيئية. بل وجدنا(جورج بوش) الأب يرفض التوقيع على الاتفاقية الخاصة بالتنوع الحيوي تحت دعوى ضمان حرية كشف

---

(1) راجع في ذلك. د، عبد العزيز الحاج أحمد : الاعتبارات البيئية في التوطين الصناعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1980، ص 61-62.

المصادر البيولوجية في دول الجنوب وحماية براءات اختراع التكنولوجيا المصنعة في الشمال انطلاقاً من تلك الكشوف[1].

ومن السخرية أن ينتظر البعض من دول الجنوب أن تلتزم بالمعايير البيئية في سلوكها الاستثماري، وأن تتبع طريقاً غير كاربوني في التنمية[2]. دون التفكير فيما يجب توفيره لها من بدائل.

لقد تفاقمت إشكاليات البيئة، و لم تعد تنفع لمواجهتها اجتهادات من قبيل: (الديون مقابل الطبيعة) و(الضرائب البيئة) و(الحق في التلوث) وغيرها من الصيغ التي لاتُطرح أساساً إلا في إطار حماية الاستثمارات الكبرى والحفاظ على النظام الاقتصادي الدولي السائد[3].

من هنا لابد من النهوض بعولمة قضية البيئة انطلاقاً من تحميل الدول الصناعية مسؤولية تبعات التلوث العالمي، إذ ليس من المعقول أن تختفي جزر صغيرة من المحيط أو تعاني شعوب من الجفاف أو التصحر أو الارتفاع الحراري أو التلوث الجوي أو المائي، ولا تتحمل تلك الدول - التي هي السبب في نشوء تلك الظواهر - مسؤولية التعويض والمساعدة والإنقاذ.

بل يمكن - في إطار عولمة هذه القضية - اعتبار فعل التلوث مسؤولية يتحمل آثارها الملوثون على المستوى القضائي، وقد كان لأحد الباحثين اقتراح بإنشاء محكمة خاصة للنظر في دعاوى الضرر المتعلقة بالمسؤولية البيئية وإعطاء حق رفعها للدول والمؤسسات والأفراد على حد سواء[4]. ولعل هذا المقترح يمكن إثارته بخصوص أخطر تلوث بيئي شهدته الأرض في السنوات الأخيرة، ونعني به التلوث الذي حدث نتيجة استخدام اليورانيوم المستنفد في مناطق الخليج والعراق والبلقان وغيرها، والذي أدى إلى وفاة المئات من الناس أو إصابتهم بالسرطانات والأمراض الخبيثة.

---

(1) باتريك هارمن وآخرون : **القانون الدولي وسياسة المكيالين**، تعريب د. أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط 1، 1995م، ص 259.

(2) بول كيندي: **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 160.

(3) سمير أبي نادر، مرجع سابق، ص 260-263.

(4) راجع : د. محسن إفكيرين : **النظرية العامة للمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة عن أفعال لايحظرها القانون الدولي، مع إشارة خاصة لتطبيقها في مجال البيئة**، (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة)، دار النهضة العربية، ط 1، القاهرة، 1992، ص 433-437.

إن الغرب - وفي مقدمته أمريكا - يتحمل ولاشك مسؤولية تقديم الخرائط التي توضح المناطق الملوثة بإشعاعات اليورانيوم وتنظيف جميع تلك المناطق مع توفير الرعاية الطبية العاجلة للمرضى والمصابين وتقديم التعويضات العادلة لهم.

ولابد في كل الأحوال من عولمة هذه القضية على مختلف المستويات وعدم الاكتفاء بالجهود التي يقوم بها أفراد أمثال البروفيسور الأمريكي الجنسية (دوروكيه) الذي يعود له الفضل في إثارة هذا الموضوع الخطير، والذي لم يثر أصلاً إلا بعد ظهور إصابات بين جنود التحالف الغربي الذين شاركوا في حروب الخليج والبلقان وكان هو أحدهم.

الثروات الكونية بين عولمة الاستثمار والمقتضيات البيئية

إن الثروات العامة للبشرية من بحار وفضاء وقارة قطبية جنوبية، مالازالت نهباً للقادرين ممن يحوزون المال والقوة والتكنولوجيا، بينما الفقراء وغير القادرين ليس لهم من (مال الله) هذا من نصيب. وقد كان من الإنصاف أن يُشرك هؤلاء وأن لاتستأثر بمنافع تلك المصادر دول دون أخرى، مع أن التلوث الذي قد يتأتى من استثمار تلك المواقع الطبيعية لايفرق في آثاره بين من استثمر واستفاد ومن لم يستثمر ويستفد، مما يعني أن الفقراء يتحملون الغرم وليس لهم من الغنم شيئاً.

إن الاحتكار الذي تمارسه الدول الكبرى لأعالي البحار والفضاء الخارجي، والذي يتيح لها الاستئثار بالمصادر والمعطيات المادية والأمنية، هو من الأمور غير المقبولة، وأنه لابد من العمل على إيجاد قواعد دولية لمواجهة هذه الحالة بالشكل العادل والمطلوب. ويمكن في هذا الخصوص إحياء اتفاقية (مونتيغوياي) الصادرة في العام 1982 والتي تنص على ضرورة إنشاء سلطة دولية تشرف على استخراج الثروات المعدنية في البحار الخارجية. وبالطبع لايتم ذلك دون إكسابها القوة القانونية التي تلزم بموجبها جميع الدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة وكندا (اللتان سبق أن رفضتا التوقيع عليها)، وذلك وفقاً لقاعدة شراكة الجميع في الاستثمار والمنافع [1].

إنه يجب القول بأن إدارة المحيط البيئي الخارجي بشكل عالمي مطلب مشروع وتسنده فكرة (التراث المشترك للانسانية)، تلك الفكرة المعروفة لدى

---

(1) باتريك هارمن وآخرون، مرجع سابق، ص 258.

الأوساط الدولية والتي تعتبر بموجبها أعالي البحار والقمر والأجرام السماوية وغيرها من المواقع الطبيعية حقاً عاماً يتعين تقسيم ثمراته واستثماراته بشكل عادل على الجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار المقتضيات البيئية التي تحفظ التوازن وتحول دون تعرض الآخرين للضرر.

عولمة القيم المشتركة

إن سعي الغرب إلى عولمة قِيَمِه النسبية جدير بأن يدفعنا نحن أبناء العالم العربي الإسلامي إلى العمل على تأصيل القيم الفطرية والأخلاقية والإنسانية والروحية التي تُدرك بالفطرة، ويستوعبها العقل ويقربها المنطق، وتدعو إليها الشرائع والوصايا الكبرى، كعولمة أكثر رحابة وإنسانية من تلك الأحادية القيمية التي يحاول الغرب تعميمها على الجميع.

والحقيقة أن القيم العليا المشتركة لم تكن خافية تماماً على العقل البشري الحديث، ففي إطار القوانين الوضعية هناك ما يسمى بـ (القانون الطبيعي) الذي يُعرف بأنه مجموعة المبادىء المثالية التي تتميز بالثبات وعدم التغير في الزمان أو المكان، والتي يهدي إليها العقل وتُعد من المصادر التي يستمد منها المشرع والقاضي القاعدة القانونية [1].

وإذا كانت مثل هذه المبادىء والمُثل تشكل مصدراً احتياطياً للقانون الوضعي المعاصر، فإنه من الجدير أن يتم تعميمها وعولمتها على أكثر من مستوى.

في جامعة (بوند) بأستراليا قدم أحد طلبة الدكتوراه أطروحته بهذا المعنى تحت عنوان (**عولمة القيم**)، وأكد خلالها ضرورة ترسيخ القيم الإنسانية المشتركة من نوع: احترام أصل الحياة، ونبذ العنف، والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية المشتركة إزاء الآخرين، والتسامح، ونحوها من القيم ذات المصدر الإلهي التي تمثل قاسماً مشتركاً بين مختلف الأديان والشعوب، مطالباً بنشرها وتسييدها فوق كل الدول والشعوب [2].

وحين تبرز مفردات من قبيل (الفطرة) و (الإيمان) و(العدل) و (الوسطية) و(التوازن) وغيرها، وهي تعكس في الوقت نفسه مضامين الإسلام ورؤيته العامة نحو الإنسان والوجود، فإن السعي لعولمة تلك المفردات لا يعني إحلال خصوصية

---

(1) د. محمد حسنين الوجيز في نظرية القانون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 15-16.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999، نيويورك، ص 11-18.

قيمية محل خصوصية أخرى مادامت تلك المفردات تترجم جوهر الإنسانية وتعبر عن مدركاتها الواحدة، لهذا لايشكل الرجوع إليها إلا رجوعاً للأصول الروحية والأخلاقية والاجتماعية التي ينطوي عليها بنو الإنسان، ومن ثم فإن إعلاءها عولمياً سينظر إليه بصفته عملاً يخدم الإنسانية. لهذا فليس من المستغرب أن يتوافق موقف الفاتيكان مع الموقف الإسلامي في العديد من القضايا الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية المتعلقة بالأسرة والسكان والجنس والإجهاض والاستنساخ البشري وما إلى ذلك، وهو أمر جدير بالتطوير والبلورة من خلال اجتماع القيادات الروحية في العالم، وعبر إجراء حوارات الأديان. كما ليس المستغرب أن يتضمن (تقرير التنمية البشرية للعام 1999) مايؤكد على (ضرورة الالتزام بالأخلاقيات العالمية والعدل واحترام حقوق الإنسان لجميع الناس. فالحكم العالمي، وإحساساً بالمسؤولية وبالالتزامات على نطاق وأوسع، ليس فقط من جانب الأفراد وحدهم، بل أيضاً من جانب الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني، والقيم الأساسية التي يمثلها احترام الحياة والحرية والعدل والمساواة والتسامح والاحترام المتبادل والنزاهة، هي التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن اللازم أن تصبح هذه القيم الأهداف التي توجه العولمة ذات الوجه الإنساني وتضييق الفجوات بين الأغنياء والفقراء، وتضييق حالات التطرف في المستويات بين البلدان ينبغي أن يصبحا هدفين عالميين صريحين)[1].

إن عولمة القيم الأساسية العليا التي يشترك فيها جميع البشر سيظل مشروعاً تحتاجه البشرية، لا على الصعيد الثقافي فحسب، بل على صعيد تنظيم العلاقات بين الدول والشعوب أيضاً. ومما يجب أن نعلمه في هذا الخصوص هو متى ما ظل المنطق الذي يحكم العلاقات الدولية مبنياً على (ثنائية السياسة والأخلاق)، فإن الحاجة إلى عولمة تلكم القيم تظل ضرورية للخروج بالعالم من منعرجات الظلم واللاتكافؤ والاستكبار إلى فضاءات العدل والإنسانية.

منظمات المجتمع الأهلي في مجالنا العربي الإسلامي وآليات الدور

إذا كانت ظاهرة المنظمات غير الحكومية تبدو وكأنها إحدى معطيات العولمة الراهنة، فإنه يجب القول بأن هذه الظاهرة قد عرفتها الحضارة الإسلامية

(1) أماني قنديل: "تطور دراسات العمل الأهلي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (220)، 1997، ص 63.

وأن تجلياتها مازالت حية في مجتمعاتنا الحالية. ولعلنا في سياق ماعرضناه من قضايا وإشكاليات، قد نوهنا بدور هذه المنظمات وما ينبغي أن تقوم به في هذا الخصوص. نعود الآن لمقاربة آليات ذلك الدور، مميزين ابتداء بين منظمات (أهلية) نابعة تعمل ضمن أهداف متكاملة وفي سياق مشروع حضاري مستقل، ومنظمات (أهلية) تابعة تعمل ضمن أهداف جزئية وفي سياق رؤى لاجذور لها في أرض الواقع.

ولعلنا لانتجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن أكثر النشاط الذي تمارسه المنظمات الأهلية في مجالنا العربي الإسلامي ينصب على قضايا ومشكلات ذات أبعاد فردية أو اجتماعية محدودة على نحو مانراه في حالات الإعاقة وكفالة اليتامى وضحايا الحروب والكوارث والأمراض ومساعدة الفقراء ونحو ذلك، مما لانستغرب معالجته بالشكل الإسعافي -كما يعبر د. محمد عابد الجابري[1]، إلا أن من الحق أن نؤكد على أن بعض تلك الظواهر وغيرها، وبحكم تعقدها في ظل متغيرات العصر وتفاعلات البيئة الدولية، قد اكتسبت أبعاداً تتجاوز آفاقها المحدودة وصيغها الظرفية، الأمر الذي لم تعد معه المعالجة التجزيئية ذات جدوى، وبالتالي فإن معالجتها وفقاً لمنهجية أخرى أكثر عمقاً وشمولية وأبعد سعة ومجالاً قد بات من الضرورة بمكان، وهذا ما يمكن أن توفره منظمات المجتمع الأهلي إذا ما سارت في الاتجاهين التاليين :

أ) **تقوية الدور التفاوضي للدولة** : حين تعاني الدولة في المجال العربي الإسلامي من ضعف أو رخاوة نتيجة لعلاقاتها الخارجية غير المتكافئة، والتي لا تقوى معها على اتخاذ المبادرات القوية أو الأكثر استقلالاً، فلا يعني هذا أن مصالح الدولة هنا لا تلتقي بالضرورة مع ما تسعى إليه العولمة البديلة أو المضادة، بل إن الدولة الضعيفة أو المرتهنة قد تكون بأمس الحاجة في بعض الحالات إلى قوة داخلية تساعدها على المناورة وحرية الاختيار.

في هذا الحالة تبرز أهمية منظمات المجتمع الأهلي بما يمكن أن تقوم به من مبادرات أو إسهامات رديفة أو معاونة من شأنها تقوية موقف الدولة وتعضيده، لاسيما في حالات التجاذب والاختلاف.

---

(1) رأفت أمين : "تأثير النظام العالمي الجديد على المناطق النامية في العالم"، جريدة الأهرام في 1997/10/2م، ص 63.

لقد لعبت بالفعل وفي بعض اللحظات، منظمات مثل هذا الدور البناء. ففي مؤتمر المرأة الدولي الذي عقد في بكين كان لمداخلات المشاركين غير الرسميين وطروحاتهم البديلة أهمية في دعم مواقف بعض الدول العربية الإسلامية سيما ما يتصل منها بالقيم الأسرية والاجتماعية، فيما كانت وجهة النظر الغربية تتصادم مع الاتجاهات العربية الإسلامية السائدة.

ولعلنا نجد في ورقة العمل التي قدمها (اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الخمس عشرة) إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في (سياتل) عام 1999م أنموذجاً آخر للدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع الأهلي، حيث وقف هذا الاتحاد يدافع عن حقوق الدول النامية في مواجهة إجراءات العولمة التجارية، كاشفاً ماتنطوي عليه تلك الإجراءات من مفارقات، وطارحاً في الوقت نفسه مقترحات موضوعية[1] بديلة تصب في صالح الدول والشعوب الضعيفة. ولعل الدولة الوطنية تقدر هذا العمل الموازي وتحتاجه لتقوية مواقفها وتدعيم مساراتها التفاوضية.

والحقيقة أنه بإمكان هذه المنظمات أن تمارس هذا الدور على أكثر من صعيد، سواء تم ذلك بالتنسيق والتعاون مع الدولة مباشرة أو بشكل غير مباشر.

ب) المبادرات الخاصة عبر تقوية شبكات الاتصال مع الدوائر المحلية والإقليمية والدولية:

لتفعيل قضايا الجوع والفقر والمرض والديون واللاجئين والأموال المهربة والآثار المنهوبة وغيرها، وتجلية ماتنطوي عليه هذه القضايا من أبعاد وحقائق، وحقوق، لابد من العمل الاتصالي تباشره منظمات المجتمع الأهلي باتجاه المنظمات الأهلية المحلية والإقليمية والدولية، فضلاً عن المنظمات الدولية المعنية، وذلك في إطار يدفع بمفردات القضايا إلى دائرة الضوء والتداول والحوار، وعلى النحو الذي يكسبها الصبغة العالمية الساخنة.

وفي ظل تصاعد الأصوات الغربية المنددة بالعولمة الراهنة يمكن الدخول على الخط واستثمار الموقف ميدانياً وإعلامياً وإلكترونياً، وتحقيق المشاركة والتنسيق مع تلك الأصوات لمواجهة العناصر المتوحشة التي تنطوي عليها العولمة، وبخاصة في المسائل التي تتقاطع عندها المواقف والمصالح.

---

(1) فيدل كاسترو : أزمة العالم، دار المستقبل، ط 1، دمشق، 1992م، ص 521.

ولعل الاتصال بأهل الفكر والسياسة والفن والرياضة والإعلام والثقافة ممن يهتمون بالشأن العام من شأنه أن يشكل آلية أخرى لها قيمتها النوعية في عولمة قضايا الجنوب والعالم.

ومن المطلوب أيضاً الاصطفاف مع أية مبادرة تعمل باتجاه عولمة تلك القضايا كمبادرة (فيدل كاسترو) التي بلورها في تقريره الذي قدمه إلى مؤتمر عدم الانحياز في العام1983م تحت عنوان (أزمة العالم)، وضمنها طروحات قَيِّمَة تخدم عولمة المبخس من حقوق وقضايا المستضعفين، ودعا من خلالها إلى التوجه نحو الهيئات الدولية المتخصصة كالفاو واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف وبرنامج التنمية والأونكتاد والأونيدو واللجان الاقتصادية والهيئات الإقليمية الأخرى[1] لتفعيل أدوارها واستثمارها في خدمة هذا الاتجاه ما أمكن.

ولنا أيضاً فيما فعلته (لجنة الجنوب) (South Commission) التي كونت في نهاية الثمانينيات برئاسة (يوليوس نيريري) الرئيس الأسبق لجمهورية تنزانيا - وبإسناد عدد من المفكرين والشخصيات - مثالاً يحسن تأكيده وتطويره، حيث سبق لهذه اللجنة أن أصدرت تقريراً تحت عنوان (التحدي أمام الجنوب) انطوى على تحليلات قيمة للحالة الدولية ولأوضاع الجنوب تحديداً، ودعي من خلاله إلى إجراء هيكلة جذرية للنظام الدولي والحد من هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، وتحقيق معالجة مشتركة وعادلة لأهم المعضلات التي تهم الجنوب والعالم. كما استنهض التقرير قادة الجنوب للاتفاق على برنامج عمل فوري وعقد قمة عالمية لمناقشة البرنامج المقترح مع قادة الشمال.

ولا شك بأن الوعي الجماعي من شأنه أن يعزز جبهة الأطراف التي تواجه التحدي الوجودي والحضاري المشترك، كما يساعد على صياغة البديل المناسب الذي يمكن من خلاله إعادة النظر في مجمل العلاقات الدولية غير المتكافئة. لهذا يظل الاستئناس بمثل تلك المبادرات الملحة والجريئة والعمل على تطويرها وتحويلها إلى برنامج عمل حي ومتواصل أمراً مطلوباً لتأسيس العولمة البديلة.

إن طرح القضايا والمفردات المشروعة والعادلة والموضوعية التي تخص المستضعفين والعالم عبر المنظمات والمحافل والأقنية الإعلامية والسياسية والثقافية، وإعلام الرأي العام الإقليمي والدولي بما تنطوي عليه من حقائق

---

(1) أورده مهدي الحافظ: العرب والعولمة، مرجع سابق، ص 468-459.

وحقوق إنما يمثل فعلاً عولمياً يجب التأكيد عليه والعمل الجاد لبناء مضامينه وصياغة اتجاهاته، وإن تم التوسل لتحقيق ذلك ببعض أسلحة العولمة. ولعلنا هنا نلتقي مع مقولة السيد ياسين الداعية إلى ضرورة الاشتراك الإيجابي في العولمة الراهنة بغية الإسهام في بلورة نسق آخر من القيم يحول دون هيمنة القوى الكبرى[1].

وإجمالا يمكن القول بأن ابتكار الأفكار، وتطوير المفاهيم، وتجديد آليات العمل وتأكيد الحضور والتوسل بما هو مستحدث ومفيد من صيغ وأساليب ووسائل وقنوات، جدير بأن يضعنا على الطريق الذي يقودنا إلى عولمة المسكوت عنه والمهمش من قضايا الجنوب والعالم.

وفي النهاية لابد أن نشير إلى ضرورة بناء قاعدة لتكوين ثقافة المشاركة التي تؤسسها مبادىء (المسؤولية العالمية)، و(النزعة الأخلاقية والإنسانية)، و(الشعور العام بالمجتمع)، و(الحضارة)، وإدراك ضرورات (التغيير المطلوب).

ملاحظة ختامية :

إذا كانت (القوة) بأوجهها المختلفة قد مثلت قطب الرحى في تطوير (عالمية الغرب وتحويلها إلى (عولمة) عابرة للقارات والثقافات، فإن تأسيس العولمة المضادة بناء على شرعية الحق ومبدأ العدل وتحميل الشمال كامل المسؤولية جراء علاقاته الجائرة وغير المتكافئة مع الجنوب، سينفي ولاشك عن هذه العولمة نزعة الإرغام التي تتصف بها العولمة الغربية، سيما وأن آليات العولمة البديلة المتمثلة في الاتصال والحوار والإقناع والضغط المشروع والتقاضي، لها من الفعالية والشرعية ما يكسب الناشطين في حركتها قوة الدفع المشروع.

(1) السيد ياسين : التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط 1، القاهرة، 1996، ص 28.

الفصل الخامس

الاتصال الإسلامي الخارجي وحوار الحضارات

الإسلام بصفته رسالة مجالها العالم هو خطاب اتصالي تمارسه الجماعات والأفراد والدول على مر العصور. وأهمية الاتصال على الصعيد الداخلي لا تقلل من أهميته على الصعيد الخارجي، لاسيما في هذا العصر الذي تنوعت فيه العلاقات وتشابكت فيه المصالح.

والاتصال الخارجي مع كونه واجباً تفرضه رسالة الدين، فهو في ظل تزايد بؤر التوتر واتساع حالات الاختلاف أضحى ضرورة وجودية لابد من أدائها من أجل تحقيق قدر من التفاهم وإزالة احتمالات الصدام.

ومن هنا تبرز الأهمية المتجددة للاتصال الخارجي، كما تبرز أهمية تطويره في هذا العصر المتغير.

مفهوم الاتصال الإسلامي الخارجي

اتصال الناس بعضهم ببعض، سلوك فطري وحاجة حيوية تقتضيها نزعة التعارف وضرورات العيش، مثلما هو نشاط رسالي يقوم على الإيمان برسالة يُراد إيصالها.

والاتصال يتضمن التعريف، والتوضيح، والإقناع، وإزالة اللبس وسوء الفهم، ناهيك عن كونه أسلوباً يمكن من خلاله ترجمة روحية التعاطف وإبداء الرغبة في التعاون مع الآخرين.

وعموماً يشير الاتصال إلى العلاقة التي تحدث بين الناس داخل نسق اجتماعي معين أو بين مجموعة أنساق، وقد يتم بشكل مباشر من خلال اللقاء الشخصي بين الأفراد والجماعات، أو بشكل غير مباشر بواسطة الكلمة المسموعة

أو المطبوعة أو المرئية أو الإلكترونية، أو عن طريق الصور أو غيرها من الوسائل والأنشطة الأخرى.

أما من حيث حجمه، فقد يحدث بين شخصين أو بين شخص أو جماعة وجماعة أخرى محلية أو إقليمية أو دولية[1].

والاتصال إذ يتم على المستويين الداخلي والخارجي فهو على المستوى الخارجي يمثل -كما مهدنا- أحد الضرورات التي لم تعد تغفلها الدول والمجتمعات كبيرة كانت أو صغيرة، لهذا فالكثير منها ترصد له الميزانيات وتنشأ من أجله المراكز والمؤسسات. وتُعَد إقامة المؤتمرات والندوات والمعارض واللقاءات - علمية كانت أو ثقافية أو سياسية أو رياضية أو فنية أو تجارية - مداخل وفرص للاتصال وتحقيق المقاصد [2].

إذا كانت كلمة الاتصال بالمعنى العام تعني نقل المدركات وتحقيق الإقناع عبر تقديم صورة واضحة ومحددة للحقيقة موضع المناقشة، فإن الاتصال بمعناه الإسلامي يضم هذا المعنى ويتسع ليشمل أبعاداً أخرى سنأتي على تبيانها بعد قليل.

وظائف الاتصال الإسلامي الخارجي

الاتصال الإسلامي الخارجي كرسالة وضرورة ينطوي على جملة من الوظائف أهمها :

1. **الوظيفة الدعوية :** تتمثل هذه الوظيفة بدعوة الناس جميعاً إلى الهدي الرباني عبر تعريفهم بالإسلام وإقناعهم بالمدركات والمقاصد والغايات التي يحملها هذا الدين.

وتندرج في إطار هذه الوظيفة عديد من الأنشطة الإعلامية والاتصالية التي تستهدف التعريف والتوضيح والمحو والإثبات وإزالة الرواسب والشبهات ودحض الأكاذيب والأغاليط والدعايات.

---

(1) أمينة الصاوي ود. عبد العزيز شرف : نظرية الإعلام في الدعوة الإسلامية، مكتبة مصر، القاهرة، ص 6.

(2) إذا كان مجال الاتصال الخارجي هو ما يقع في العادة خارج الجغرافيا الإسلامية، فإنه بالإمكان ممارسته داخل حدود هذه الجغرافيا، وذلك حين يكون المُخاطب أجنبياً، كما في حالة وجود أجانب مقيمين داخل البلد الإسلامي أو زائرين ضيوفاً يحضرون مؤتمراً أو لقاء، أو كان وجودهم سياحياً أو دراسياً أو غير ذلك.

وواجب الدعوة العام هو الذي يحكم هذه الوظيفة ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾[1]، كما يحكمها منطق " عالمية " الرسالة ﴿وما أرسلناك إلاّ كافة للناس﴾[2]. والعالمية ـ كما سبق أن أوضحنا ـ لاتنطوي على قسر، فثمة فرق بين "الدعوة" كمفهوم يقوم على الإقناع والاقتناع، و"الدعاية" التي هي نوع من الإثارة تستهدف تطويع الإرادة واستقطابها باتجاه موقف ما كان يمكن أن يصل إليه الفرد أو تصل إليه الجماعة لو تُركا إلى منطقهما الذاتي[3] أو اختيارهما الخاص. وبالتوضيح نفسه تتفارق "العالمية" الإسلامية عن "العولمة" الجارية الآن.

ثم إن الدعوة بما تنطوي عليه من تعريف وما تعتمده من منهج لايمكن لها إلاّ أن تكون حوارية وضد العنف، مادامت الحكمة والموعظة الحسنة والجدل بالتي هي أحسن هي المعتمد والقوام.

2. **الوظيفة الإنقاذية :** تتمثل هذه الوظيفة بالاسهامات المادية أو المعنوية التي تُقدم للآخرين للحيلولة دون وقوعهم بالأذى والخسران، وتؤدي هذه الوظيفة في العادة دول ومنظمات أممية. ويمكن للأفراد والمؤسسات الأهلية أن تقوم بها كما هو الحال مع تبرعات الأثرياء والمحسنين وما تقدمه الجمعيات الخيرية ووكالات الغوث من عون مادي أو عيني في زمن الكوارث والمجاعات وانتشار الأوبئة وحالات الجفاف.

وللإنقاذ مستوى يتمثل في حالات الدفاع عن المستضعفين ممن يتعرضون لظلم أو قهر، والذي قد يصل الدفاع عنهم حدوداً عسكرية من غير النظر إلى الوضع الانتمائي لهؤلاء على اعتبار أن الإنقاذ الإسلامي ما هو إلاّ ممارسة تحكمها مبادىء " الرحمة " و " الإحسان" و" التعاطف " و" البر" والدفاع عن " الحقوق" الإنسانية، ومن ثم هو قيمة مطلقة لاتخضع للحسابات النفعية أو التحيزات الخاصة.

3. **الوظيفة التعاونية :** يتسع الاتصال الإسلامي ليشمل التحرك الهادف إلى التعاون مع الآخر، حتى وإن كان الآخر على صعيد الاتصال مُعْرِضاً أو

(1) سورة النحل، الآية 125
(2) سورة سبأ، الآية 28.
(3) د. حامد ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، ص 263.

غير مستجيب، فالتواصل لا يرتبط بمثل هذه الاستجابة، لأن العلاقة التعاونية يمكن أن تنسج على قاعدة المصالح والمنافع المتبادلة، بل تجوز ممارستها حتى مع من لايُرجى من ورائه نفعاً مقابلاً، لأن المبدأ هو أن خير الناس من يقدم العون لغيره وينفعه، ولهذا فإن مشروع التعاون - ثنائياً كان أو جماعياً - على غير ما صعيد يمثل خيراً ومدخلاً لاستمرارية الاتصال، بل إن قنوات الاتصال تظل مفتوحة في كل الأحوال فيما يتعلق بمصالح البشرية وقضاياها الكبرى، كقضية السلام والبيئة ومكافحة الجريمة والأمراض والأوبئة والجوع ونزع أسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا التي تستدعي الاهتمام المشترك.

وما يحكم وظيفة التعاون واجب التعاون ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ [1]، ولعل الخبرة التاريخية عند المسلمين قد شهدت أشكالاً من التعاون مع الآخر في الشرق والغرب ومن جانب واحد أو من جانبين ودونما بأس أو حرج.

والتعاون بهذا المعنى الذي نتحدث عنه يظل ذا قيمة وتتجلى أهميته أكثر مع عولمة المسكوت عنه والمهمش من قضايا الإنسانية التي يمكن أن يتعاون بخصوصها الجميع.

4. **الوظيفة الحضارية :** إن الوظائف الثلاث : الدعوية، والإنقاذية والتعاونية تشكل في اجتماعها ما يمكن تسميته بـ "الوظيفة الحضارية". وهذه الوظيفة في معناها الإسلامي تتضمن استثارة التأمل للبحث عن الحقيقة سواء في بعدها الكوني أو المعرفي أو الاجتماعي، كما تشمل العمل على إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الإنسانية والاستمرار في العمل المشترك فيما يتصل بخير البشرية وتقدمها بما يعنيه ذلك من تعاون في جعل الحياة المعيشية أكثر نمواً والحياة الاجتماعية أكثر يسراً ورقياً والحياة الدولية أكثر توازناً وعدلاً.

ولاشك أن الاضطلاع بمثل هذه الوظيفة مشروط بتوفير نفسية مبرأة من نزعات التمركز والعنصرية واتجاهات التعصب وكره الغير، وهذا يعني أن الأداء

---

(1) سورة المائدة، الآية 2.

الاتصالي بشكله الحضاري لايمكن بلوغه ما لم يكن ثمة إيمان بالتعاون، انطلاقاً من التسليم بمدركات وحدة الخلق وحق الاختلاف ونسبية الحقيقة، ومن ثم الوعي بأن ما يجمع بين الناس من قواسم مشتركة حري بأن يدفعهم إلى التعاون والعمل المشترك. وما " الوسطية" و " الشهادة على العصر" المشار إليهما في قوله تعالى :
﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾[1]
إلاّ معان تدل على تلكم الوظيفة الحضارية.

إنه في إطار ما عرفناه عن الا تصال الإسلامي الخارجي، مضموناً ووظائف وأهدافاً، يمكننا القول بأنه ليس ثمة تعارض بين النشاط الاتصالي ومشروع الحوار بين الحضارات. ولتأكيد هذا المعنى سنتابع شروط الاتصال الإسلامي وما تقتضيه العملية الاتصالية من تكيف وتجدد.

مقومات وشروط الاتصال الإسلامي الخارجي

المقومات التربوية : هناك جملة من القيم والمبادىء والأفكار التربوية التي تؤسس للسلوك الاتصالي أهمها :

النزعة الأممية : دائرة الهوية التي ينتمي إليها المسلم ليست مغلقة على عنصر أو شعب معينين ولا على جغرافية محددة، بل هي مفتوحة على كل الناس على اختلاف أعراقهم وألوانهم ولغاتهم وجغرافياتهم، باعتبار أن الناس جميعاً من أصل واحد ومن نفس واحدة ﴿ هو الذي خلقكم من نفس واحدة﴾[2] . وبناء على ذلك فإن المتصل الإسلامي لابد أن يكون مشبعاً بالنظرة الأممية التي ترفع من درجة ارتباطه بالإنسان العالمي، وتقوي من شعوره بتحمل المسؤولية على نطاق واسع وعلى النحو الذي يدفعه إلى التعرف ويهيؤه إلى قبول الشراكة والعمل العام من أجل الإنسانية جمعاء.

مبدأ عالمية الدعوة : حركة الدعوة الإسلامية تبدأ باتجاه النفس والأهل ﴿ قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة﴾[3] ثم تمر عبر الجماعة القريبة

---

(1) سورة البقرة، الآية 143.
(2) سورة الأعراف، الآية 189.
(3) سورة التحريم، الآية 6.

﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ [1]، وتتواصل إلى حيث الإنسانية ﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً ﴾[2] ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ﴾[3]، ولهذا تستمد التربية الدعوية مقوماتها من إثارة الدوافع الإيمانية ومن تعميق الإحساس بالقيمة العليا للهداية وثواب العمل على تحرير الإنسان من تعرجات الزيغ والضلال " لأن يهدي الله بك أحداً خير لك مما طلعت عليه الشمس "[4].

ولاشك أن الانخراط في هذه المهمة وعلى النطاق العالمي الواسع إنما يعكس نمط الشخصية الإسلامية التي تشكل هذه الممارسة عنصراً من عناصر تكاملها.

الشعور بمسؤولية الإنقاذ : اهتمت التنشئة السياسية التقليدية في الغرب بقيم القوة والتفوق والسيادة[5] كآليات للاتصال، حتى أن الفرد ليتعلم بأن الهيمنة قيمة تفرضها مسؤوليات المركز " المتقدم " وضرورة تفرضها وظيفة " التحضير " لا سيما مع آخر "متوحش" أو "متخلف" لايضر معه الشكل الاستعماري ولا فعل الاستحواذ.

أما التربية الإسلامية، فهي إذ ترفض هذا المنظور، تؤكد على أن المتصل به حتى وإن كان متخلفاً فلا يصح التعامل معه على أساس القهر والازدراء، بل إن الإنقاذ هو المبدأ الذي يحكم العلاقة بصرف النظر عما تتمخض عنه العملية الاتصالية من استجابات أو مواقف. فقيم الحب والتسامح والمشاعر الإنسانية الطيبة تؤسس تربوياً لحركة الإنقاذ وتطهر النفس من أية نوازع تحقيرية.

إن الإعداد المتصل لايتم انطلاقاً من إثارة غرائز السيطرة أو تحريك دوافع النهب واغتنام الفرص، بل يتم عبر تقوية نزعة الخير وروح التعاطف، فالحضور على الساحة الدولية من باب تقديم المساعدات المالية أو العينية أو الفنية أو المشاركة في أعمال الإغاثة أو التطبيب أو محو الأمية أو نحو ذلك، هو عمل إنقاذي لا تحكمه الاعتبارات النفعية أو الدعائية، لأن منطق الإنقاذ بمعناه

---

(1) سورة الشعراء، الآية 214.

(2) سورة الأعراف، الآية 158.

(3) سورة سبأ، الآية 28.

(4) وفي رواية مسلم " لأن يهدي بك واحداً خير من أن يكون لك حمر النعم ".

(5) انظر : د . عبد الغني النوري ود. عبد الغني عبود : **نحو فلسفة عربية للتربية**، دار الفكر العربي، ط 1، 1979، ص 114.

الإسلامي لايجعل المنقذ ينتظر من أحد جزاء ولاشكوراً. والإنقاذ إذا ما تمخض عن مكاسب فهذه ليست شرطاً له، وتلك فكرة جوهرية في تربية المُتصل، وشعور لابد من أن يُغرس في ذهنية جماعة الاتصال كي لاتقع الأنشطة الإنقاذية في مدار الجاذبيات وهوى الاستعراض.

وأخيراً فإن التربية على ممارسة الإنقاذ من شأنها أن تنمي روح المبادرة التي تدعم العمل الإنساني وتقوي الصلات بين مختلف الجماعات والشعوب.

قيمة التعاون : يحتل التعاون الذي يقوم على النفع والخير مكانة رفيعة في سلم القيم الإسلامية؛ فخير الناس من نفع الناس، وهذا مطلوب على أن لا يستهدف التعاون شراً أو إضراراً بآخرين ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾[1]. وبهذا المعنى تهتم التربية الاتصالية بالحث على التعاون بصفته قيمة مطلقة لاتحكمه بالضرورة شروط نفعية. فإذا كان من شأن التعاون أن يحقق مردوداً لطرف أو ينتج منافع متبادلة، فإن مبادراته لاتتوقف على شرط التبادل، فالتعاون يمكن أن يتواصل حتى وإن كان النفع مقتصراً على جهة الطرف الآخر.

وانطلاقاً من المضمون الأخلاقي والديني لهذه القيمة تعمل التربية الإسلامية على ترسيخ الشعور بأهمية التعاون وتعظيم جدواه بصرف النظر عن مردوده على الصعيد الذاتي. كما أن التعاون على الخير ومقاومة كل أشكال الشر يظل تعبيراً عن قيمة أساسية قوامها البر والتقوى.

وهذا هو الذي يحكم العلاقة التعاونية بين رجل الاتصال الإسلامي والآخر.

القدوة العالمية : إن تجسيد مفهوم القدوة في شخصية المتصل وأنشطته يمثل حالة اتصالية شديدة التأثير، فالمتصل الذي تتجسد في شخصه قيم الصدق والتجرد والتواضع والصبر والاحترام والتسامح سيكون أكثر تأثيراً من ذلك المتصل الذي لا تتوفر فيه هذه الصفات، كما أن المتصل الذي ينسجم عنده القول مع العمل سيكون محل اهتمام المتلقي وتقديره بخلاف المتصل مزدوج الشخصية.

إن القدوة لا تتحقق إلا بالتطابق بين شخصية المتصل ورسالته من جهة، وبين أسلوبه ورسالته من جهة أخرى.

---

(1) سورة المائدة، الآية 2.

فمثلا حين يتحدث المتصل عن مفهوم " التكافل الاجتماعي " بصفته أحد المدركات الإسلامية، فإنه لا معنى لحديثه هذا إذا لم يكن هو خير من يجسد هذا المفهوم؛ إذ ما قيمة الكلام عن التكافل حين يصدر عن مترف لايجد قارئوه أو مستمعوه قوت اليوم ؟ وما جدوى أن يهدي متصل مصاحف لأناس هم بأمس الحاجة إلى مساعدات أخرى كان قادراً على القيام بها؟ وأي معنى لمن يتحدث عن العالمية والمساواة وهو يستبطن العنصرية أو الاستعلاء على الآخرين؟.

كما لا يتحقق مفهوم القدوة الفعال في متصل يتخذ من الكذب أو الخداع أو التضليل أو التزييف أساليب في الاتصال.

إن استجابة الناس كثيراً ما ترتبط بمدى توفر الانسجام والتناغم بين سلوكيات المتصل ورسالته من جهة وبين أساليبه ورسالته من جهة أخرى، لذلك فإن الإخفاق في تقديم القدوة الحسنة سوف لا يأتي برد فعل سلبي ضد المتصل فحسب، بل ربما ضد رسالته. لهذا يتحمل المتصل الإسلامي مسؤولية دينية وأخلاقية كبيرة في هذا الخصوص توجب عليه أن يراقب نفسه ويتابع صدى أدائه وأن يعكف دائماً على المراجعة والتقويم.

والتربية الإسلامية، إذ ترسخ هذا الفهم العالي للقدوة، تحث على الانخراط في الانشغالات العالمية المشتركة بمناقبية جديرة بأن تشع معطياتها في عالم الآخرين.

الوعي بالوظيفة الحضارية : الإسلام مشروع اجتماعي وحضاري يتحمل أتباعه مهمة الحضور في مختلف دوائر الحضور العالمية. والوعي بقيمة هذه المهمة وإدراك مغزاها يجعل المسلم في حالة من التماس الدائم مع هموم العالم كله. وإذا كان متعيناً عليه أن يقوم بهذا الدور الملقى على عاتقه بموجب قوله تعالى: ﴿ لتكونوا شهداء على الناس ﴾[1]، فهو مجبر على أن يكون على اتصال وثيق بأكبر عدد من الذوات البشرية ومشاكلها كذلك، ومن ثم يتعين على "حضوره" أن يعانق أقصى حد ممكن في المكان لكي تعانق "شهادته" أقصى كم ممكن من الوقائع. وعلاوة على ذلك، فإن المسلم في هذه الحالة ليس صاحب دور سلبي محض؛ إذ إن حضوره نفسه يؤثر على الأشياء وعلى أعمال الآخرين، وعندئذ يكون الشاهد حاضراً، ويمكن لحضوره أن يغير سير الأحداث، وأن يجنب الوقوع في

(1) سورة البقرة، الآية 143.

المحظور. وعلى هذا فإن رسالة المسلم في عالم الآخرين لا تتمثل في ملاحظة الوقائع، ولكن في تبديل مجرى الأحداث بّردها إلى اتجاه " الخير" ما استطاع إلى ذلك سبيلاً"[1].

لهذا فإن وظيفة التربية الإسلامية أن هي تقوية هذا الشعور وتنمية الاستعداد لتقبل تبعاته سواء من منطلق كونه واجباً "عينياً " أو "كفائياً"، أو بحكم ما يفرضه الانتماء للمشروع الحضاري الإسلامي وما يرتبه من مسؤوليات على ذلك الصعيد.

والحقيقة أن الدعوة، ونزعة الإنقاذ، وروحية التعاون، والقدوة، والشهادة على العصر، جميعها مدركات تشكل بمجموعها تلك الوظيفة الحضارية التي تحدد للمسلم رؤاه الإنسانية وسلوكياته الاتصالية باتجاه العالم وما يمكن أن يسهم به على صعيد الحوار بين الشعوب.

إن الوعي بالوظيفة الحضارية يعني ضمناً إدراك أن الصراع ليس حتمياً، وأن الحوار يمكن أن يكون البديل الممكن والمقبول.

الشروط العلمية والفنية

إضافة إلى المقومات والشروط القيمية والأخلاقية والسلوكية، ثمة شروط علمية وفنية لابد من توافرها في العمل الاتصالي، سواء من جهة المتصل، أو من جهة صياغة المحتوى، أو من جهة الوسائل، أو من جهة المخاطب الذي يوجه إليه العمل المذكور.

أ) **المتصل وشروط تكوينه :** هناك شروط ثقافية وعلمية وفنية لابد من توافرها في المتصل، هي :

- **الثقافة الإسلامية والثقافة العامة :** من الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها في شخصية المتصل، المعرفة الكافية والصحيحة بالقرآن والسنة، وبالإسلام عقيدة وشريعة ونظاماً، على النحو الذي تصبح بموجبه هذه الثقافة

---

(1) مالك بن نبي: فكرة كومنولث إسلامي، مكتبة عمار، ط 2، القاهرة، 1391هـ، 1971م، ص 106.

جزءاً من شخصيته لامجرد معرفة أكاديمية أو مكتسب فوقي، ذلك أن التفاعل الحقيقي بين المتصل وثقافته شرط أساس في تحقيق أهليته لهذه المهمة : ﴿ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾ (1).

كما أن اتجاهات المتصل وموقفه اتجاه نفسه واتجاه موضوع اتصاله يمثل موقفاً ثقافياً يؤثر ولاشك على عملية الاتصال - كما في نموذج "ديفيد برلو" في الاتصال(2)، وبالتالي فتفاؤل المسلم برسالته وإيمانه القوي بها وموقفه الإيجابي إزاء ما يحمله من مهام إنما يمثل شرطاً أساسياً من شروط الاتصال.

والواقع أن فهم المتصل لثقافته الإسلامية يختلف من متصل إلى آخر. ولا جدال أن الفهم الصحيح والعميق لايتأتى من مجرد المعرفة الأصولية، بل من إدراك للعصر ومتغيراته، والقدرة على إنزال الأفكار والنماذج على الواقع، وبذهن يلبي مطالب التغيير والتجدد. لهذا فإن من مدعّمات الرسالة قدرة المتصل على إجراء المقارنات الموضوعية بين الإسلام والأديان والأيديولوجيات الأخرى إذا كان انتماء المجتمع المُخاطَب هو لأديان أو آيديولوجيات أخرى.

إنه من حسن الاتصال أن يكون لدى المتصل معرفة بالاتجاهات السائدة على النحو الذي يمكنه من إجراء المقاربات الذكية التي تساعده على تنوير المُخاطَبين وإقناعهم والوصول معهم إلى حالات من التفاهم.

وإضافة إلى الثقافة الإسلامية لابد من إلمام المتصل بالثقافة العامة بمعناها الموسوعي الشامل للمعرفة بالشعوب والبلدان التي يعمل في أوساطها المتصل، والوعي بالأطر التاريخية والسياسية والثقافية المحيطة، فضلاً عن معرفة بالقوى والتيارات السائدة.

إن هذا اللون من التحصيل لابد من تأطيره بألوان من الثقافة النفسية والاجتماعية والأدبية والفنية والطبيعية، ذلك أن فعالية المتصل في مخاطبة الآخر تتوقف إلى حد كبير على مدى إحاطته بالثقافة الإنسانية ووعيه بسياقات العصر وأحداثه الجارية.

ولاشك أن حيازة هذه المستويات ستشكل أرضية ملائمة لإجراء الكثير من الحوارات التي قد تقود إلى الفهم والتفاهم.

---

(1) سورة آل عمران، الآية 79.

(2) د. جيهان رشتي : الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م، ص 132-133.

ويدخل تعلم اللغات الأجنبية وإجادتها من تلك الثقافة المطلوبة.

علم الاتصال وفنونه الحديثة : الشروط الثقافية لاتكفي وحدها في صناعة المتصل الناجح، بل لابد من توافر شروط المعرفة بعلوم الاتصال وفنونه، كالإعلام والدعاية وعلم النفس الاجتماعي والرأي العام وتكوين الاتجاهات وتغييرها، فضلاً عن مبادىء الحوار وقواعده والإعلاميات عامة، وهي جميعاً مهمة وضرورية بالنسبة إلى أي برنامج في التأهيل الاتصالي.

إن نقطة البداية في المعرفة الاتصالية هي الإلمام بأركان الاتصال والإدراك الكافي لشروط كل ركن وما يتطلبه من مستلزمات.

وإعداد المتصل يتطلب صفات إقناعية ونفسية وجماعية وتنظيمية وبدنية[1]، كما يشمل جوانب نظرية وتطبيقية[2]. وقبل هذا لابد أن يكون المتّصل عالماً بمحتوى الرسالة ومجتهداً في عرضها، ويمتلك مهارة استخدام وسائلها بما يتلاءم مع موضوع الاتصال ومكانه وزمانه، فضلاً عن إدراك المتصل لخلفية المُخاطب وظروفه وأُطره الاجتماعية، واختيار أنسب الأساليب والتقنيات للاتصال به، ذلك أنه بدون إيجاد التوافق والتناغم بين المتصل والمتصل به لايمكن أن يكون الاتصال ميسراً، وهذا يتطلب ابتداء وجود مجال خبرة مشترك يوفر الفهم[3] المتبادل بين طرفي العلاقة.

ب) **تكييف المحتوى : من حيث اللغة والمدلول :** من شروط الاتصال الجيد أن يُخاطب المستهدف بلغته وإن أمكن بلهجته، فذلك أدعى إلى تحقيق الاتصال السريع الفعال، كما من المهم أن تراعى في الخطاب المباشر أو غير المباشر المعاني والمدركات التي يعيها المستقبِل، لذا من غير المناسب أن تُستخدم دلالات متداولة في الإطار اللغوي : العربي أو الفارسي أو الأوردي ...إلخ، وتترجم حرفياً إلى لغات الآخرين، ذلك أن لكل جماعة مرجعيتها الرمزية وحِزم دلالاتها الفكرية، وعلى هذا الأساس لابد من تكييف المفاهيم والمعاني ونقلها في إطار صياغات واضحة وبسيطة وغير معقدة، بحيث تتناسب مع لغة المُخَاطب ومدركاته، وبما يُقرّب

---

(1) حول هذه الصفات المطلوبة راجع تفصيلاً : د. منير حجاب : نظريات الإعلام الإسلامي، المبادىء والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون تاريخ، ص 181-199.

(2) للتوسع راجع : المرجع السابق، ص 176-177.

(3) انظر : د. محمود عودة : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، دار النهضة، بيروت، بدون تاريخ، ص 13 وص 17.

المفهوم أو الخطاب إلى ذهنه، ذلك أن الفهم اللغوي أو الدلالي إذا ما أسيء فهمه، فقد يعطي انطباعاً سلبياً يتصادم مع ما يرجوه المتصِل.

من حيث التلاؤم مع الخلفية الثقافية والأطر الاجتماعية : لنجاح الاتصال لابد أن يُكيف المحتوى بحسب الخلفية الثقافية والإطار الاجتماعي للمتلقي، لذا فإن مايوُجه للأفريقي يجب أن يلائم شخصيته وإطاره الاجتماعي، وما يوُجه للأوربي يجب أن يلائم شخصية الأوربي وإطاره الاجتماعي، وهذا بالنسبة للآخرين.

وعلى مستوى آخر، ما قد يقدم للمتدين قد لا يناسب تقديمه إلى العلماني، ومايُقدم للوثني قد لايليق بالكتابي، فثقافة المتلقين وسيكولوجيتهم ومعادلاتهم الاجتماعية وما يكتنف كلاً منهم من ظروف واهتمامات لحظة الاتصال، هو ما ينبغي أن يحدد صياغة المضمون، ومن ثم فإذا كان من المناسب توزيع شريط كاسيت يحوي مضموناً يلائم المتلقي في الهند، فإنه قد لايكون ملائماً تقديمه إلى متلق آخر في السويد أو اليابان، فلكل قوم أو جماعة مايناسبهم وما يلائم ظروفهم وأطرهم الاجتماعية العامة من موضوعات وصياغات.

من حيث الطرق والأساليب : طبيعة المتلقي وتوقعاته وملابسات الموقف الاتصالي وشروط الزمان والمكان والظروف الآخرى المحيطة تلعب أدواراً في تحديد الطرق والأساليب المناسبة للاتصال.

فعلى مستوى الطرق، يمكن اللجوء إلى المحاضره أو الخطبة أو المناظرة أو الإعلان أو الكتابة، وذلك بحسب ما يقتضيه واقع حال المتلقي ونوعيته ووضعه ومستواه، وما يكتنف لحظة الاتصال من أوضاع وملابسات.

أما على صعيد الأساليب، فقد يصح اللجوء في حالة إلى أسلوب الاستمالات العاطفية، فيما لا ينجح في حالة أخرى إلاّ الأسلوب المنطقي القائم على الحجة والبرهان. كما قد يكون من الملائم اتباع أسلوب العرض الأحادي، فيما لايكون ملائماً في حالات إلاّ العرض الذي يجمع بين وجهة النظر وما يخالفها. وإذا كان الأسلوب التكراري مفيداً في بعض الحالات، فقد لايكون ذا معنى في حالات غيرها.

إن الخطاب الاتصالي الذي يجنح إلى التعالي الأخلاقي والنبرة التوبيخية أو أسلوب الإدانة والإفحام، قد يكون مردوده عكسياً، فلو كان الوسط المخاطب تسوده مثلاً بعض الانحرافات فليس من المناسب أن يواجه بالتعرية أو النقد القاسي، كما

قد لايكون من الملائم أن يواجه المنقود بالأفكار والبدائل التصحيحية دفعة واحدة، فقد يكون من المستحسن الأخذ بالمسايرة والمغالبة التدريجية مع تجنب الإيغال في النفاذ إلاّ بالقدر الذي يشعرمعه المتصل بأنه قد تقدم في مجال التأثير وإحداث الاستجابة بما يطمئنه من جدوى ما يقوم به وبما يدفعه للتحرك خطوات أوسع أو أعمق حتى يبلغ الغاية.

وفي كل الأحوال تظل أساليب مخاطبة الآخر بمثابة أدوات لحوار متواصل وهي على الدوام قابلة للتكييف والتعديل، وأنه من الأسلم التعامل مع السلوك الفردي أو الجماعي على أساس "الفرصة المفتوحة"، وليس من الصحيح تضييق ما وسعه الله من حق الاختلاف، كما ليس من الحصافة إطلاق الأحكام النهائية، وإغلاق الباب.

من هنا يبدو خطأ النظرية التي يعتنقها غير قليل من المسلمين والتي مفادها أن العالم كله ضدنا أمس واليوم وغداً، وهي نظرية متشائمة ولا نعتقد أنها تقود إلى شيء غير الكراهية أو الانسحاب.

إن الإيمان القوي بجدوى الاتصال من شأنه أن يعطي نتائج إيجابية، فلربما ﴿يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[1]، وما دام هذا الإمكان وارداً فلِمَ لايكون الاتصال قائماً، لا سيما وأن احتمال اقتطاف الثمار الإيجابية أقوى مع أولئك الذين يبتغون الهدى ولكن لا يعرفون إليه السبيل [2].

ج) **الوسيلة : التنويع والاختيار المناسب:** الوسيلة هي الأداة أو القناة التي تحمل الرسالة: وبالنظر لأهميتها سواء من حيث الشكل أو الطبيعة أو الكفاءة، فقد اعتبرها باحث الإعلام المعروف "مارشال ماكلوهن " أهم من المضمون[3].

ومن شروط الاستخدام الجيد للوسيلة حسن اختيارها، فإذا كنا نعرف أن الاتصال الإسلامي الخارجي زمن البعثة النبوية قد استخدم المبعوثين والرسائل حيث كان النبي ﷺ يوفد إلى زعماء القبائل وأهل الجهات، وكان يكتب إلى الملوك كملك فارس وملك مصر وملك الحبشة، فإن قنوات الاتصال المعاصر قد أضحت من

(1) سورة الحجر، الآية 2.

(2) زين العابدين الركابي : "النظرية الإسلامية في الإعلام والعلاقات الإنسانية:، في : الإعلام الإسلامي والعلاقات الإنسانية، النظرية والتطبيق، الرياض، ط 1، 1399 هـ- 1979، ص 325-326.

(3) راجع د. جيهان رشتي : الأسس العلمية لنظريات الإعلام، مرجع سابق، ص 357-358.

التنوع والاتساع ما قد يوفر إمكانات متعددة ومتنوعة للاتصال، وبما يلبي ظروف كل حالة.

إن الاستخدام الأمثل لكل وسيلة يرتبط بأمكنة الاتصال الشخصي وأوقاته وظروفه، ففي حالات قد يكون الاتصال المباشر هو الأنسب، وفي حالات قد تكون الوسائل غير المباشرة كالإذاعة والتلفزيون والصحف هي الأنسب، وفي حالات ثالثة يكون من الأنسب الجمع بين الاتصال المباشر وغير المباشر.

من هنا من الضروري على رجل الاتصال أن يكون على دراية كافية بطبيعة كل وسيلة وما تحمله من إمكانات وتقنيات، وأن يكون على إلمام كافٍ باستخدامها، وأن يختار الوسيلة المناسبة للخطة الإعلامية المناسبة. فمن المعروف أن المسموع غير المرئي، والمكتوب يختلف عن غير المكتوب، والاتصال الشخصي غير الاتصال الجماهيري.

الوسيلة واستخدام الإطار الجمالي المناسب : يدخل في مجال الصياغة المناسبة تقديم الوسيلة في إطار جمالي مناسب، فالناس بطبيعتها تتأثر بالخطابات والعروض المقدمة ضمن أطر ووسائل فنية جميلة، كالنص المُصاغ بشكل جيد والصورة المتحركة أو البطيئة التي تلائم المقام، والسيناريو والإخراج المتقنين، والكتاب المطبوع طباعة فاخرة والمزين بحروف جميلة أو رسومات دالة وجذابة، كل ذلك أفضل في مجال التأثير من الأعمال المقدمة بطريقة بدائية أو ساذجة أو رثة. فالكتاب ذو الورق الرديء أو التنفيذ الطباعي المضطرب أو الفهارس المتعبة أو الغلاف القبيح أو العنوان الباهت، يُفقد رسالة المتصل الكثير من التأثير، وكذلك الخطبة التي تعوزها قوة المعنى وجمال الأداء. وهكذا بالنسبة لبقية الأعمال والأنشطة، حتى ليمكننا القول بأن الاتصال الذي يجري ضمن إطار فني عالٍ قد يكون مؤثراً ولو كان ضعيفاً أو كاذباً، ولربما يتفوق على الاتصال الصادق إذا ما افتقد هذا الأخير تلك العناصر الجذابة(1).

لهذا بات واضحاً أن الصور ولوحات الحائط والملصقات والمواد والعروض المصورة التي تقدم بشكل فني جميل تشد انتباه الجمهور أكثر من غيرها، وقد تكسبه إلى صف ما تدعو إليه مؤدية دورها في تكوين الاتجاهات أو تغييرها(2).

---

(1) زين العابدين الركابي : المرجع الأسبق، ص 312-313.

(2) أورده : د. راسم محمد الجمال : الإعلام العربي المشترك، دراسة في الإعلام الدولي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ط 1، بيروت، ص 103.

د) المخاطب: الفهم المسبق للشخصية ومراعاة اللحظة الاتصالية: إن المتلقي هو الحلقة المستهدفة في عملية الاتصال، فالقارىء هو الشخص المهم فيما نكتب، والمستمع هو الشخص المهم فيما نتحدث به، والمشاهد هو الشخص المهم فيما نعرض. فالشخص الموجود في نهاية السلسلة هو الذي يستحق التركيز والعناية، واستناداً إلى ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار[1] اتصالي.

وإذا كنا نلاحظ أن الاتصال الإسلامي كثيراً ما يغفل شخصية المتلقي ولا يعيره مايستحق من اهتمام، فإن ذلك يفسر لنا السبب وراء عدم إحراز بعض الجماعات أو الدول الإسلامية النجاح الاتصالي المرجو، فمثلاً "جماعة التبليغ" وهي تركز نشاطها على الاتصال المباشر مع الآخر لا نجد لها أي نجاح أو صدى يُذكر، كما لم تتمكن دول إسلامية - ومنها من يملك إمكانات مادية كبيرة - من استقطاب الرأي العام في الخارج أو إقناعه.

إن الاستراتيجية الاتصالية الناجحة لابد لها من التوفير المسبق للمعلومات الوافية عن المستهدف وتكوين صورة متكاملة عنه تشمل نمط تفكيره وطريقته في الحياة والعوامل التي تؤثر في سلوكياته واتجاهاته، ناهيك عن معرفة شواغله واهتماماته، فضلاً عمّا يحمله من أفكار مسبقة عن المتصل نفسه.

وهنا لابد من الاستعداد لاختراق الحواجز النفسية التي تحول دون تواصل الآخر وإنصاته بذهنية محايدة وقلب مفتوح.

إن التعامل مع هذا الصنف من المُخاطَبين يتطلب أن يتمتع المتصل بقدر كبير من الدقة وحسن اختيار المداخل والأساليب والرسائل، هل تُقدم معلومة دون أخرى؟ هل يُقدم الدليل لمرة واحدة أم يتم تكراره؟ هل تُقدم الحقائق دفعة واحدة أو لدفعات؟ وهل يُحتفظ بجزء منها لحين استيعاب المُخاطب ماقُدم له فيما يُترك الباقي ليتوصل هو إليه بنفسه؟

وفي كل الأحوال يجب اختيار الرمز الذي يفهمه المتلقي وإبراز العناصر المحببة أو الجذابة لديه، أو التي يسهل عليه فك رموزها، أو تلك التي تنطوي على مضمون يتناسب مع احتياجاته وشواغله واهتماماته، ففي ذلك فرص لتحقيق أقصى حد ممكن من التأثير[2].

---

(1) د. جيهان رشتي، مرجع سابق، ص 135.

(2) المرجع نفسه، ص 11، ص 64، ص 137-140.

أ) المجتمع الدولي المعاصر وحدود حرية الاتصال : إن الغاية النهائية للاتصال الإسلامي الخارجي هي توصيل كلمة الله ونيل رضاه وتنفيذ إرادته في التبليغ والتعرف، وممارسة الإنقاذ والتعاون والشهادة على العصر، كما هو ضرورة تقتضيها المصالح والعلاقات الإنسانية العامة. وإذا كان العمل الاتصالي عند المسلم وفقاً لهذه الغاية يظل مستمراً، إلا أن متغيرات المجتمع الدولي المعاصر وهي تحدّ من حرية الاتصال وتضع على طريقه عدداً من العقبات، فإن منطق المصالح يقتضي وضع هذا المتغير بعين الاعتبار، لا سيما وأن القوة كمظلة لممارسة الاتصال لم تعد باليد في ظل اختلال موازين القوى ولا هي ممكنة أو مقبولة، من الناحية الدولية، فضلاً عن أن الاتصال لم يكن سهلاً في ظل بوابات دول حديثة قوية التنظيم والإحكام، وبالتالي فليس بوسع حركة الاتصال الإسلامي التحرك إلاّ في الحدود المتاحة والمسموح بها دولياً، كاستثمار مقولة "الحق في الاتصال" المقررة دولياً (1) ، إلى جانب الإمكانات الاتصالية الأخرى التي يتيحها النظام الدولي الراهن، وإلاّ فإن التوسل بمسالك اتصالية خارج ذلك من شأنه أن يجلب الكثير من المتاعب، بل لعله يفضي إلى حدوث إشكالات سياسية، بخاصة حين يُحسب المتصل على دولته وبالأخص حين يمثلها رسمياً.

ومن هنا فإن الحساسية التي قد يثيرها الاتصال الخارجي، لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما أعقبها من إشكالات مثيرة تدعونا إلى ترسيخ الوعي بالمتغيرات الدولية، والتعرف على حدود المسموح والممكن دولياً قبل الإقدام على أي مشروع اتصالي، مع التأكيد على أن الاتصال الخارجي أضحى مسؤولية تحتاج إلى قدر رفيع من الحساسية والفكر وضبط الكلام وترييض السلوك واكتساب المهارات والفنون المتعددة، وذلك تحقيقاً لنجاح التخاطب من جهة وتجنباً لإثارة الحساسيات والمشاكل من جهة أخرى.

---

(1) تحدث "تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال" عن مقولة "الحق في الاتصال" بصفته حقاً في الاتصال الحر يتيح الانتفاع بالإعلام ويسمح بالمشاركة فيه على كافة المستويات الدولية والمحلية، إلاّ أن التقرير المذكور أكد على أن هذا المفهوم لم يبلغ بعد شكله النهائي على اعتبار أن حرية تدفق المعلومات وتعدد مصادرها على النحو الذي يتيح مجالاً واسعاً للاختيار لم تتوافر بعد، وبالتالي تظل المقولة المذكورة غير ذات معنى.

راجع : شون ماكبرايد وآخرون : أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغداً، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر التوزيع، الجزائر، 1981، ص 364-366.

وبناء على ذلك لابد من إعادة النظر في بعض الأنشطة الخارجية، وفي سياسات الخطاب وأساليبه وأدواته التي كانت سائدة فيما مضى، وضرورة التوعية بقيمة الحوار والمرونة والحث على العمل وفق فن الممكن، مع التدريب على الأساليب الدبلوماسية اللائقة في هذا السياق.

وفي كل الأحوال لابد للمتصل الخارجي من الالتزام بما تلتزم به الجماعة من اعتبارات يحددها نظام العلاقات والمواثيق والعهود الدولية(1)، وذلك من أجل أن تشكل الحركة الاتصالية ظهوراً حضارياً لائقاً يستوفي مقتضيات "الواجب" "والحكمة" والتعبير عن "الشعور بالمسؤولية" الإنسانية على نحو مُحكم ومتوازن.

ب) إعادة النظر في تصنيف الآخر: إذا كان فقهاء القرن الرابع الهجري قد قسموا العالم إلى "دار الإسلام" و"دار الحرب" وفق ما اقتضته الظروف السياسية والعسكرية القائمة آنذاك، فإن ما حدث من تغير في خارطة العالم الإسلامي، وما جرى من تبدل في توزيع القوة، يدعونا اليوم إلى إعادة النظر في ذلك التقسيم. لذا نقول - ونحن نشير إلى البعد الخارجي - إنه لابد من إعادة توصيف الآخر بعيداً عن ثنائية دار الإسلام ودار الحرب، والنظر إلى الدول التي ترتبط ببلدان المسلمين بمواثيق بأنها "دول عهد" وليست دار حرب، بل إن مجرد الارتباط بواحدة منها بعلاقة دبلوماسية كاف لاعتبار تلك العلاقة عهداً يخرج تلك الدولة من صفة العدو ويُجري عليها وعلى مواطنيها مايجري على دار العهد من أحكام وحقوق على نحو ما بيناه في السابق.

أما بالنسبة للفكر التكفيري الذي لا يعترف بالآخر، حتى ولو كان فوق أرضه، فلابد من التعامل معه بصفته ظاهرة غير صحية، ولابد من الحيلولة دون ظهوره بمظهر من يعبر عن الإسلام والمسلمين، سيما حين يُترجَم إلى عنف مروع يُزهق الأرواح ويدمر الممتلكات ويُفسد العلاقات ويضر بالدين والأمة. ولا يجوز بأية حال أن تُلتمس لأي من أفراده الأعذار. وكما يقول الدكتور محمد سليم العوا : " لايجوز للمسلمين في أوربا أو في غيرها أن يتعاطفوا مع مرتكبي هذه

---

(1) من الجدير بالإشارة هنا أن الكثير من دول العالم اليوم لم تكف عن استخدام أجهزتها المخابراتية للقيام - تحت غطاء الاتصال - بأعمال تجسسية مختلفة، وهذه ظاهرة ليست جديدة فقد عرفها نظام الاتصالات منذ أيام البعثات التبشيرية وحركات الاستكشاف والأنشطة الاستشراقية وحتى عصر الدبلوماسيين والصحفيين والأقمار الصناعية وموظفي المنظمات الدولية.

الأعمال بزعم أنهم مظلومون أو تحت مسميات أنها ردود أفعال، أو أنهم يقاومون العنف العالمي بعنف مثله" (1).

ج) **تنويع قنوات الاتصال الخارجي وتفعيلها** : تنويع قنوات الاتصال وأدواته يثري ولاشك حركة الاتصال ويعمل على تفعيل التواصل مع الآخر، ولعل الاستفادة من التطورات التقنية الهائلة من شأنه أن يدفع بالاتصال خطوات إلى الأمام.

فإلى جانب الوسائل التقليدية من كتب وصحف ومجلات ونشرات وإذاعات، ومايمكن استثماره في مجال الإعلام والسينما والأشرطة والفضائيات العابرة للقارات وغير ذلك، هناك قنوات أخرى يمكن تفعليها منها :

الحضور الخارجي لبعض الشخصيات والجماعات النوعية: بحكم المهنة أو الوظيفة أو الاهتمام تسنح لبعض الشخصيات فرص ربما تتكرر للحضور في الخارج سواء على سبيل عابر أو مؤقت أو ثابت، وهو ما يصدق على الصحفيين والمفكرين والباحثين والدبلوماسيين والرياضيين والفنانين وأئمة الدين المتجولين، إضافة إلى الجالية المغتربة.

فمن هؤلاء من يُدعى إلى مؤتمر أو ندوة دولية أو مهرجان أو معرض أو غير ذلك، وبمقدوره أن يسهم في سياق هذه المناسبة بدور فاعل في عملية الاتصال، لا سيما وأن الإعلام الأجنبي - الغربي على وجه الخصوص - لم يعد يتورع عن تقديم المسلم إلاّ وهو مقترن بالنقائص والكثير من التشويه. إنه بالإمكان عمل الكثير سواء على مستوى اللقاءات بالأقران أو مع الصحافة أو غيرها من أجهزة الإعلام الأخرى.

وبإمكان الرياضي الدولي أن يسهم في نقل القيم والمدركات الإسلامية وأن يدخل في حوارات هادفة يمكن من خلالها كشف ما هو إيجابي في تفكير المسلمين أو حياتهم ودحض ما يُعد من المفتريات أو التشويهات.

كما يمكن للفنان أن يقدم رؤيته الفنية الخاصة من خلال نقل المعاني والرؤى والرموز الإسلامية، غير اللوحة أو العمل الفني، كما باستطاعته أن يُلقي الضوء على فلسفة الفن الإسلامي وجمالياته بوجه عام، وذلك من خلال الشروح أو

---

(1) راجع التصريحات في جريدة الشرق الأوسط، العدد (9245)، في 2004/3/21م، لندن، ص 16.

المحاضرات، وهذا ما يمكن أن يمارسه السينمائي وهو يتواصل مع الآخر عبر أداته البصرية التي يستطيع من خلالها تبليغ ما يريده من أفكار ودلالات لتتحول السينما وسيلة لحوار الحضارات.

ويمكن للدبلوماسيين أن يسهموا بمثل هذه الأدوار في حدود ما تسمح لهم به وظيفتهم، وما يُتاح لهم من حضور واتصال. ولعل الملحق الثقافي يمكنه الكتابة والرد والتعليق والإسهام في مختلف النقاشات التي تتصل بالإسلام والعالم الإسلامي وقضايا الحوار بين الثقافات.

ولاننسى الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدبلوماسية الشعبية في هذا المجال، حيث يمكن الاتصال بالعناصر الأجنبية البارزة والشخصيات المؤثرة في الرأي العام الخارجي، وحتى بمن هم في موقع صناعة القرار، والدخول معهم في حوارات ضرورية وربما مفيدة.

وتندرج ضمن الدبلوماسية الشعبية الأنشطة التي تنهض بها جمعيات الصداقة والغرف التجارية المشتركة والاتحادات والجمعيات والأحزاب وغيرها.

أما أفراد الجالية الإسلامية المقيمة في الخارج، سواء بشكل دائم أو مؤقت، فيمكنهم الاضطلاع بأدوار مهمة ومتعددة، سواء على صعيد التبليغ أو التوضيح أو التعريف أو التوسط. وهؤلاء يشكلون همزة وصل بين المسلمين وغيرهم من الجماعات والشعوب الأخرى. ولعالم الدين المقيم أو المتجول في الخارج دوراً بليغاً في المجال المذكور.

مراكز البحوث والمؤسسات العلمية والجامعية في الخارج : مراكز البحوث والدراسات والمعاهد والجامعات التي يمكن إقامتها في البلدان الأجنبية تمثل مواقع مهمة في أوعية الاتصال والتبادل والتداول العلمي والثقافي، بخاصة مع طبقات العلماء والباحثين والنخب وأهل الرأي، كما يمكنها أن تلعب دوراً حيوياً في حوار الحضارات.

لقد أنشأت عديد من الدول الغربية مراكز ومؤسسات وجامعات في بلدان العالم العربي الإسلامي، كما بادر خلال العقود الأخيرة عدد من البلدان العربية الإسلامية إلى إقامة مثل هذه المراكز والمعاهد والمؤسسات في الخارج، وهو أمر من شأنه أن يؤتي ثماراً طيبة إذا ما كان على رأس هذه المؤسسات من يملك الرؤية ويحسن التخطيط ويجيد الاتصال بشكل فعال.

ويمكننا أن ننوه هنا بالدور المعرفي الذي لعبه " المعهد العالمي للفكر الإسلامي " في الولايات المتحدة الأمريكية الذي استطاع من خلال التزامه بهذا الدور أن يشكل له قاعدة متينة للتواصل مع العديد من جامعات الغرب ومؤسساته.

والحقيقة أن مثل هذه المراكز باستطاعتها أن تنشط في الاتصال من خلال عقد المؤتمرات العلمية والندوات الفكرية واللقاءات التي تتناول قضايا المسلمين، ومشكلات الجالية والمهاجرين، وإشكالية العلاقة مع الآخر، وما يتصل بموضوع الحوار بين الجانبين.

شبكة المعلومات العالمية (الأنترنيت)

في ظل التطور الحاصل في تقنيات الاتصال وظهور شبكة الأنترنت وانتشارها الواسع، صار من الممكن الظهور على الشبكة عبر إنشاء الكثير من المواقع التي بإمكانها خدمة أهداف الدعوة والإعلام والاتصال والحوار. والأهمية الفائقة لهذه القناة لاتنبع من مجرد سهولة الإطلال عن طريقها على عوالم الآخرين بل كون أن المستخدم لها أضحى يمارس دوره بصفته شريكاً وليس متلقياً فقط.

ولعل من المواقع الإسلامية التي يُشار إليها الموقع المسمى "ISLAM ON LINE" الذي بدأ بثه باللغة الإنجليزية في 1999/10/15م من مدينة الدوحة بقطر.

ويمكن عن طريق مثل هذه المواقع تقديم المعلومات الصحيحة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، وتوفير الخطوط الحية للإجابة على التساؤلات المختلفة، فضلاً عن توفير خطوط تُعنى بالمناقشة والحوار دون أية عوائق رقابية أو موانع دولية.

كما لايكفي أن يكون الاتصال بالآخر عبر تأسيس المواقع التي تنتج مواداً فقط، بل لابد من دخول المسلم بنفسه إلى مواقع الآخرين والإسهام معهم في حلقات الحوار المنتشرة والدخول على المؤتمرات والندوات المفتوحة وعلى مواقع الجامعات ومراكز البحوث والمعلومات وغيرها، لا بروح المخاصمة وذهنية السجال، بل بمنهاجية وفي إطار من العلم والحكمة ولغة الحوار.

إن التزايد المستمر للمواقع الإسلامية يجب أن لاينسينا بأن ثمة مواقع إسلامية تحكمها ثقافة الكراهية وتغلب عليها لغة الشعارات ولاتحسن غير العزف على ألحان العداوة الأبدية مستهينة بأي دعوة للتفاهم والحوار.

إنه يجب أن تطوق مثل هذه المواقع بمواقع تترجم النزعة الإنسانية واللغة الحوارية التي يبشر بها الإسلام ويسعى إلى إشاعتها بين العالمين.

الترجمة وحوار الحضارات :

لسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية الترجمة من اللغة القومية إلى غيرها من اللغات، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر الدول التي اهتمت بالترجمة من لغتها الإنجليزية إلى اللغات الأخرى، وقد كان اهتمامها بالعالم العربي على هذا الصعيد قد تبلور مع مبدأ أيزنهاور في العام 1953م حين نجحت الحكومة الأمريكية في عقد اتفاقية مع مصر تحت عنوان " اتفاقية التبادل الثقافي" التي ظهرت من خلالها موسسة " فرانكلين" الأمريكية - العربية التي اتخذت من نيويورك والقاهرة مقرين لها، ثم فتحت لها فروعاً أخرى في دمشق وبغداد، وخلال الفترة من العام 1953م إلى العام 1966م تمت ترجمة أكثر من 300 كتاب غالبيتها يروج لنمط الحياة الثقافية الأمريكية ويدعم اتجاهات الفكر الليبرالي والسياسة الأمريكية، وقد شملت هذه الترجمات موضوعات في الأدب والثقافة والتعليم والمعارف الإنسانية المختلفة.

أما على صعيد ترجمة المجلات، فقد اشتهرت مجلة " المختار" التي هي من أقدم المجلات الأمريكية وأوسعها انتشاراً والتي كانت تُقدم بمختلف لغات العالم ومنها العربية، كما نشط في المقابل الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية على مستوى تقديم الكتب والمجلات المترجمة والمُصورة والتي تنقل نماذج أخرى من الفكر وأنماط الحياة إلى قراء من مختلف أنحاء العالم.

إن توصيل الأفكار والنماذج والصور إلى الآخرين وبلغاتهم ينطوي على قيمة اتصالية بإمكانها أن توفر فرصاً مهمة للتعريف والتفاعل، لهذا لا يصح في إطار المشروع الاتصالي أن تهمل الترجمة، فإذا كانت الترجمة من لغات الآخر مسألة حيوية، لا سيما في خضم عمليات التطور العلمي والثقافي، فهي من لغاتنا إلى لغات الآخر لا تقل حيوية بخصوص ما نرجو توضيحه، وهي في وقتنا الراهن تمثل ضرورة حيث العالم ما فتيء يسمع ويقرأ عنا دون أن نكون في أكثر الأحيان نحن من يتحدث أو يكتب.

إن الاهتمام بالترجمة يجب أن يتم بثلاثة مستويات، هي :

مستوى الكم : الترجمة من اللغات الإسلامية إلى اللغات الأخرى ما زالت قليلة جداً قياساً إلى الترجمة من اللغات الأخرى إلى لغاتنا. وإذا كنا ندرك أن التثاقف المتبادل والحوار الحضاري بين الشعوب مطلوبان اليوم أكثر من أي

وقت مضى، فإن ذلك تجب ممارسته على قاعدة التوازن، إذ ليس من التثاقف المتوازن أن تتدفق الترجمات باتجاه واحد لاسيما على صعيد القيم والأفكار والاتجاهات فيما لا يتلقى الطرف الآخر أي شيء من لغاتنا. فالتبادل والتداول شرط للتعارف والمثاقفة وتوسيع آفاق الحوار، وإلا فإن التدفق الأحادي الاتجاه سينشيء اختلالاً في ميزان العلاقات الثقافية. وهذا هو الحاصل حيث يفهم العربي والمسلم عن الغربي أكثر مما يفهم الغربي عن العربي والمسلم، وإذا فهم الغربي فلايكون فهمه في الغالب صحيحاً أو دقيقاً. لذا لابد أن يأخذ فعل الترجمة من العربية واللغات الإسلامية إلى اللغات الأخرى حجمه المرجو سواء عبر جهود الأفراد أو المؤسسات أو الدول.

إن مشروع الترجمة من لغاتنا إلى اللغات الأجنبية وفقاً لمنظور حضاري مسألة جد حيوية، والحقيقة أن الشرط الأساس لقيام هذا المشروع هو تأسيس مراكز متخصصة لها الإلمام التام بالمجتمعات المُستهدفة ولها القدرة على تشخيص احتياجات تلك المجتمعات من الترجمات المناسبة، كما يمكن أن تصدر عن مثل هذه المراكز والمؤسسات المجلات والدوريات المُترجمة، فضلاً عن إمكانية إشرافها على بعض الشبكات الإذاعية والتلفازية الناطقة باللغات الأجنبية أو تأجيرها ساعات من البث في الإذاعات والتلفزيونات التي يتابعها الجمهور الأجنبي أو الكتابة في كبريات الصحف الأجنبية المقروءة ولو بأجر مدفوع.

أما على مستوى الكيف، فلا بد من وعي تام بالموضوعات الضرورية وأولويات ما ينبغي ترجمته، وهذا يدعونا بداية إلى مراجعة القدر المُترجم من الفكر الإسلامي إلى اللغات الأخرى لنرى إلى أي حد هو صالح ومناسب ومعبر عن الخطاب الإسلامي الصحيح، وإلى أي حد هو كافٍ لتحقيق الأهداف الاتصالية؟

ومن الملاحظ أن قرار ترجمة كتاب ما من اللغة العربية ـ مثلاً ـ إلى لغة أوروبية يُتخذ في أغلب الأحيان بسبب شعبية مؤلفه في العالم العربي ورواج الكتاب هناك أو بسبب موقع المؤلف في الساحة الإسلامية وفي أحيان عديدة بسبب انتمائه الفكري أو الحركي بغض النظر عن صلاحية الكتاب للمُخاطب.

لقد استعرض المستشرق "جو ستان فون جرونبوم" بعض الكتب الإسلامية ذات التوجه الحاد ليدلل على ما ذهب إليه من أن الكتابات الإسلامية الحديثة تمهد

لنازية إسلامية تستهدف تدمير الغرب والإطاحة بحضارته وقد تعصف كما يزعم بالعالم كله(1).

لماذا نقدم مثل هذه الكتب غير المناسبة التي كُتبت في ظل ظروف وسياقات خاصة، وهي في كل الأحوال لاتعبر عن جوهر الدين ولا عن الفكر الإسلامي الموضوعي الذي يعكس ذهنية الحوار والتعامل بالحسنى.

إن نوعية ما يُترجم أمر من أهم موضوعات الترجمة الإسلامية، لذا لابد من وضع استراتيجية عامة للترجمة إلى اللغات الأجنبية والعمل ابتداء على وضع قائمة بالكتب والمؤلفات الملائمة، فإذا كانت هذه الكتب من التراث فيجب انتقاء ما يعبر منها عن أصالة الفكر الإسلامي وعمقه وقوته، والانصراف عن الكتب التراثية التي فقدت قيمتها أو التي لاتملك العمق أو الشمول أو الرحابة التي يختزنها جوهر ذلك الفكر.

أما إذا كان موضوع الترجمة تفسير القرآن، فكذلك من الضروري اختيار الترجمات الدقيقة الحسنة التي تكشف بأقصى قدر من الوعي مقاصد الشارع وتعبر عن إدراك عميق لمعاني كلمات الله وباللغة التي تلامس العصر ومتطلباته، ولا يختلف المطلب عند ترجمة الأعمال الفقهية أو الثقافية أو غيرها من الكتابات الإسلامية.

كل ذلك يقودنا إلى القول بأن تحديد ما هو مناسب للترجمة لا يصح أن يُترك لأهواء الأفراد أو الأحزاب أو الجماعات الخاصة، لاسيما من يفتقر منها إلى الرؤية الاتصالية المتجددة. وأنه لابد من توكيل لجان من العلماء والمفكرين والخبراء الذين يدركون واجب الدعوة ويستشرفون آفاق العصر ومقتضيات التعايش وقيمة الحوار للقيام بهذه المهمة، فضلاً عن ضرورة استقطاب مترجمين على درجة عالية من الوعي بالمهمة الحضارية للترجمة ونقل الأفكار والكلمات.

إن العديد من الكتب التي تُرجمت وأُنفق عليها الكثير من الأموال لم تكن أصلاً صالحة للنشر حتى باللغة العربية، كما أن بعضها كُتِبَ استجابة لواقع سياسي وتحديات أيديولوجية أملتها أوضاع العالم العربي المعاصر، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ولم يعد خطابها صالحاً لظروف العالم العربي

(1) المرجع السابق، ص 141-142.

حالياً. وكثير من هذه الكتب بل أغلبها تخاطب العقل العربي المسلم والعديد مما يترجم منها تفتقر إلى التوثيق السليم، وقد كتبت بأساليب مفعمة بالبلاغة العربية ويزخر خطابها بالإطناب والمبالغات، ولايمكن للمسلم الغربي (ناهيك عن غير المسلم) وأبناء الأجيال الجديدة أن تستجيب لها أو تتفاعل معها، إضافة إلى ذلك، فإن الكثير مما يترجم بحاجة إلى التوثيق وفي معظم الأحيان إلى إعادة تبويب أو ترتيب على الأقل(1).

إن الكثير من المؤلفات المترجمة إلى اللغات الأوروبية لم تكن لتناسب العقلية الأوربية أو الغربية، كما تتخلل أكثرها موضوعات قد تكون ميتة أو كتبت في الأصل لتعالج مشكلات خاصة بالعالم الإسلامي أو بأجزاء محددة منه، ومنها على سبيل المثال ـ ما كتبه أبو الأعلى المودودي وأبو الحسن الندوي وسيد قطب وغيرهم(2).

إن المجتمع الغربي وبخاصة الأمريكي، وهو يعيش فوبيا الإرهاب والهلع من الإسلام، يحتاج إلى ترجمات تأخذ منحى الطمأنة والتلطيف وتنمية الروابط الإنسانية، لا ترجمات تتحدث عن الصراع والمواجهة وبطريقة تدعم لدى المتلقي الأوروبي والأمريكي مقولة الإسلام القتالي "Militant islam".

وبالإضافة إلى المضمون الفكري للعمل المتَرجم هناك الجانب اللغوي والفني الذي يجدر أن ينال الاهتمام الذي يستحقه، فالإنتاج المترجم إذاما تمت صياغته بشكل مهني عال وعلى قدر جيد من الالتزام بمعايير الجودة سواء في اللغة أو الشكل أو التقنية أو الأسلوب، فإن ذلك سيكون له الأثر الإيجابي. لهذا لا بد لمشروع الترجمة أن يهتم بإحالة الموضوعات المرشحة للترجمة إلى مترجمين مؤهلين لغوياً وعلمياً وفنياً، إضافة إلى معرفتهم بالثقافة الإسلامية وإدراكهم للمنطلقات والمقاصد الشرعية، فضلاً عن الوعي برسالة الحوار والتخاطب مع الآخر.

---

(1) د. أنس الشيخ علي : "الأبعاد الغائبة في الخطاب الإسلامي في الغرب"، جريدة الشرق الأوسط، العدد (9138)، في 2003/12/5م.

(2) راجع : نخبة من المفكرين والكتاب : مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي، إعداد عمر عبيد حسنة، كتاب الأمة، العدد (38)، 1411هـ- 1991م، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، ص 141-142.

وهنا لابد أن ننوه بما يمكن أن يسهم فيه المترجم من إضاءات يقدمها عبر التعليقات أو التوضيحات أو الهوامش التي يراها ضرورية أو مناسبة، والتي قد يستدعيها العمل المترجم وبطريقة يمكن أن تساعد المتلقي الأجنبي على سرعة الفهم وتكامله دون الوقوع في اللبس أو التلقي الخاطيء.

وأخيراً نقول إن الترجمة من اللغات الإسلامية إلى اللغات الأخرى، وبالمعايير والشروط التي ذكرناها، يمكن أن تخدم التثاقف والتفاهم بين أبناء الحضارات وتقلل من دواعي الكراهية وثقافة الصراع.

خاتمة

التأصيل الإسلامي للموقف من الآخر يكتسب أهميته من كونه يضع المسلم أمام مجموعة من القواعد التي تحدد له البرنامج الأخلاقي والصيغ السلوكية التي يتم بموجبها التعامل مع غير المسلم خارج النطاق الإسلامي، كما يكشف في الوقت نفسه عن تهافت الرؤى التى تؤمن بالمفاصلة والتعامل مع الآخر بسلوكية حربية أو نزعة انعزالية دون إدراك للأبعاد الإنسانية والحضارية التي ينطوي عليها الإسلام وتؤكد عليها مقاصده.

والأطروحة الإسلامية التي عالجها هذا الكتاب هي بمثابة رسالة توضيحية إلى الآخر تدعوه إلى مراجعة ما يحمله من أفكار سلبية عن الإسلام، وما يختزنه في الذاكرة من صور لاترسمها غير أكف الجهل والتنميط والفهم الخاطيء، ذلك أن اعتراف الإسلام بالآخر على نحو ما اتضح، واستعداد المسلم للتفاهم والتعاون من شأنه أن يسقط الكثير من مبررات الخوف وادعاءات التهديد. ولعل أهل الرأي هم الأقدر من غيرهم على تبديد هواجس الصراع، وتتجلى مسؤولياتهم بمدى ما يبذلونه من جهد للضغط على أصحاب القرار لدفعهم نحو تقبل منطق الحوار والتفاهم.

وإذا كان الغرب يعتبر النقد أحد أهم سماته وعنواناً من عناوين تجدده، فإن نقد رؤاه القسرية ومشروعه العولمي جدير بأن يدفعه إلى التفكير في التفاوض مع مناهضيه من دعاة العولمة البديلة، وأن يفتتح على هذا الصعيد مجال المبادرة ومناقشة المسارات. وليس من شك في أن تضامن منظمات المجتمع الأهلي في المجال العربي الإسلامي مع مناهضي العولمة وغيرهم من الداعين إلى البحث عن مفاتيح جديدة للقرن الحادي والعشرين، من شأنه أن يعمق نزعة التداول والإنصات إلى الآخر، حتى وإن كان مستضعفاً وربما الاعتراف بأفكاره ومشاعره وأحلامه وحقه المتكافىء في الوجود.

إن اختزال المختلف لم يعد مقبولاً، وهو سلوك ضد الطبيعة. ولعل قيمة المشهد الجدلي تتبدى باكتشاف كل طرف، ماتنطوي عليه حضارة الطرف الآخر من

قيم وإمكانات، ثم إدراك أن لامعنى لإعطاء منطق القوة الأولوية في إدارة الأزمات طالما كان بالإمكان إجراء التفاوض والوصول إلى حلول معقولة ترضي مختلف الأطراف.

والمسلم بحكم واجبه الاتصالي مع العالم يظل يعمل على هذا الطريق مهما كانت العوائق والإحباطات، ذلك أن قَدَرَ الإنسان أن يجلس مع نظيره الإنسان، ولا يمكن للذات الإنسانية إلاّ أن ترى نفسها في ذلك النظير على نحو أو آخر. وهذا قانون وجودي لا تتجاوزه إلاّ المخيلة المشبعة بالفكر الانتحاري ونزعة الإفناء.

الفهرست

هذا الكتاب

الحوار هو التنظيم الفكري لتطبيع العلاقة مع الآخر في الإسلام، قال تعالى ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾، وقال سبحانه : ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾. ولذلك كانت الكلمة الطيبة في الإسلام صدقة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، وكانت الكلمة الخبيثة كشجرة خبيثة يدعو الإسلام إلى اجتنابها. وقد جعل الدين الحنيف من نعمة الله على الناس هدايتهم للطيب من القول، وكره سبحانه الجهر بالسوء من القول، ليبنى الحوار على الكلمات الطيبة التي تخرج من القلب لتصل إلى القلوب فتمتلىء مودة ورحمة، وتبنى علاقة الناس على الفهم والتفاهم اللذين يؤديان إلى التعايش السلمي، ويحولان دون الصدام والصراع بجميع أنواعهما.

أما قيمة الإنصاف والعدل، فهي أبرز القيم وضوحاً في الثقافة الإسلامية، من خلال النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الكثيرة التي تنهى عن الظلم، وتنفرّ من فعله، وتدعو إلى العدل وتلحّ على اتباعه مع من نعرف ومن لانعرف.

والاختلاف المباح مع الآخر في الإسلام، مرهونٌ بما يضمنه من أسس تنظم ذلك الاختلاف وتجعله إيجابياً، بحيث لايفسد للودّ قضية، وهو مادعا علماء الإسلام إلى وضع قواعد للبحث والمناظرة، تحدّد آداب الاختلاف وأصوله، وتحذر من الإخلال بتلك الآداب، والتمادي في اتّباع الهوى في المناظرة والجدال، وتجعل للمناظرة فضلاً على الجدال لما فيها من طلب الحقّ دون الرغبة في إفحام الخصم بحقّ أو بباطل. ومن يراجع آداب المناظرة في الثقافة الإسلامية يجد تركيز علماء الإسلام على الأخلاق الداعية إلى تساوي الفرص في الحديث، واحترام الخصم، والخروج عن منطق المناظرة، بحيث يبنى الحوار على الإنصاف وطلب الحق.

فاكس : 13 / 37.56.60.12 (0) 212+
البريد الإلكتروني : isesco@isesco.org.ma
الموقع : www.isesco.org.ma